الجمعة 1 تشرين الثاني 2019
العدد 3898 السنة الرابعة عشرة
Vendredi 1 Novembre 2019 no3898 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

أمجد ناصر ختم مرثيته... وغادر «مملكة آدم»

22

حزب الله يتصدّى لخرق العدوّ الجوّي: تبديد الرهان على القيد الداخلي [8]

الصراع على الحكومة

- تسمية الحريري غير مضمونة... و«التكنوقراط» مرفوضة
- أميركا تدخل على خط الأزمة: حجب مساعدات عن الجيش
- انتفاضة المصارف المضادّة: قيود على سحب الودائع والنقد

(مروان طحطح)

على الغلاف

تسمية الحريري غير مضمونة... و«التكنوقراط» مرفوضة

أميركا تدخل على خط التأليف: حجب مساعدات عن الجيش

بدأت أمس المشاورات غير الرسمية للاتفاق على شكل الحكومة المقبلة واسم الرئيس الذي سيكلف تشكيلها. لا مسلّمات في التعاطي مع أي من الملفين. فلا اسم سعد الحريري محسوم، ولا حكومة التكنوقراط مقبولة في ظل التحديات السياسية التي تواجه البلد. لكن، قبل أن تحسم كل الأطراف وجهتها، كان الأميركيون يسعون إلى فرض أجندتهم من خلال حجب 105 ملايين دولار عن الجيش

في خطوة غير مسبوقة، قررت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حجب مساعدات عسكرية عن الجيش اللبناني بقيمة 105 ملايين دولار. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولَين أميركيين رفضا الكشف عن اسميهما أن وزارة الخارجية أبلغت الكونغرس أن مكتب الميزانية في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي اتخذا ذلك القرار، من دون الإشارة إلى سببه.

وتأتي هذه الخطوة، التي تطال الجيش اللبناني بالدرجة الأولى، لتنبئ بمسار تصعيد بدأت به أميركا في لبنان. ولأن التنسيق عال بين الجيش والأميركيين، فقد فُسّرت هذه الخطوة بكونها محاولة للتأثير في المسار الحكومي، لا سيما لناحية رفض إشراك حزب الله في الحكومة، عبر التلويح بأن واشنطن ماضية في مواجهة حزب الله، ولو كان ذلك على حساب هز الاستقرار اللبناني.

ويأتي هذا الإعلان في وقت حاولت الولايات المتحدة أن تبدي حرصها على عدم التدخل في مسار الأحداث في لبنان، إذ سرّبت عبر قناة «إم تي في» أن «أميركا كانت بصدد إصدار عقوبات جديدة على حلفاء لحزب الله إلا أنها أجّلتها كي لا تفسّر على أنها تدخّل في الشأن اللبناني».

حكومياً، كانت زيارة الوزير علي حسن خليل إلى بيت الوسط، أمس، فاتحة عودة التواصل بين «معسكري» الحكم، في سبيل تشكيل حكومة جديدة. وقد خرج خليل بخلاصتين، الأولى إن الحريري راغب بالعودة إلى رئاسة الحكومة والثانية بأنه يميل إلى حكومة تكنوقراط. لكن في المقابل، فإن الجو العام لدى 8 آذار، صار مَيّالاً إلى عدم قبول هذه الحكومة، مع استعداد لمناقشة حكومة سياسية مطعّمة بوجوه تكنوقراط، انطلاقاً من أن المرحلة المقبلة ستشهد تحديات سياسية عديدة، ولا يمكن، بالتالي، مواجهتها بحكومة لا تملك قراراً سياسياً.

أما بالنسبة لاسم الرئيس المكلف تشكيل الحكومة، فلم يحسم الرئيسان ميشال عون ونبيه بري وحزب الله مسألة تسمية الحريري، بالرغم من تيقّن الجميع أن حظوظه هي الأعلى، ولا يتعلق هذا الموقف، بحسب المعلومات، بمحاولة الاتفاق على صورة الحكومة المقبلة قبل الخوض في التسمية، بل يتعلق بالموقف من الأستاذية نفسها، والتي يعتبر بري أن الحريري خذله عندما أعلنها، فيما يذهب عون وحزب الله إلى اعتبارها طعنة في الظهر.

وفي ما بدا واضحاً أن عون بتريث ريثما يتم الاتفاق على صورة الحكومة، فإن مصادر مطلعة أكدت أن النقاش يتعلق بخطوات أبعد من تشكيل الحكومة أيضاً. أما مصادر قصر بعبدا، فقد أشارت إلى أن التأخير يعود إلى الرغبة في إعطاء الكتل النيابية الفرصة لتحديد موقفها، مؤكدة أنها لن تتأخر عن الأسبوع المقبل. وأفضت المشاورات أمس إلى تأجيل حسم موقف حزب الله وحركة أمل، بعدما وعدهما الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر بتقديم اسم تنطبق عليه صفة «تكنوقراط»، لدرس إمكان تبنّيه من تحالف 8 آذار - التيار الوطني الحر.

في مقابل الصراع على شكل الحكومة ووجوهها، كانت مجموعات الحراك الشعبي تؤكد على مطلب «حكومة الإنقاذ المدنية» من خارج أحزاب السلطة القائمة.

إلى جانب النقاشات المرتبطة بتشكيل الحكومة، ركّز خليل في الاجتماع مع الحريري على العراضة التي نفذها المستقبل في المناطق اللبنانية أمس. رئيس الحكومة المستقبل أعاد تأكيد عدم مسؤوليته عما حصل، وقال إنّه أعطى تعليماته للأجهزة الأمنية بمنع تكراره، وبتوقيف أي متورط. لكن في المقابل، فإن القناعة كانت جليّة بأن من يتحمّل مسؤولية قطع الطرقات هو الحريري في الشمال والبقاع وطريق الجنوب، والقوات اللبنانية في جل الديب، وإن هدفهما الضغط باتجاه إعادة تكليف الحريري تأليف الحكومة بشروطه. وأبدت أوساط متابعة خشيتها من أن يؤدي ذلك إلى شارع مقابل شارع، خصوصاً أن قواعد حركة أمل وحزب الله بدأت تضغط على قياداتها للتحرك في وجه قطع طريق الجنوب الذي يشكل إغلاقه استفزازاً كبيراً للحزبين ولجمهورهما. ودرءاً لأي احتمال من هذا النوع، حذّر الرئيس ميشال عون، في كلمة ألقاها في الذكرى الثالثة لانتخابه، من استغلال الشارع في مقابل شارع آخر، معتبراً أنه «أخطر ما يمكن أن يهدد وحدة الوطن وسلمه الأهلي، ويقيني أن أحداً لا يمكنه أن يحمل على ضميره وزر خراب الهيكل». ودعا عون الكتل السياسية إلى تسهيل ولادة الحكومة الجديدة. وقال: «إن الاعتبار الوحيد المطلوب هذه المرة هو ان تلبي الحكومة طموحات اللبنانيين وتنال ثقتهم اولا ثم ثقة ممثليهم في البرلمان، وان تتمكن من تحقيق ما عجزت عنه الحكومة السابقة بأن تعيد للشعب اللبناني ثقته بدولته، ولذلك يجب ان يتم اختيار الوزراء وفق كفاءاتهم وخبراتهم وليس وفق الولاءات السياسية أو استرضاء للزعامات، فلبنان عند مفترق خطير خصوصاً من الناحية الاقتصادية، وهو يأمل الحاجة الى حكومة منسجمة قادرة على الانتاج، لا تعرقلها الصراعات السياسية، ومدعومة من شعبها».

(مروان طحطح)

وفيما اعتبر عون التحركات الشعبية المطلبية والعفوية محقة، توجه الى اللبنانيين الذين شاركوا بالاعتصامات وخصوصاً منهم الشباب بالقول: «على الرغم من كل الضجيج الذي حاول ان يخنق صوتكم الحقيقي ويشوش عليه ويذهب به الى غير مكانه، تمكنتم من ايصال هذا الصوت الذي صدح مطالباً بحكومة تنقذون بها، وبمكافحة الفساد الذي نخر الدولة ومؤسساتها لعقود وعقود، وبدولة مدنية حديثة تنتفي فيها الطائفية والمحاصصة». واضاف: «امامنا واياكم عمل دؤوب لاطلاق ورشة مشاورات وطنية حول الدولة المدنية لاقناع من يجب اقناعه باهميتها وضرورتها».

وفي محاولة لاستثمار نتائج الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ 15 يوماً، اعتبر المكتب السياسي لتيار المستقبل، في الاجتماع الذي ترأسه الحريري، أن الحراك «حقّق نقلة نوعية في المسار الوطني اللبناني ونجح بقوة في تخطي الاصطفافات الطائفية وحواجز الولاءات العمياء». وكما لو أن الحريري لم يكن من الذين طالب الحراك باستقالتهم، قال بيان المكتب السياسي إنه «يتطلع للنجاحات المطلبية والسياسية الوطنية التي حققها الشباب اللبناني في كل الساحات»، كما حيا التيار سلمية التظاهرات، برغم «محاولات ميليشيوية للإساءة إليها وإخراجها عن توجهها الوطني وتطييفها».

وفي بيان، إثر اجتماعها الدوري، أشارت كتلة «الوفاء للمقاومة» إلى وجود «تساؤلات مشروعة فرضتها استقالة الحريري، سواء حول الأسباب الحقيقية والمبررات، أو حول التوقيت، أو حول الأهداف والمرامي التي جرى توسل الاستقالة لإنجازها». وفي ضوء ما تشهده البلاد من تردّ نقدي واقتصادي، رأت الكتلة أنه «مهما قيل عن الاعتبارات التي استند إليها رئيس الحكومة لتبرير استقالته، فإن هذه الاستقالة ستسهم في هدر الوقت المتاح لتنفيذ الإصلاحات، ولإقرار الموازنة العامة للعام 2020، وستزيد من فرص التعقيدات للدخول على خط الأزمة». وأملت الكتلة أن «تسلك الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية الرئيس المكلف مسارها الطبيعي من أجل الشروع بتشكيل حكومة نزيهة وذات صدقية وقادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها، سواء لناحية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، أو لناحية تعزيز روح الوفاق الوطني، والتصدي بحزم لملفات الفساد والفاسدين». وجددت دعوتها إلى «أوسع حوار وطني ممكن بين كل المكونات والقوى السياسية وشرائح المجتمع اللبناني لأن التفاهم الوطني هو المدماك الأساس لاستقرار البلاد وتنمية اوضاعها».

(الأخبار)

نظرا للأوضاع العامة الراهنة قررت مؤسسة الرئيس فؤاد شهاب ارجاء ندوة «الصين ونحن» المقرر عقدها في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ في فندق فينيسيا الى تاريخ يعلن فيما بعد.

ابراهيم الأمين

بهدوء

ليس في مقدور محتج غاضب او متظاهر في الشوارع ضبْط انفعالاته في معرض مقاربته ما يجري من حوله. حتى ان من غير المنطقي مطالبته، في عز انتفاضته، بالتصرف خلافا لطبيعة المواجهة نفسها. هذه صفات من هو «ممسك بالأرض»، او من هو «موجود على الأرض»، لكنها ليست صفات من يفترض به التفكير والتخطيط والقيادة. وبالتأكيد ليست صفات من ينطق ويتحدث ويفاوض. وهنا مشكلة الحراك الاساسية.

في لقاءات مع تسعة ممثلين عن مجموعات ناشطة في الحراك، كان لا بد من فهم انهم يملكون حضوراً، لا سيما أن لغالبيتهم باعاً طويلاً في التحركات المطلبية القطاعية السابقة (اقتصاد، بيئة، أملاك عامة، حقوق انسان...). لكن هؤلاء، المشاركين في ادارة انشطة كثيرة من الحراك القائم منذ 17 تشرين الأول، يصعب على أحد تقدير الحجم الفعلي لتأثيرهم على مسارات الحراك. وهذا ما يفرض التعامل معهم بواقعية توجِب عدم إزامهم بكل ما يحصل

> **تراجع من يفترض بهم القيادة عن المبادرة الى الدور المطلوب وتركوا الحراك وناسه عرضة للنهب المنظم**

في الساحات والطرقات.

هذه اللقاءات، تفيد في فهم الآتي:

أولاً: إن معرفة حجم الأزمة الفعلية التي يواجهها لبنان لم يكن متلازماً مع أي تقدير بأن الناس ستخرج الى الشارع بهذه الطريقة. ولم يكن أحد يقدّر كيف ستكون الامور. والكل أقرّ بأن التصرف كان يتم لحظة بلحظة ويوماً بيوم. وان احداً لم يكن لديه برنامج متكامل بشأن طريقة التحرك وأدواته وأشكاله، ولا بشأن الشعارات التي ترفع، ولا بشأن خطة العمل والتصعيد والتراجع والتفاوض. وهذا الامر دفع هؤلاء، كما غيرهم، الى التصرف بشيء من اللامسؤولية أمام فكرة أن يبقى الحراك من دون قيادة ومن دون وجهة واضحة الاهداف والمطالب.

ثانياً: لا وجود لأي آلية للتنسيق بين القوى والمنظّمات والجمعيات، كما لا يمكن تخيّل آلية من هذا النوع. وهربت «المجموعات» والقوى والشخصيات نحو الحديث عن العفوية الكاملة. ثم صارت أسرى هذا التوصيف الذي عقّد مهمة خلق آليات التنسيق والشراكة والعمل. وبعدها صار كل هؤلاء ينفون قدرتهم على ادّعاء النطق باسم الناس. وبدل المعادلة الطبيعية التي تقول إن هناك من يقود وينطق، لجأ هؤلاء الى معادلة التماهي مع انفعالات الناس، وتحويل صراخهم الى شعارات وآليات عمل. وعمد الجمهور مرارا الى تحديد الخطوة التالية، بينما يركض هؤلاء خلف الناس المتنقلين بين ساحة واخرى وبين شارع وآخر. كما كان لذلك الاثر الاكثر تعقيداً حيال ترك الجمهور فريسة لوسائل اعلام هي حكما جزء من الطبقة الفاسدة في البلاد، وحيث ظهر الاعلام، مرة جديدة، على هيئة احد أركان النظام المستهدف.

ثالثاً: تراجُع من يفترض بهم القيادة عن المبادرة الى الدور المطلوب، وترك الحراك وناسه عرضة للنهب المنظم من قبل قوى وجمعيات ومنظمات وشخصيات، هم من ارکان السلطة نفسها او من ارکان شركة المضاربة، او حتى من قبل من يعرضون انفسهم كبدائل، وبعضهم جربه الناس في السلطة مرات. عدم المسارعة الى تنظيم الحراك من خلال خلق آليات التنسيق جعل آخرين، سواء كانوا مخلصين في غاياتهم او يصطادون في مياه الأزمة، يتقدمون الصفوف، وصارت المبادرات تتجاوز الكلام العشوائي على الشاشات الى مستوى الاستعداد لمحاورة السلطة. علما ان عدم حصول ذلك كان بسبب الفوضى نفسها التي زادت منها الخلافات الحقيقية والعميقة بين هذه المجموعات، وهي خلافات لا يمكن تغطيتها بشعر وطني يستخرج من خزائن الدولة البالية.

رابعاً: ان المشتركات بين المتظاهرين العفويين، او بين المجموعات الحزبية او الاهلية او غيرها، لم تكن كافية للتفاهم على لائحة الاهداف الواقعية. وبدل التصرف بواقعية ازاء ان خصمهم يمثل حالة جدية في البلاد، تصرف هؤلاء على اساس ان الشارع اجتاح جميع القوى المتنفذة في السلطة. وهذا تصرف ساذج ان لم يكن اكثر، خصوصاً عندما يغرق الفاعلون بين المتظاهرين في لعبة الارقام حول اعداد المشاركين في الحراك. وكل ذلك جعل الجميع من المعنيين على الارض يهربون الى كلام عام، والى شعارات عامة، والى رفع السقوف بطريقة تذكر بالحملات الانتخابية. ما تقدّم شكّل عطبا مركزيا في الحراك، خصوصا بعد مباشرة الحكومة، على تعاستها، بالتفاعل معه، علما ان هذا التفاعل ظل قاصرا ومعبّرا عن مكابرة وإنكار، وهي سمة لا تزال بارزة في أداء كل فريق السلطة.

خامسا: لم يكن الناس بحاجة الى من يوجه اليهم الدعوة للنزول الى الشارع، لأن الجمهور كان يراقب مسار الحراك، وصار يتفاعل معه ايجابا او سلبا بحسب ما يراه او يسمعه. وبدل ان يدرس من يفترض به دور القائد حالة الشارع بعد اسبوع من انطلاقة الحراك، بقصد انتاج آليات تنظيم الخطوات بالتوالي، هرب هؤلاء نحو الدعوات المفتوحة التي تعطل مهمة التنسيق، وهي دعوات خلطت الحابل بالنابل. وعندما سارعت قوى كثيرة الى اطلاق اوسع عملية قدرة للاستيلاء على حراك الناس، لم يُظهر الذين يعتبرون انفسهم في موقع المحرك والموجه اي مسؤولية عملانية في حماية الحراك وتحصينه. وسمح هؤلاء، لقلة، نعم قلة، تنتشر بين ناشطين فاسدين، واعلام فاسد، واحزاب فاسدة، بان ينتجوا عملا مؤثرا، عبر ترك الامور مبهمة وعامة، وكل ذلك بقصد منع تبلور قيادة قادرة على استثمار الحراك بما يخدم قضايا الناس.

سادسا: بدا ان الجمع الكبير غير قادر على التعامل مع الانقسامات السياسية في البلاد. وبدل التنبه الى مخاطر تقديم العناوين السياسية الخلافية على العناوين الاصلاحية المشتركة، غرق من يفترض ان بيدهم الامر في لعبة التشنج، والتفاعل سلبا مع اي اعتراض او تشكيك او رفض لما يقال هنا وهناك، وصولا الى حدود ان من يتظاهر من اجل حفظ حريته في التعبير والتغيير، لم يعد يتحمل الرأي المخالف. (هذا الكلام لا علاقة بأي غزوة همجية تعرض لها المتظاهرون، وهي تبقى فعلا بشعا قامت به مجموعات تخضع لاجندة سياسية وحزبية). لكن الضيق يتصل بالعارك العشوائية التي قامت على المنابر المنتشرة كالفطر في الاعلام ووسائله المختلفة.

وهو ما عزز بعض الشكوك عند مَن لديه حذره الكبير من مآلات حراك لا يمكنه تنظيم نفسه. وهذه مسألة ليست تفصيلية، لان بين المؤثرين في هذه المنابر من يعتقد أن التغيير يجب ان يكون شاملا من حيث الوجهة السياسية الكبيرة. وهؤلاء ليسوا في اوضاع شخصية او اجتماعية او وظيفية يمكن اعتبارها اوضاع المقهورين فعليا، حتى ولو كان بينهم من يريد الاحتجاج على سياسات فاشلة في الادارة العامة للدولة ومؤسساتها. لكن المهم هنا الاولوية التي تتحكم بعقولهم وسلوكهم، وهي اولوية لا تتطابق مطلقا مع اولوية الذي يريد علما وعملا وطعاما وعلاجا من دون اذلال. ومن أستسهل اختفاء الفروقات الطبقية والاجتماعية بين كتلة المتظاهرين، اخذه الفولكلور نحو الوحدة الوطنية بشكلها التقليدي الردي». وبالتالي، استسهل غياب الاطار المنطقي الذي ينتج ملفا او عنوانا او هدفا يمكن من خلاله الدخول فعليا في مرحلة تغيير شاقة.

لذلك، ليس بيد احد، من الاكثر فهما لواقع لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الا اللجوء الى هدوء في العقل وفي التفكير. اما غضب الناس، فأنا - شخصيا - كنت ولا أزال، اراه فاعلا بعفويته، عندما يتحول الى عنف مركز على من يسرق المال العام، بمعزل عن هويته وموقعه ومكانه. والعفوية هنا، تسبق اي تظاهرات او اعتصامات يمكن ان تقود لاحقا الى تغيير حقيقي.

ليس من باب الضغينة، لكن من باب القهر، يمكن مراقبة صور الساحات التي يتراجع عدد الحاضرين فيها، وبعضها خلا من الناس، بينما لم يحطّم المتظاهرون باب اي مؤسسة من مؤسسات الفساد المتجمعة في قلب بيروت المنهوب!

على الغلاف

انتفاضة المصارف المضادّة: قيود قاسية على سحب الودائع والنقد

محمد وهبة

صباح اليوم، ستفتح المصارف أبوابها للجمهور بعد 12 يوماً من الإقفال. التحضيرات التي أعدّتها في الأيام الماضية، تمهيداً لفتح الأبواب، خلصت إلى اتفاق شفهي منسّق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأن تعمل المصارف على تقييد عمليات السحب والتحويل بكل الطرق المتاحة خشية أن يؤدي الأمر إلى كوارث. «فهذا اليوم، وفق توقعاتنا، سيكون أقسى مما شهدناه في شباط 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولا في صيف 2006 أثناء حرب تموز» يقول مسؤول مصرفي.

هلع المودعين بدأ يظهر أمس قبل فتح الأبواب للجمهور. فقد تبيّن أن المصارف تلقّت اتصالات من زبائنها للسؤال عن إمكان سحب ودائعهم إلى الخارج، أو طالبين تحضير المبالغ المستحقة لسحبها نقداً. إجابات مديري الفروع أو مراكز الاتصالات جاءت رافضة بشكل قاطع لإجراء مثل هذه العمليات، مشيرين إلى أن السحب النقدي محدّد بـ 2000 دولار أسبوعياً. بعض هؤلاء الزبائن اتصلوا بـ«الأخبار» للاعتراض على سلوك المصارف التي باتت «تتسلبط» على ودائعهم وتمنعهم من ممارسة حقوقهم في الحصول عليها بأي شكل كان، ويجزمون بأن إصرار المصارف على هذا السلوك قد يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق المصارف التي تمتنع عن تسليمهم ودائعهم نقداً، أو أنهم سيلجأون إلى أساليب أخرى.

هذه ليست سوى عيّنة بسيطة جداً مما هو متوقع أن يحصل اليوم. وبحسب التقديرات المصرفية، يرتقب أن يكون هناك طلب على سحب الودائع وتحويلها إلى الخارج بقيمة تصل إلى 3 مليارات دولار في أول أسبوع بعد فتح الأبواب، وأن تزداد عمليات هروب الودائع إلى الخارج لتبلغ 5 مليارات دولار بعد ثلاثين يوماً، وهذا على اعتبار أنه لم تحصل تطورات أخرى، سواء في الشارع أو تطورات سياسية متعلقة بتشكيل الحكومة. خشية المصارف من هذا الأمر دفعها إلى عقد سلسلة اجتماعات، بعضها اقتصر على مجلس إدارة الجمعية وبعضها الآخر كان موسعاً للنقاش في إجراءات موحّدة يمكن اتخاذها لمواجهة ضغط غير مسبوق ستكون له انعكاسات سلبية على سيولة المصارف بالدولار، وعلى احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية أيضاً. في هذه الاجتماعات، كان هناك رأيان: الأول يتحدث عن عدم إمكان فتح الأبواب من دون «كابيتال كونترول» معلن من مصرف لبنان أو ما يعرف بقيود وضوابط على عمليات السحب والتحويل، علماً بأن بعض المصرفيين اقترحوا تحديد سحب الوديعة بقيمة 25% إلى جانب إجراءات أخرى تتعلق بضبط السحوبات المالية النقدية بالدولار وبالليرة. وأصحاب الرأي الثاني كانوا يطالبون بالاستمرار في إغلاق الأبواب لفترة أطول نسبياً وتسيير الأعمال داخلياً حتى يتضح المسار الذي تسلكه البلاد.

إزاء تشدّد سلامة في رفض مبدأ

> ستحاول المصارف منع عمليات تحويل الأموال إلى الخارج

> فلتان سعر صرف الليرة لدى الصرّافين يعبّر عن بدء الانهيار

إعلان الـ«كابيتال كونترول» نظراً الى ما سيرتّبه من مخاطر كبيرة تضرب إمكانية تدفق رؤوس الأموال إلى لبنان على فترة طويلة نسبياً، وخصوصاً أنه تردّد عن إمكان استقطاب ودائع كبيرة إلى لبنان في هذه الفترة بعد انخفاض أسعار الفائدة الأميركية، اتُّفق على أن تفرض المصارف نوعاً من القيود والضوابط المتحرّكة ضمن حدود قصوى ودنيا تحدّدها هي فقط ليصبح الـ«كابيتال كونترول» غير معلن وغير واضح ومرتبط بمديري الفروع والزبائن. المصارف وافقت على هذا الأمر، وخصوصاً أن مديريها يمارسون هذه القيود منذ أشهر، وإن كان الأمر يختلف اليوم بعد إقفال لـ 12 يوماً بعد تحركات احتجاجية هي الأكبر في تاريخ لبنان، وبالتالي بات على موظفي الفروع المصرفية أن يتعاملوا مع الزبائن بخشونة أكثر وبقسوة وحزم لفرض قيود وضوابط أشد وطأة. طبعاً هذا الأمر قد يسبب مواجهات «عنيفة» مع الزبائن نظراً إلى مستوى وحجم الإجراءات المتفق عليها والتي يمكن إيجازها بالآتي:

- يجب منع كل عمليات تحويل الودائع إلى الخارج. وهذا الأمر لا يسري على كبار المودعين المرتبطين بعلاقة مع أصحاب المصارف أو مع كبار المديرين فيها.
- استجابة المصرف لطلبات الزبائن الراغبين بتحويل ودائعهم من الليرة إلى الدولار بالسعر المحدّد من مصرف لبنان (1507,5 ليرات وسطياً لكل دولار)، على أن يوافق المودع على تجميد وديعته لفترة سنة، وإذا رفض مطالباً بالحصول على وديعته يمكن للمصرف أن يحرّر شيكاً مصرفياً للزبون بعملة الوديعة.
- لا يجب التنافس بين المصارف على استقطاب الودائع، سواء من خلال رفع الفوائد أو منح تسهيلات للزبائن متصلة بأجال الاستحقاقات. وبالتالي فإن أي زبون سيحصل على شيك مصرفي بقيمة وديعته ستكون لديه صعوبة في نقل حساباته من مصرف إلى آخر، وبالتالي ستكون لديه صعوبة في تحويل وديعته من الليرة إلى الدولار وسحبها إلى الخارج.
- بالنسبة إلى العمليات التجارية، فإنه يجب على كل مصرف أن يقلّص التسهيلات المصرفية بالدولار التي كانت ممنوحة للشركات إلى حدّها الأدنى، إلا إذا كانت هناك اتفاقات مسبقة بين المصرف والزبون على تمويل مشروع ما في هذه الفترة.
- بالنسبة إلى عمليات السحب النقدي، فإن المصارف حدّدت سقفاً متدنياً لقيمة المبالغ المسحوبة أسبوعياً. بعض المصارف أوضحت للزبائن أنها تسمح بسحب نقدي أسبوعي لا يتجاوز 2000 دولار، ومصارف أخرى حدّدته بـ 3000 دولار... إلا أن من الثابت أن كل المصارف منعت السحب النقدي المفتوح منذ أسابيع وأوقفت بشكل نهائي تزويد الصرافات الآلية بالدولارات.

أصل الأزمة

ما الهدف من كل هذه الإجراءات؟ اقتصاد لبنان القائم منذ 1994 على تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار على سعر وسطي يبلغ 1507,5 ليرات لكل دولار، يعتمد بشكل أساسي على تدفق الأموال من الخارج التي تأتي على شكل دولارات تستعمل لتمويل استيراد السلع والبضائع الاستهلاكية والصناعية ولتغطية مدفوعات خدمة الدين العام بالعملات الأجنبية، بمعنى آخر، إن ثبات سعر الليرة واستقرار الاقتصاد مرتبط باستمرار التدفقات. ما حصل في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ عام 2011، أن هذه التدفقات بدأت تتقلّص وتتباطأ، وصولاً إلى توقفها بشكل شبه كامل اليوم، ما بات يهدّد ثبات سعر الليرة مقابل الدولار. في السابق، كان مصرف لبنان يمتصّ الدولارات الآتية من الخارج (التدفقات) ويضعها في احتياطاته بالعملات الأجنبية بكلفة متدنية نسبياً، ثم يضخّها بوتيرة محدّدة للحفاظ على سعر الصرف ولتمويل الاقتصاد بحاجاته من النقد الأجنبي، وهذه العملية كانت تخلق «ثقة» تستعمل لاستقطاب المزيد من الدولارات من الخارج. إلا أنه في ظل تباطؤ تدفق الدولارات وصولاً إلى توقفها منذ 2011 إلى اليوم، بات مصرف لبنان يستنزف احتياطاته لتمويل الاستهلاك وتسديد فوائد الديون، ما اضطره إلى اللجوء إلى الهندسات المالية اعتباراً من صيف 2016. يومها نفّذ مصرف لبنان الهندسة الكبرى التي حقّقت للمصارف ومودعيها أرباحاً استثنائية، أي غير أرباحها الاعتيادية السنوية، بقيمة 5,5 مليارات دولار في سنة واحدة، ثم واصل هذه الهندسات في 2017 وفي 2018 وفي 2019 متكبداً خسائر تفوق 3 مليارات دولار لاستقطاب الأموال. هذه الهندسات مبنية على إغراء المصارف بفوائد عالية تتقاسمها مع كبار المودعين، ما أدّى إلى رفع أسعار الفائدة.

ومنذ مطلع 2019، لم تعد هذه الهندسات تجدي نفعاً، ما اضطر مصرف لبنان الى أن يعمل على خطّ آخر وهو استقطاب الودائع مباشرة إليه وبيع شهادات إيداع صادرة عنه في السوق الدولية، علماً بأن هذا النوع من العمليات ينطوي على مخاطر تتعلق بقدرة حاملي الشهادات على مقاضاة مصرف لبنان ومصادرة أصوله في القضاء الدولي... استمرّ الأمر إلى أن وصلت الاحتياطات إلى خطوط حمر، فقلّص مصرف لبنان ضخّ الدولارات في السوق، ما دفع الشركات المستوردة إلى البحث عن الدولارات النقدية عند الصرافين. بذلك، يكون مصرف لبنان قد خلق سوقاً ثانية لسعر صرف الليرة موازية للسعر المعلن بينه وبين المصارف. الصرافون باعوا الدولار للشركات والأفراد بقيمة وصل أقصاها إلى 1900 ليرة لكل دولار، أي بأكثر من 25% من قيمته المعلنة. ولم يطل الأمر حتى بدأت الشركات التي تبيع سلعاً أساسية مسعّرة من الدولة اللبنانية بالليرة اللبنانية، تشكو من ارتفاع سعر الدولار وتطالب برفع الأسعار أو الحصول على التمويل من مصرف لبنان. هكذا اندلعت أزمة المشتقات النفطية والدواء والقمح التي لا تزال ذيولها قائمة إلى اليوم. أما باقي السلع المستوردة، فقد بدأت تشهد موجة تضخّم أسعار في عزّ الركود الاقتصادي. كذلك، بدأ الأفراد يسحبون ودائعهم نقداً ويشترون بها دولارات لخزنها استناداً إلى توقعاتهم بأن سرع الصرف سينهار.

هذه التوقعات تركت أثراً سلبياً في وعي اللبنانيين، أعادهم بالذاكرة إلى أيام الانهيارات النقدية في الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ما يثير قلقهم من حصول انهيار مـ. أصلاً، يجزم بعض الخبراء الاقتصاديين بأن جزءاً من هذا الانهيار قد حصل وأن العاملين في لبنان يسدّدون ثمنه من خلال ارتفاع أسعار السلع وانخفاض قيمة أجورهم الفعلية، وأن المسألة لم تعد تتعلق بانهيار العملة، بل بانهيار القطاعات الاقتصادية، سواء كانت تعمل في مجال الخدمات المالية أو العقارية، أو في المجالات الإنتاجية.

المخاطر تزداد حدّة بانتظار تصنيف «ستاندرد أند بورز»

	Fitch	Moody's	S&P
ممتاز	AAA	Aaa	AAA
درجة عالية	+AA	Aa1	+AA
	AA	Aa2	AA
	-AA	Aa3	-AA
درجة متوسطة عليا	+A	A1	+A
	A	A2	A
	-A	A3	-A
درجة متوسطة منخفضة	+BBB	Baa1	+BBB
	BBB	Baa2	BBB
	-BBB	Baa3	-BBB
درجة غير مشجّعة على الاستثمار	+BB	Ba1	+BB
	BB	Ba2	BB
	-BB	Ba3	-BB
درجة مخاطر عالية	+B	B1	+B
	B	B2	B
	-B	B3	-B
درجة مخاطر كبيرة	+CCC	Caa1	CCC
درجة مخاطر مرتفعة جدّاً	CCC	Caa2	
في حالة تخلّف عن السداد مع خطوط متدنية بإمكانية معاودة السداد	-CCC	Caa3	
	CC	Ca	
	C	c	
في حالة تخلّف عن السداد	D		
	DDD		
	DD		
	D		

في آب الماضي، خفّضت وكالة «فيتش» تصنيف لبنان إلى التي تعبّر عن درجة مخاطر عالية حيال قدرته .CCC درجة على الاستمرار في تسديد مستحقّات ديونه، ولا يفصلها عن مرتبة «التخلّف عن السداد» سوى مرتبة واحدة. وبذلك انضمّت إلى وكالة «موديز» التي سبق أن خفّضت تصنيف لبنان إلى درجة مماثلة في مطلع العام الحالي. أمّا وكالة «ستاندرد أند بورز» التي –B فقد أبقت على تصنيف لبنان، في حينها، في درجة تعبّر عن مخاطر عالية لجهة إمكانية التخلّف عن السداد، على أن تعيد تصنيفه في شهر تشرين الثاني الحالي، وهو ما ينظر إليه الاقتصاديون والمصرفيون بخوف شديد، نظراً إلى تأثيراته الشديدة على قدرة لبنان على تمويل حاجات اقتصاده من العملات الأجنبية واستقطاب الأموال من الخارج التي ستؤدّي إلى مزيد من الارتفاع في معدّلات الفائدة، فضلاً عن تزامنه مع استحقاق سندات يوروبوندز بقيمة 2,4 مليار دولار، واضطرار المصرف المركزي إلى تسديدها من احتياطي العملات الأجنبية .لديه، وأيضاً ترافق ذلك مع أزمة شحّ الدولار المتفاقمة في البلاد يشكّل هذا التطوّر مفصلاً خطيراً جديداً، لن يكون من السهل الخروج منه من دون خسائر كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، خصوصاً في ظلّ استمرار السلطتين السياسية .والنقدية في تجاهل عمق هذه الأزمة

يشار إلى أن في العالم ثلاث وكالات تصنيف رئيسية، هي: «ستاندرد أند بورز»، «فيتش» و«موديز». وهي تعمل على تزويد المستثمرين بمعلومات حول قدرة الشركات والبلدان على سداد ديونها، أي مدى احتمال سداد مدفوعات الفائدة في الوقت المحدّد أو التخلّف عن السداد. ولهذه الغاية تقوم هذه الشركات بتوزيع الديون على درجات مختلفة من «ممتاز» إلى «في حالة تخلّف عن السداد» كوسيلة لتقييم مدى قدرة كلّ طرف على السداد وإعلام المستثمرين في الديون (زبائن هذه AAA الوكالات) بمدى احتمال استعادة ديونهم. وتعدّ درجة ممتازة ودليلاً على أن المدين قادر على تسديد ديونه، وهو يبقى بالنسبة إلى ستاندرد +BBB كذلك متى بقي تصنيفه أعلى من 1 بالنسبة إلى موديز. إلّا أن انخفاض Baaأند بوز وفيتش، و التصنيف إلى درجات أدنى يدلّ على تراجع قدرة المدين على الالتزام بتسديد ديونه، وكلّما انخفض تصنيفه ارتفعت .الشكوك في ذلك، وصولاً إلى تخلّفه عن السداد

تصنيف لبنان

هندسة مالية جديدة

يستحق الآن نحو خمسين بالمئة من الودائع التي جمدت لمدة شهر، ما سوف يفرض على إدارات المصارف التفاوض مع أصحابها لتمديد التجميد لفترة إضافية ويحتم عليها تقديم مغريات للزبائن. وحسب مصادر مصرفية، فان رياض سلامة وعد المصارف بتوفير دعم إذا اضطرت الى رفع الفوائد على هذه الودائع، ما يعني استمرار سلامة في سياسة الهندسات المالية التي أثقلت البلاد وزادت من حجم الدين العام وأكلافه. وسيوفّر سلامة شهادات إيداع بفوائد عالية تمكّن المصارف من استيفاء قيمة الفوائد الإضافية الى جانب أرباح جديدة.

عجز ميزان المدفوعات يستنزف 88,2% من الفوائض المالية

تطوّر ميزان المدفوعات بين عامي 2010 وايلول 2019

(بملايين الدولارات)

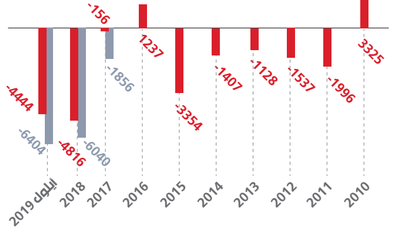

صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية (وفق الأرقام المعلنة من مصرف لبنان)

صافي الأصول الأجنبية الفعلي (من دون زيادة سندات اليوروبوندز)

* بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بات مصرف لبنان يحتسب سندات دين الجمهورية اللبنانية بالعملات الأجنبية ضمن صافي أصوله بالعملات الأجنبية.

المصدر: مصرف لبنان – حسابات خاصة

بلغ العجز المُسجّل في ميزان المدفوعات، حتى أيلول 2019، نحو 4,4 مليارات دولار، وفقاً لحسابات مصرف لبنان، وهو أقل بنحو 400 مليون دولار من العجز المُسجّل طوال السنة الماضية والذي بلغ 4,8 مليارات دولار، وفقاً للحسابات نفسها.

لكن من المعروف أن مصرف لبنان أدخل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2017 تعديلات جوهرية على منهجية حساب ميزان المدفوعات، وبات يُدرج سندات الدَّين بالعملات الأجنبية (اليوروبوندز) التي يحصل عليها من الحكومة كما لو أنها تدفّقات مالية من الخارج. إلّا أن إعادة احتساب العجز في ميزان المدفوعات على أساس المنهجية السابقة قبل تعديلها، وهي المنهجية المُعتمدة في معظم بلدان العالم، تظهر أن العجز الحقيقي في ميزان المدفوعات سجّل حتى أيلول 2019 نحو 6,4 مليارات دولار، وهو رقم قياسي جديد يسجّل في الميزان، ويتجاوز بنحو 2 مليار دولار ما أعلنه مصرف لبنان، وأعلى بنحو 400 مليون دولار من العجز المُسجّل طوال السنة الماضية من دون احتساب سندات اليوروبوندز.

يُعبّر العجز في ميزان المدفوعات عن أزمة التمويل بالعملات الأجنبية التي يواجهها لبنان. فهو ببساطة يشير إلى أن الأموال التي تخرج من لبنان هي أكثر من الأموال التي تدخل إليه، ما يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية وبضغط على سعر صرف الليرة.

إلى ذلك، تبيّن الإحصاءات المتوافرة أن هذا المستوى القياسي من العجز لم يشهده لبنان يوماً، حتى في سنوات الحرب، وهو سياق مستمرّ منذ عام 2011، بحيث يقدّر العجز التراكمي بين عامي 2011 وأيلول 2019، بنحو 22,5 مليار دولار (وفقاً للعجز الحقيقي المُسجّل أي من دون زيادة سندات الدين بالعملات الأجنبية). وهذا ما يعني أن 88,2% من الفوائض المحقّقة بين عامي 2002 و2010، وتبلغ 25,4 مليار دولار، قد استُنزفت.

تطور سعر الصرف في الاسواق

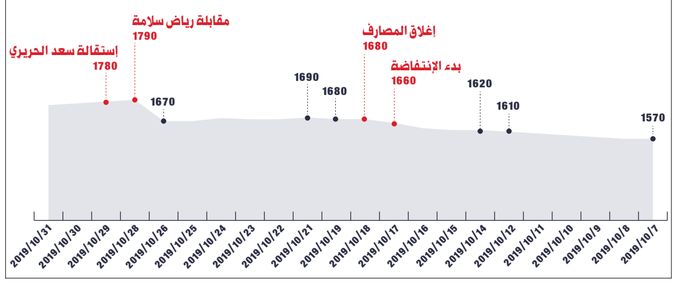

على الغلاف

حصة رئيس الجمهورية مجدّداً على محك التأليف

أي مشاورات حكومية ستعيد البحث في حصص رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، لأن التماهي بينهما خلف هذا الكمّ من الاستفزاز، وجعل المتظاهرين لا يحيّدون موقع الرئيس عن الحزب

هيام القصيفي

منذ عام 2005، أصبح تشكيل الحكومات في لبنان خاضعاً لتسويات محسوبة بدقة. مرة واحدة شكّلت حكومة اللون الواحد مع الرئيس نجيب ميقاتي، لكن حكومات الوحدة الوطنية ظلت محكومة باعتبارات توزع الحصص والمغانم بين القوى السياسية، فضلاً عن اعتبار أصبح قائماً في حدّ ذاته، وهو الثلث المعطل في الحكومة. وعلى قاعدة الشروط والشروط المضادة، تألّفت حكومات الرؤساء فؤاد السنيورة وتمام سلام وسعد الحريري منذ 2005 حتى اليوم. مع الاستحقاق الحاد الاول الذي واجهه عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، من خلال التظاهرات الشعبية وتعطيل الحياة الاقتصادية والمالية ورفع المطالب السياسية والاجتماعية، وصولاً الى تقديم الحريري استقالته من الحكومة، يمكن قراءة ضرورة الفصل بين دور رئيس الجمهورية ودور التيار الوطني الحر في الحكومة وتشكيلها وفرض شروطها، لأن المشكلة الحالية تكمن في موقع الرئيس في مواجهة شعبه، وحكومته التي تحولت حصته فيها الى حصة حزبه وحده، فاصبحت مطلباً للمتظاهرين بإسقاطها كلها. من رافق اتفاق الطائف ووثائقه، وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الامر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب». والمفارقة انه جرى اعتماد هذه الصيغة موارية، بعد الطائف، وبات مجلس الوزراء يختصر بمجلس وزاري تتمثل فيه الكتل السياسية، ومعظمها كانت خارجة من الحرب، وينحصر باتخاذ قرارات مجلس الوزراء باربعة أو خمسة منهم، فيما الوزراء الآخرون من ضرورات الشكل الحكومي في الحكومات المتتالية.

مع دخول التيار الوطني الحر لأول مرة الى الحكومات بعد عام 2005، ورغم عدم انتمائه الى نادي كثير من حكومات ما قبل الحرب التي قدمت وجوهاً وزارية متميزة بخبراتها.

لكن تطبيق الطائف سحب المنحى الأساسي لتوجهه، في حكومات عهد الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود (رغم بعض محاولاته للإتيان بشخصيات غير حزبية)، وتحوّلت الحكومات بمثابة مجالس وزارية سبق للاتفاق الثلاثي، الذي عقد بين ميليشيات حزبية، أن تحدث عنها، إذ إن الاتفاق المذكور ميّز بين مجلس الوزراء والمجلس الوزاري «الذي يتألف من رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدولة وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الامر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب». والمفارقة انه جرى اعتماد هذه الصيغة موارية، بعد الطائف، وبات مجلس الوزراء يختصر بمجلس وزاري تتمثل فيه الكتل السياسية، ومعظمها كانت خارجة من الحرب، وينحصر باتخاذ قرارات مجلس الوزراء باربعة أو خمسة منهم، فيما الوزراء الآخرون من ضرورات الشكل الحكومي في الحكومات المتتالية.

مع دخول التيار الوطني الحر لأول مرة الى الحكومات بعد عام 2005، ورغم عدم انتمائه الى نادي

(مروان طحطح)

الميليشيات، إلا أنه طبّق الاسلوب الذي اعتمدته في تحويل مجلس الوزراء مجلساً وزارياً وتحول احد اعضائه. وتبلور هذا الأمر في أسلوب ممارسة العمل الحكومي تعطيلاً مرات عديدة من أجل تمرير تعيينات أو فرض مشاريع وتمويل أخرى. لكنه أخذ شكلاً مجسّماً أكثر منذ انتخاب عون رئيساً، ولا سيما مع حكومة الحريري بعد الانتخابات النيابية، لأن التيار في خوضه مشاورات التأليف انطلق من قاعدتين: حجمه النيابي كتيار حزبي، وحصة رئيس الجمهورية، ليس انطلاقاً من روحية الطائف، بل ممّا أفرزته تسوية الدوحة التي كان عون شريكاً فيها، واعترض بعدها على إعطاء رئيس الجمهورية ميشال سليمان حصة وزارية. أداء التيار وتماهي عون معه، من خلال اختيار أسماء أصبحت حكماً أعضاءً في تكتل لبنان القوي، وموالية لرئيسه، اديا الى عدم التمييز بين الدورين، علماً بأن الجمهورية الحالية ليست قائمة على نظام حزبي. وعلى مدى الاشهر القليلة الماضية، اتخذ هذا التماهي شكلاً حاداً أكثر، لكنه أظهر سيّئاته على الرئاسة، حين استهدفها المتظاهرون، لأنها تحولت جزءاً من التيار وليس العكس.

> **ضخّ الحياة في فريق رئاسي غير خاضع لاوامر حزبية قد يعطي صورة مختلفة عن السنوات الماضية**

كان يمكن لحصة رئيس الجمهورية أن تكون مستقلة وموسعة، وأن يتمثل التيار في الحكومة كما غيره بحصص وزارية، فيبقى له دوره ويكون للأحزاب الأخرى دورها وشراكتها في القرار الحكومي. وكان يمكن لأي فريق وزاري من خارج الحصص الحزبية مؤلف من وجوه مشهود لها بالكفاءة وشخصيات تراعي دور الرئاسة والعلاقات بين المكوّنات السياسية أن يسهم في امتصاص نقمة شعبية اجتماعية واقتصادية، ويسهم في إنتاج حلول سريعة بدل الغرق في متاهات أوصلت الى المأزق الحالي، بدل أن يتحول كل فريق عون والتيار خصماً واحداً منذ كلام وزيري البيئة والمهجرين فادي جريصاتي وغسان عطاالله وأداء وزير الدفاع الياس بو صعب، وفريق المستشارين، جبهة واحدة، انفجرت في وجهه احتجاجات المتظاهرين ومطالبهم، لكثرة الاستفزازات التي رافقت عمل هذا الفريق.

مع بدء مرحلة المشاورات الحكومية، تصبح حصة رئيس الجمهورية في ضوء تجربة الأيام الأخيرة تحت الضوء، لأن أي مبادرة لضخ الحياة في فريق رئاسي مخضرم وصاحب مؤهلات وغير خاضع لتجاذبات وتأثيرات وأوامر حزبية، قد تسهم في إعطاء صورة مختلفة عن السنوات الثلاث الماضية، ما يعيد للرئاسة اعتبارها ويقدم نموذجاً مختلفاً ومتقدماً في العمل الوزاري، فيعيد الى الرئاسة موقعها ودورها الحقيقي تجاه مواطنيها، إلا إذا ظل البعض يعتبر ان الأولوية للحزب، وأن الولاء الحزبي والشخصي أهم من الحفاظ على موقع رئاسة الجمهورية.

إنّها «ثويرة الواتسآب»

جمال غصن

بعد أسبوعين على الانتفاضة الشعبية التي شهدتها كافة أرجاء لبنان الكبير المُحتلّ بمئويته، تتضح بعض الأمور بينما يظل بعضها غامضاً، إما لأنها لا تزال تتطوّر، أو لأنها تجري بعيداً عن أضواء الكاميرات.

سارع البعض، منّي وهلم جراً، إلى نزع تسمية الواتسآب عن الانتفاضة بحجة أنها أكبر من انزعاج من رسم عشرين سنتاً بكثير، وأنّ المشكلة نتيجة تراكم عقود من التجويع البطيء والانهيار السريع لدولة مافيوية في ظل النيوليبرالية اللعينة التي تحكمنا منذ نهاية الحرب الباردة، وفلسفات أخرى من هذا النوع. لكن بعد التدقيق في مجريات الأحداث كان الواتسآب هو الاستفزاز الأكبر والمحفّز الرئيس للأحداث، وكان تجاهل هذا الدافع من العوامل التي أخمدت زخم هذه الانتفاضة.

الواتسآب في لبنان بشكل عام، ولدى الطبقة العاملة بشكل خاص، هو أكثر من تطبيق للتواصل وتبادل الرسائل عبر الهواتف الذكية. «الواتس» هو المساحات العامة الغائبة في كافة مدننا والتي تسمح للأشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة بأن يتلاقوا من دون دفع رسوم دخول بامظة. الاختلاط البشري المباشر أصبح نادراً هذه الأيام وإن وجد فهو حكرٌ على الطبقات الميسورة، وهنا نتكلم عن الاختلاط الذي يُخرجك من تقوقعك ويسمح لك بتطوير الذات وتوسيع الأفق. فاليوم، في مدننا، تحول الاختلاط البشري إلى «بزنس» ويدفع من يقدر مالاً للتعرف إلى شريك في حلقات Speed Dating، أو لـ«السولفة» و«طقّ الحنك» في جلسات حكواتي أصبحت تسمى Story Telling، أو للسعي لتحقيق أحلام مهنية في ما يسمى DreamMatching، أو لاختبار المواهب في مناسبات الميكروفون المفتوح Open Mic، أو غيرها من التقاليد التي تهبسترت (من Hipster) وترسملت (من الرأسمالية) واحتُكرت (من Monopoly) من قِبَل فقاعة طبقية تضيق باستمرار. وغالباً ما تغيب الرقابة عن هذه المساحات ويتمتع روادها بحريات ليست متاحة لمن هم خارج هذا النادي. إذاً «الواتس» هو مساحة بديلة بعيدة عن رقابة دولة تحتضر لا تقوى إلا على المهمّشين. شاهدنا التعبير عن هذا الكبت عندما فتحت شاشات وميكروفونات التلفزة إذ تدفقت صراحةً تامة ومشاعر حقيقية لا يعتاد المرء في عصرنا رؤيتها «Live» (على الهواء مباشرة). هذه المساحة هي أيضاً بديل النقابات لجيل لا يعمل في وظيفة ثابتة. وبديل العمل الحزبي في فترة تاريخية تُختزل فيها السياسة بسطورٍ إعلانية وهاشتاغات. كما هي مساحة انتقام من الظلم والقمع الممارسيْن يومياً في حقهم. فهناك على سبيل المثال مجموعات على «الواتس» لأصحاب الدراجات النارية يحذر عبرها بعضُهم البعض من حواجز التفتيش الطيارة التي تنصبها قوى الأمن لضبط واحتجاز الدراجات النارية المخالفة والتي غالباً ما تكون مصدر رزق صاحبها. هذه المجموعات ليست عابرة للطوائف والانتماءات الحزبية فحسب، بل هي أيضاً لا تعترف لا بسايكس ولا بيكو ولا بحدودهما. وإذا وسّعنا البيكار، فإن الواتسآب هو المساحة التي تجمع العائلات المشتتة حول العالم بحثاً عن قوتٍ، والتي لا يرى فيها حاكم مصرف لبنان (وفق ما قال في مقابلته الأخيرة مع شبكة «سي إن إن») إلا تحويلاتها بالعملة الصعبة الضرورية لتدعيم هرمه الورقي المتهالك.

ضريبة محمد شقير، الذي تدل كل تصريحاته على أنه يقطن في خندق غميقٍ بعيدٍ عن البشر لا تصله إلاّ ثلّةٌ

> **تمكنت السلطة من طمس الطابع الطبقي لهذا الحراك هذه المرة لكنها لن تكون محظوظة في المرات القادمة**

من أمثاله، لم تكن امتداد يدٍ ناهبة إلى جيوب الناس بل كانت اعتداء سافراً على آخر المساحات التي تخصهم. وجاء الرّد على هذا الاعتداء فوراً مستهدفاً بؤرة الشقيريين، وهي أراضي وسط بيروت المحتلة من قبل شركة سوليدير غير الشرعية والتي لا تبعد إلاّ خطوات عن خندق غميقٍ مأهول بكثير من البشر. قُمعَ المنتفضون بالغاز المسيّل للدموع والهراوات والرصاص المطاطي، ثم امتطى انتفاضتهم مندسو الطبقة الوسطى والذين هم أيضاً لديهم الكثير من المطالب المحقة في ظل فشل كامل للنظام القائم.

هنا أيضاً برز جيلٌ من الشباب «المتعلّم» في جامعات خاصة، والذي يدرك أن هذه الدولة تنهبه ولا تنصفه وهو مقتنعٌ أنه يستحق أكثر ممّا يقدّم له لأنه مطّلع على العالم ومعتاد على مفهوم الإرضاء الفوري الذي كرّسته الثورة المعلوماتية. لكن هذه الجامعات ما هي إلاّ حاضنة لبيرالية تفقّس عمالاً مطيعين ينخرطون في منظومة معولة ولا يسائلونها. فهم يسعون للحصول على وظيفة في شركات العالمية قد تأخذهم إلى الجزيرة العربية، أو - إن كانوا محظوظين - ينتهي بهم المطاف في بلد يمنحهم جنسيةً أجنبية، وفي كلتا الحالتين يفرح رياض سلامة ورَبعُه بتحويلاتهم. لا أحد في الجامعات يخبرهم بأن المنظومة التي يشكلون جزءاً منها فشلت أو تترنح في أماكن عدة حول العالم، وهي تطحن بلاداً وشعوباً وتضعهم شخصياً في تنافس مباشر مع أصدقائهم وأقرانهم ليرتقي بعضُ منهم على حساب الآخرين. الوضع ذاته موجود في سوق الإنسانية والتنمية غير الحكومية الذي يستوعب الأفراد الذين لا يكون حافزهم الرئيس هو المال ومراكمته، والذين توجد في داخلهم نزعة سياسية تسعى إلى صعود جماعي للمجتمع، وينتهي بهم الأمر في منظومةٍ تحرّم عليهم المراكمة السياسية أو العمل الحكومي المباشر. أذكر ذلك لأن هذه الظاهرة التنافسية والتسلقية انعكست في ساحات بيروت المنتفضة حيث كثر التنافس على حساب التضافر في أكثر الأوقات حرجاً. ضف على ذلك اليوفوريا أو حالة السّكر الزائد التي يخلقها الشارع وظهر تأثيرها حتى على أعرق أحزاب الشارع، فما بالك بجيل لم يعتد التفاعل البشري المباشر وإذ به يختلط بالآلاف دفعةً واحدة، فتستنتج أن الجيل هذا غير مؤهل حالياً للقيام بثورة. تلاعبت السلطة بالشارع كما أرادت وفتّتته، ونزعت عنه أنيابه السياسية باكراً، واستبدلتها بكرنفالٍ وطنجي لأحلى عالم، وتنافس بين مجموعات لا تهددها. أدّى ذلك إلى نفور الغاضبين وتنفيس الاحتقان، بينما كان أهل السلطة يخوضون حرباً أهلية باردة خلف الكواليس.

لكن يخطئ أهل السلطة، المستقيلون منهم ومن هم باقون على العهد، في حساباتهم إذا اعتبروا بعد تقييمهم لحجم الانتفاضة بأنها عابرة أو غير مؤثرة في موازين القوى، أو لأنهم كشفوا أياديَ خفية كانت تحركها. الأزمة الاقتصادية والمالية ليست عابرة والإصلاحات المقترحة غير جدية ولن تحل أي مشكلة وقد لا تنفع حتى لوقف النزيف ليبعض الوقت. نحن أمام سيناريو قد يتكرّر عند الاعتداء التالي على شعبٍ مخنوق بعد شهر أو سنة أو خمسة (ذلك إن لم تقرّر القوى الحاكمة نقل خلافاتها إلى الشارع، فتلك قصة أخرى). هذا الحراك ليس ثورة، لكنه «ثويرة» جيل شاب سيكبر سريعاً في ظل سياسة إفقار متعاظم وتهجير متعمّد يصعب يوماً بعد يوم. لقد تمكنت السلطة من طمس الطابع الطبقي لهذا الحراك هذه المرة، لكنها لن تكون محظوظة في المرات القادمة لأن الانهيار يمحو الفوارق الطبقية التي استُغلّت اليوم بلحظة، وهو آتٍ لا محال إذا بقينا رهينة الدَّين لأخطبوط المصارف.

زخم التظاهرات يعود إلى بيروت: نحو تكوين جسم نقابيّ مستقلّ

من بوابة المهنيين المُستقلّين، عاد الزخم إلى ساحة الاحتجاجات، أمس. تظاهرة حاشدة جابت بيروت من مصرف لبنان حتى ساحة الشهداء لتأكيد الإصرار على المضيّ في التحركات رغم الاعتداءات التي تعرّض لها المُتظاهرون قبل أيام، وللمطالبة بإعادة تكوين جسم نقابي متحرّر من قيود الأحزاب

هديل فرفور

عند الجسر الذي يفصل الخندق الغميق عن وسط البلد، توقف عدد من المُتظاهرين أمس، ممن لبّوا دعوة «تجمّع المهنيين والمهنيات» إلى التظاهر الحاشد للضغط من أجل تشكيل حكومة مدنية انتقالية، هاتفين: «يا شباب الخندق، كلنا

> **تحديد إطار للتحرّكات وتوضيح الجهات الداعية يحولان دون إمكانية التخويف من الشارع**

بذات الخندق». هؤلاء الذين انطلقوا، كما باقي زملائهم، من أمام مصرف لبنان باتّجاه ساحة الشهداء، تعمّدوا التوقف عند جسر «الرينغ» لترداد شعارهم الموجّه إلى شبّان اعتدوا عليهم قبل أيام بالضرب والترويع وقيل إنّهم من سُكّان المنطقة، داعين إياهم إلى الاحتضان والتركيز على الصراع الطبقي ضدّ السلطة، ما يجعل الطرفين في موقع واحد.

وينسجم هذا المشهد وخلفية الدعوة إلى التظاهرة/ المسيرة، والتي تتمثّل بالتنديد بـ«اجتياح ساحتي رياض الصلح والشهداء من قبل ميليشيات السلطة من أجل ترهيب الانتفاضة وإجبار الناس على إخلاء الساحات»، وإدانة «تقاعس القوى الأمنية عن حماية المواطنات والمواطنين»، فضلاً عن استعادة الساحات كوسيلة للضغط من أجل تحقيق المطالب التي تتمثل بتشكيل حكومة انتقالية تتخذ إجراءات فورية لحماية المُجتمع من المخاطر الاقتصادية التي تتهدده.

الانطلاقة أمام مصرف لبنان كانت لها «رمزيتها»، وفق عدد من المُشاركين، وتتمثّل بأهمية التصويب على «مكمن الخلل المتمثّل في سياسات حاكم مصرف لبنان وتورّطه في الفساد ونهب الأموال العامة». فكانت شعارات «يسقط حكم المصرف» و«الضريبة على الأرباح مش على العامل والفلّاح»، وأخرى تطالب بتعديل السياسات الاقتصادية.

التجمّع الذي يضمّ تجمعات من مُستقلّين من مهن مختلفة (الطب، الصيدلة، طب الأسنان، الهندسة، المحاماة، العمل الاجتماعي، أساتذة الجامعات، صحافة، اقتصاد وسينما)، نجح في استقطاب الآلاف، وإعادة الزخم للساحات، من بوابة المستقلين في المهن، الطامحين بدورهم إلى إعادة تكوين الجسم النقابي المفقود في لبنان. ولفت أحد الأساتذة الجامعيين المُشاركين في التظاهرة الى أن النقابات هي المحرّك الأساسي للإصلاحات وهي المجال الذي يلتقي فيه أصحاب المهن المشتركة خارج عباءاتهم الحزبية، «لذلك عمدت السلطة الى السيطرة على النقابات وتقويضها». وأكد أنّ أهمية التحرّكات تحت شعار المهنيين ومطلب إعادة الجسم النقابي تكمن بأنه «يقطع الطريق أمام أي محاولات للتشكيك في نوايا المنضوين في التحرك ونبذ محاولات التسلّق على حركة بهذه الأهمية». إذ إن تحديد إطار للتحركات وتوضيح الجهات الداعية يحولان دون إمكانيّة التخويف من الشارع الذي سيصبح له حكماً وجه واضح وينقذه من الصراعات الطائفية والحزبية ويحصره بالصراع الطبقي.

(مروان طحطح)

ترسبه تحركات مماثلة، ولوضوح الشعارات والمطالب التي لا تختلف عن الشعارات التي رفعت بداية الثورة». والأهم، برأي هؤلاء، هو أن مثل هذه التحركات إذا بقيت على الزخم نفسه بقيادة مستقلين يطالبون باسترداد العمل النقابي فقد تؤسّس لإنشاء هيئة لتفاوض باسم الناس، طالما أن المطالب باتت «بديهية»، بالنسبة إليهم.

من جهته، رأى المحامي نزار صاغية أن هذا الحراك، مهما كانت طبيعة الحكومة التي ستتالف في ما بعد، «ستنبثق عنه حكماً بنى اجتماعية متينة من شانها ان تحمي الفئات الاجتماعية من اي سلطة فاسدة ومُستقلة»، لافتاً إلى أن هذا الوعي بين المُستقلين في مختلف القطاعات هو «إرث حراك 2015، وبما أن هذه التحركات أقوى بكثير مما حصل قبل اربع سنوات، سيكون الإرث أمتن». واعتبر المهندس فراس القاضي أن هذه الهبّة الشعبية من شانها أن «تنشئ تحركات مستقلة داخل كل نقابة لمواجهة النموذج المعمم على النقابات، حيث تأتي الأحزاب بممثلين عنها ضمن زبائنية سياسية تطبق على العمل النقابي وتُقيّد دورة المطلوب في خدمة أصحاب المهن والمُستفيدين منها».

ولم يغب الجسم الصحافي عن تحرّكات أمس، إذ سعى عدد من الصحافيات المُستقلات إلى حشد اكبر عدد من الصحافيين «نظراً إلى أهمية المهمة الملقاة على عاتقهم في ظروف استثنائية كالتي نمرّ بها»، وفق الصحافية سعدى علوه، مُشيرةً إلى أنه «لو شارك الصحافيون العاطلون عن العمل والمطرودون تعسفاً لكان حشدهم ملأ المسافة الفاصلة بين مصرف لبنان وساحة الشهداء».

الأساتذة المُستقلين الذين رفعوا مطلب دعم الجامعة الوطنية.

الكلام عن مجابهة التخويف من الشارع عبر تحديد الإطار ينسجم وشهادات عدد من المتظاهرين الطلاب الذين أبدوا ارتياحهم «للتنظيم الذي الجدير ذكره أن عدداً من أساتذة الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة شكّلوا منذ البداية «نواة» هذا التجمع الذي اتسع ليضمّ المهنيين. وكان لافتاً مشاركة عدد من طلاب الجامعة اللبنانية وبعض

على الغلاف

حزب الله يتصدّى لخرق العدوّ الجوّي: تبديد الرهان على القيد الداخلي

(أ ف ب)

علي حيدر

شكّل تصدّي حزب الله الصاروخي لخرق العدو الجوي فوق جنوب لبنان، أمس، ترجمة لما تعهد به الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، بعد اعتداء الضاحية في 25 آب الماضي. وهو ما كانت قيادة العدو ـ ومعها حلفاء المقاومة وخصومها ـ تنتظر استشراف آفاق ما إذا كان حزب الله قد قرر السير في هذا المسار الدفاعي عملياتياً، أو سيكتفي بما تم إسقاطه حتى الآن على الحدود مع فلسطين المحتلة. أسلوب التصدي الذي نفذه حزب الله، أي استخدام صاروخ أرض ـ جو، كان كافياً للدلالة على أن مستوى الهدف من النوع الذي يتطلب استخدام هذا النوع من الأسلحة. ما تقدّم يتلاءم مع ما أقر به جيش العدو، كما نقلت القناة 13 في التلفزيون الإسرائيلي، بأن الطائرة المستهدفة هي من نوع «زيك» (هرمس 450). وبحسب القناة نفسها، تُستخدم هذه الطائرة لجمع المعلومات الاستخبارية، وقادرة على حمل صواريخ لشن هجمات جوية.

تلمّس العدو جدية حزب الله في التصدي لخروقاته الجوية. وإذا كان جيش العدو قد اتخذ إجراءات عملانية احتياطية لحماية طائراته منذ أن أطلق الأمين العام لحزب الله وعده، فإنه بات الآن أكثر إدراكاً لحقيقة أنه أمام واقع عملياتي في سماء لبنان لم يسبق أن شهده منذ عشرات السنوات. على ما تقدم، من السهولة التقدير أن العدو بات على يقين بأنه سيكون لهذه العملية ما يليها، وأن ما جرى ليس إلا محطة في سياق متواصل في مواجهة الخروقات المتواصلة. من هنا، وبالرغم من سقوط طائرات استطلاع إسرائيلية سابقة، إلا أن التصدي الذي نفذه حزب الله، وبلحاظ الزمان والمكان وطبيعة الهدف والأسلوب، لهُ بُعد استثنائي وتأسيسي لمسار جديد ـ من الناحية العملانية ـ في مواجهة الخروقات الجوية.

ينطوي تصدي حزب الله الصاروخي للتجسس الجوي للعدو، (وثبت أنه يمكن أن يتحول في أي لحظة الى اعتداء جوي كما حصل في الضاحية، وانطلاقاً من مزايا الطائرة المستهدفة) على أكثر من بُعد إضافي يتصل أيضاً بالسياق والتوقيت. أتت العملية الصاروخية (أرض ــ جو) بعد الكشف عن مساعي وزارة الخارجية الإسرائيلية مع عواصم القرار الغربي الرامية إلى ربط المساعدات للإمن اللبناني بنزع سلاح حزب الله النوعي، وبعد إعلان نتنياهو عن هزة أرضية يمرّ بها لبنان. كشف عن بعض جوانب الفرصة التي ينطوي عليها هذا التوصيف ـ الموقف، من منظور تل أبيب، رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي، بالقول إن «حزب الله مشغول بالتظاهرات التي يشهدها لبنان»، بحسب ما نقل عنه المعلق الأمني يوسي ميلمان. وبالاستناد إلى نظرة العدو الى البيئة الداخلية اللبنانية تحديداً وكيفية تأثيرها المحتمل على خيارات حزب الله ـ وفق الرهانات الإسرائيلية ـ يمكن التقدير بأن هذه العملية حطّمت أي رهان راود القيادتين السياسية والأمنية في تل أبيب، على أن ما يجري في الداخل اللبناني قد يشكل قيداً على حركة حزب الله في المبادرة والرد. أهمية هذا المعطى ودلالته أن العدو بعدما فشل في منع تراكم قدرات حزب الله الصاروخية والعسكرية على المستويين الكمّي والنوعي، يحاول أن يؤثر ويستفيد من التطورات التي قد تترك أثراً على إرادة حزب الله في تفعيل هذه القدرات. لكن هذه العملية شكلت ضربة قاسية للرهانات المتصلة بالظرف الداخلي اللبناني الحالي.

بعبارة أخرى، إذا ما كانت قيادة العدو تراقب لاستكشاف مدى تقييد تعقيدات المشهد السياسي والأمني

> المقاومة لم تدّع يوماً أنها قادرة على منع تحليق طائرات العدو في الأجواء اللبنانية

والاقتصادي الداخلي على أداء حزب الله، فقد أتاه الجواب جلياً ومفاجئاً. وينبغي التذكير بأن هذا المستوى من الرسائل العملانية ــ لجهة الزمان والمكان والأسلوب والتوقيت والهدف ـ يساهم في تعزيز استقرار لبنان، كونها تحدّ من احتمال إقدام العدو على مغامرات بالاستناد الى تقديرات، «ساعده» حزب الله على اكتشاف خطئها ـ ولو من ناحية النتائج المترتبة ـ قبل أن يصطدم بالواقع ويتسبب بما قد يورط نفسه ولبنان في مواجهة يسعى الأطراف كافة، ابتداء، الى تجنبها.

وبلغة أكثر مباشرة، بات العدو أكثر إدراكاً بعد هذه العملية بأن حزب الله، وبالرغم من المستجد الداخلي الذي يزداد تعقيداً وخطورة بكل المعايير، متوثب وجاهز للرد على أي اعتداء قد يبادر إليه العدو، وفي مواجهة أي تهديد يحدق بالمقاومة، وهو ما سيحضر بالضرورة على طاولة القرار السياسي والأمني لدى دراسة خياراته بالاستناد الى الظروف السياسية الداخلية في لبنان.

من المؤكد، وبالاستناد الى المحطات التي مرت بها مواجهة حزب الله ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، أن قيادة العدو أدركت لدى سماعها خبر التصدي الصاروخي للخرق الجوي الإسرائيلي، بأن حزب الله، لدى تنفيذه ما توعد به امينه العام قبل نحو شهرين، مصمّم على مواجهة أي اعتداء قد يبادر إليه متذرعاً بالتصدي لاعتدائه الجوي. وهو ما وضع القيادتين السياسية والأمنية أمام خيارات ضيقة، فاختار خطئها ـ ولو من ناحية تجنب أي اعتداء يستدرج رداً مضاداً من قبل حزب الله. أتى هذا القرار بالرغم من إدراك قيادة العدو أن هذه العملية تؤشر بما لا لبس فيه الى مسار متواصل في هذا المجال، وأنها ترجمة عملية لمساعي المقاومة الهادفة الى فرض قواعد اشتباك جديدة في الأجواء اللبنانية. مع ذلك، ينبغي تأكيد أن المقاومة لم تدّع يوماً أنها قادرة على منع تحليق طائرات العدو في الأجواء اللبنانية، وهو حقها وواجبها لو كانت قادرة، كما هي حال معادلات القوة في البر والبحر وفي استهداف العمق الإسرائيلي.

تبقى دلالة أساسية، لا تقل أهمية عن الرسائل المتصلة بمعادلات الصراع مع العدو، وهي أن حزب الله أثبت بالممارسة مرة أخرى، أنه مهما كان عبء الوضع الداخلي ثقيلاً عليه، بعناوينه السياسية والاقتصادية والأمنية، وأيّاً كانت السهام التي تلقّاها، ولا يزال، تبقى جهوده الأساسية موجّهة نحو حماية البلاد من العدو الإسرائيلي. وأنه في أشد الظروف الداخلية تعقيداً لم ترتبك رؤيته ولا أولويّاته.

الحل يكمن في إسقاط النظام الطائفي

عمر نشابة

ان رفع بعض المجموعات شعارات وهتافات طائفية ومذهبية وفئوية في الشارع قد يدخل البلد في صراعات وحروب أهلية تشبه ما عانى منه لبنان خلال الحرب التي دامت 17 عاماً والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف. فكما صرخ الذين هاجموا المتظاهرين في ساحة رياض الصلح منذ يومين، معرّفين عن هويتهم المذهبية اثناء احراق الخيم، خرج اول من أمس عدد من الشبان وهم يطلقون شعارات مذهبية مضادة ويحملون رايات تيارهم. لكن، في المقابل، يسعى جزء كبير من المتظاهرين الى الحفاظ على الشعار الجامع والموحد، ويحاولون تحديد المطالب بشكل دقيق، وعلى رأسها مطلب رحيل النظام الطائفي الحاكم بسبب فشله في خدمة الناس، وبسبب الفساد المستشري في كل قطاعات الدولة تقريباً.

ان مطلب اسقاط النظام الطائفي وكل عهد او حكومة او تسوية او ترتيب مبني عليه هو مطلب مركزي محق لمعظم المتظاهرين والمتظاهرات في مختلف المناطق اللبنانية، خصوصاً للشباب منهم. ولا يجوز التراجع عن هذا المطلب مهما كلف الامر، لان الطائفية هي أساس خراب البلد وانهيار الدولة وافتعال الحروب الداخلية اضعاف مقومات المجتمع للتصدي للعدو الإسرائيلي وبناء بلد يحلو العيش فيه بكرامة.

ان المحاصصة الطائفية المنتشرة كالطاعون في جميع القطاعات وفي هيكلية نظام الحكم ما هي الا ذريعة لحماية الفاسدين وناهبي المال العام. ولا يمكن لقاض يشغل مركزه بفضل وفائه لفئة ما ان يحاكم موظفاً من فئة أخرى. ولا يخفى عن أحد ان معظم القضاة محسوبون على أطراف فئوية طائفية مذهبية. وليس صحيحاً ما قيل عن تشكيلات قضائية بعيدة عن المحاصصات الطائفية والمذهبية، انما الادعاء بغير ذلك تضليل ومحاولة فاشلة لإخفاء المسبب الاساسي لغياب المساءلة والمحاسبة والملاحقة.

ان النظام المبني على فرز ومحاصصة الرؤساء والوزراء والقضاة والضباط والمدراء والموظفين بحسب انتماءاتهم الطائفية والمذهبية يجعلهم أوفياء لمصالح وزعماء هذه الطوائف والمذاهب لا لوطنهم الجامع. والحال حال كل من هم في السلطة اليوم من دون استثناء. هؤلاء مستعدون أن يتجاوزوا كل القوانين والمعايير الوظيفية والمهنية وحتى الأخلاقية بحجة حماية «حقوق» طوائفهم ومذاهبهم. وقد ظهر بعض هؤلاء بوضوح أمام أعين الجميع مساء أول من أمس من خلال رفع شعارات تستنكر استقالة الرئيس الحريري «السنّي» مقابل عدم استقالة الرئيس ميشال عون «المسيحي» والرئيس نبيه بري «الشيعي»، بينما الحقيقة هي ان التظاهرات الضخمة في الشوارع والتي شارك فيها لبنانيون من كل الطوائف والمذاهب لم تجبر الحريري على الاستقالة لانه «سني»، بل لأنه، هو وجميع الوزراء في حكومته على اختلاف طوائفهم، فاسدون وفاشلون في تقديم ابسط الخدمات للمواطنين والمواطنات الذين يعانون الازمة الاقتصادية الخانقة. ويطالب المتظاهرون اليوم برحيل الرئيسين ميشال عون ونبيه بري لا لأن الاول «مسيحي» والثاني «شيعي»، بل لأنهما على رأس هذا النظام الطائفي الفاشل والفاسد الذي يتحكم بالبلاد والعباد.

ان خلاص البلد يكمن في اسقاط النظام الطائفي، بينما يكمن خرابه في تثبيت الطائفية من خلال التلاعب بالشارع ورفع بعض المتظاهرين شعارات فئوية. ومن هنا أهمية توضيح شعار «كلن يعني كلن». «كلن» يعني جميع من هم في السلطة الحاكمة لأنها فاسدة وفاشلة وتتلطى خلف نظام المحاصصات الطائفية والمذهبية في جميع القطاعات. وليس صحيحاً ان هناك، في السلطة، أحزاباً سياسية تطرح برامج ومشاريع لمصلحة جميع المواطنين والمواطنات، بل هناك مع الأسف تشكيلات طائفية ومذهبية تسعى الى رعاية السنة والشيعة والموارنة والدروز والأرثوذوكس وغيرهم من الطوائف والمذاهب.

وقد تتأخر تسمية رئيس وزراء وأعضاء مجلس الوزراء لا لأن رئيس الجمهورية سيختار من سيختار من بين الاكفاء والمؤهلين لتولي هذا المركز، بل لأنه سيختار من أكثر تمثيلاً بين المنتمين الى المذهب السني. وكذلك كان الحال خلال تسمية المرشحين لرئاسة الجمهورية بالنسبة للأكثر تمثيلاً للمسيحيين (ودخل البلد يومها في فراغ طويل) ولمجلس النواب بالنسبة للتمثيل «الشيعي». وكأن لكل طائفة ومذهب رئيساً، وليس رئيس لجميع اللبنانيين.

قد تتمكن القوى الحاكمة من قمع التظاهرات وترهيب الناس في الشارع. وقد تتشكل حكومة ويجرى تلميع صورتها باطلاق الوعود والحلول الشكلية. لكن كل ذلك سيبقى عملية تجميل فاشلة لنظام فاسد وفاشل بسبب قيامه على أساس الطائفية والمذهبية. فليرحل ولنبني الدولة المدنية العادلة التي تخدم جميع المواطنين، ولا تسأل عن انتماءاتهم الفئوية.

رسالة الى السيد حسن نصر الله

لأنني أشاطرك الولادة والنشأة في حي النبعة، أحد بؤر حزام البؤس حول بيروت قبل الحرب الأهلية وبعدها، ولأنني رغم الاختلاف الأيديولوجي بيننا أشاطرك الانتماء الى فكر المقاومة ضد الظلم والقهر والفقر والاحتلال، ولأنني أرى فيك قائداً لم تنجب أمتنا العربية - وليس شعبنا اللبناني فحسب - مثيلاً له منذ عقود طويلة، أتوجه إليك بكل محبة وتقدير وصراحة ووضوح.

أودّ بداية، يا سيد، أن أقول إن التسوية التي اصطلح على تسميتها بـ«الرئاسية» كانت مجحفة كثيراً للمقاومة، لأنها، بحسب ما ظهر منها، أعطت الرئاسة الأولى لحليف المقاومة العماد ميشال عون والرئاسة الثانية للشيخ سعد الحريري، ولكن ما خفي منها هو انتزاع غض نظر المقاومة عن السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، أي عن منظومة الفساد الحاكمة في البلاد، مقابل أن تغض هذه المنظومة النظر عن سلاح المقاومة وتعطي لوجوده غطاءً رسمياً. الإجحاف الأول، هنا، هو اعتبار أن سلاح المقاومة لقمة أو لحزب أو لطائفة وليس قوة للوطن بكل فئاته وأحزابه وطوائفه. والإجحاف الثاني هو تحويل المقاومة الى حارس لهيكل الفساد بكل مكوّناته، إن لم يكن طوعاً فبقوة الأمر الواقع. إذ إن المقاومة، بحكم طبيعتها وتركيبتها الطائفية والمذهبية، إن توافرت لديها نية محاربة الفساد (وأنا أجزم بأن لديكم هذه النية)، لا تستطيع أن تبدأ إلا من بيئتها المذهبية والطائفية، وإلا تصبح محاربتها للفساد مجرد كيدية طائفية ومذهبية. وهذا ما أثبتته تجربة النائب حسن فضل الله. فكيف للمقاومة أن تنادي بمحاربة الفساد في طوائف أخرى، بينما في بيئتها من يمثل العمود الفقري لمنظومة الفساد المستشري في البلاد منذ 27 عاماً؟

بناءً على هذه التسوية «الرئاسية» المجحفة للمقاومة، استُدرجتم يا سماحة السيد الى القبول بما لا تطيقون من تركيبة حكومية ضمّت، في ما ضمّت، جماعة السفارات المناهضة للمقاومة جهاراً نهاراً، وسياسة مالية واقتصادية قادت البلاد الى أكثر من نصف الطريق نحو هاوية الفقر والجوع والعوز والبطالة والإفلاس، الى أن بلغ السيل الزبى باستخفاف هذه التركيبة بالشعب، استناداً الى اعتبارها أنها تمثل غالبيته العظمى من خلال ضمّها المكوّنات الكبرى للطوائف. فكانت خطتها الضريبية الظالمة التي لو قُيّض لها أن تقرّ لطاولت منقوشة الفقير قبل سيجار الغني، ولاقتطعت من راتب الفقير من دون المساس بأرباح المصارف والشركات الكبرى. وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير بقرار من وزير الاتصالات (وافق عليه وزراء المقاومة في الحكومة) فرض ضريبة على مكالمات الواتساب، وهي خدمة مجانية من المنشأ الخارجي لا يحق للدولة اللبنانية أن تتقاضى عليها ضريبة أصلاً. فنزل الناس الى الشارع بأعداد وشعارات وتعددية طائفية ومذهبية وحزبية لم يشهدها تاريخ لبنان الحديث. وكانت إطلالتكم الأولى يا سماحة السيد، وهنا أصدقك القول بأني استمعت اليكم بإمعان ووضعت يدي على قلبي، لأنني استشعرت أن كميناً يعدّ للمقاومة، وأنها ماضية للوقوع فيه بملء إرادتها وعن غير دراية، لذلك سارعت الى إبلاغ أحد نوابكم بمخاوفي وهواجسي بكل صراحة، وأنا على ثقة من أن هذا النائب، وهو صديق صادق ومؤمن مخلص للمقاومة ونهجها، سيوصل الرأي الى دوائر القرار لديكم.

بين إطلالتكم الأولى والإطلالة الثانية، لم تتغيّر مطالب الناس ولم يتغيّر وجعهم ولا جوعهم، ولكن تغيّرت نظرتكم الى الحراك الشعبي. وإذ كنت أشاركك الرأي في أن بعض القوى والسفارات حاول بقوة الدخول على خط الحراك لحرفه عن مساره - وهذا أمر طبيعي في حراك شعبي بضخامة الذي كنا نشهده (وهذه القوى والسفارات موجودة مع ممثليكم على طاولة مجلس الوزراء، وفي مجلس النواب)، لكنها لم تنجح. والهتافات التي أطلقت ضدكم يا سيد وضد المقاومة لم تتجاوز مجموعة صغيرة من المتظاهرين في منطقة جل الديب، وهي مجموعة تمثل من كانوا شركاء لكم في الحكومة وحلفاء لكم في كل الانتخابات النقابية، من نقابات المعلمين الى المهندسين والأطباء الى... إلخ. فإذا بالرد على هذه المجموعة الصغيرة في جل الديب يتحول، قبل إطلالتك الأخيرة، الى قمع همجي ودموي من أبناء المقاومة ضد المنتفضين في بيئتها الحاضنة في النبطية وصور، ما أدى الى سقوط جرحى، من بينهم من كان مقاوماً الى جانبكم أو أسيراً أو جريحاً، واستتبع ذلك بغزوة قام بها مجهولون بعشرات الدراجات النارية الى منطقة الاعتصام الأساسي وهم يرفعون أعلام حزب الله وحركة أمل، ووصل الأمر الى غزوة أخرى استهدفت معتصمي ساحة رياض الصلح وهم يهتفون باسمكم.

إطلالتكم الأخيرة، يا سيد، وضعت غصة في قلوب أنصار المقاومة ومحبيها وحاضنيها ممن لا يريدون لها أن تكون حارس هيكل الفساد في مواجهة بيئتها الحاضنة، وهي بيئة الفقراء وذوي الدخل المحدود من أقاصي البقاع الشمالي الى أقاصي الجنوب، مروراً بالضاحية التي بات بعض أحيائها مرتعاً للبؤس والعوز، وممن لا يرون في هذا الحراك الشعبي العظيم صناعة سفارات تتآمر على المقاومة. وهؤلاء، يا سيد، يرومون اعتذاراً عمّا ارتكبه بعض المسؤولين من أخطاء فادحة بحق المقاومة وبيئتها، وبحق المعتصمين، وأن تحاسب بقسوة من سوّلت له نفسه أن يضع المقاومة في مواجهة شعبها، بحسن نية أو بسوء إدارة، وأن يعمل على تخريب المعادلة الذهبية، «الشعب والجيش والمقاومة»، بالبلطجة الموصوفة التي مورست في ساحات الاعتصام، والتي لا تليق بأبناء المقاومة وليست من ثقافتهم وتربيتهم.

لأنني، يا سماحة السيد، اعتبر أن المقاومة نتيجة وليست سبباً، فإنني أيضاً اعتبر أن الحراك الشعبي نتيجة وليس سبباً. وكما أن المقاومة هي نتيجة طبيعية للاحتلال، فإن الحراك الشعبي - وإن تأخر - هو نتيجة طبيعية للظلم والقهر والفساد والسرقة. من هنا، أناشدكم أن تعيدوا المقاومة الى حاضنتها الشعبية والى موقعها الطبيعي الى جانب ألم الناس وجوعهم وصرختهم. وإن كانت موازين القوى والأعيب السياسة تحول بينكم وبين ذلك علناً، ونحن نقدّر ذلك ونفهمه، فعلى الأقل لا تكونوا في الجهة المواجهة للناس، لأن المتآمرين على المقاومة هم الفاسدون في السلطة من أي طائفة أو مذهب، والمدافعين عن حقوق الناس هم بغالبيتهم حماة لظهر المقاومة وبيئتها الحاضنة.

بكل محبة

ماهر ابي نادر

يتخوف المعنيون من ان ينتقل الاحتقان السياسي إلى المدرجات (بروفوتو)

السلة اللبنانية

تعقد اللجنة الإدارية للاتحاد اللبناني لكرة السلة اجتماعاً مهماً اليوم، قد تتخذ خلاله قراراً صعباً بتأجيل بطولة الدوري شهراً كاملاً نتيجة الأوضاع التي تعيشها البلاد حالياً. قرارٌ يقف وراءه أكثر من سبب بين وضع الأندية المادي الصعب وتخوّف الاتحاد من أن تتسلل السياسة الى المدرجات في ظل الظروف التي يشهدها البلد، والانقسام الحاصل على الأرض

أندية كرة السلة تعاني
هل يتخذ اتحاد اللعبة قراراً بالتأجيل مدة شهر؟

عبد القادر سعد

خلال الأسابيع الأخيرة كان الاتحاد اللبناني لكرة السلة يتخذ قرارات بتأجيل المباريات والجولات أسبوعياً، ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يعد كافياً، وعليه الآن تغيير الخطة. توقفت عجلة البطولة المحلية يوم الخميس في 17 تشرين الأول/أكتوبر الماضي في المرحلة الرابعة من البطولة، حينها فاز المتحد على طرابلس على الرياضي. بيروت على أرضية ملعب المنارة على وقع انطلاق التحركات الاحتجاجية في البلاد.

لم يُكتب للمرحلة الرابعة أن تختتم حيث تم تأجيل مباراة أطلس مع ضيفه هوبس، لتتوالى بعدها القرارات من الأمانة العامة للاتحاد بالتأجيل مرحلة بعد أخرى، غابت المرحلتان الخامسة والسادسة ووصلت المرحلة السابعة التي كان من المفترض أن تُقام مبارياتها بين 3 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري و8 منه. استبقت اللجنة الإدارية المرحلة السابعة وستعقد اجتماعاً اليوم عند الساعة الخامسة والنصف عصراً، حيث من المتوقع أن تتخذ قراراً بتأجيل بطولة لبنان شهراً كاملاً، على أن يعاود النشاط في الأول من كانون الأول/ديسمبر المقبل في حال تحسّنت أحوال البلاد، خاصة على مستوى الشارع والتحركات الحاصلة. هواجس عديدة تعيشها الأندية بالنسبة إلى المستقبل خصوصاً على الصعيد المادي. فموضوع شركتي الخلوي «ALFA» و«MTC» وإمكانية توقيف دعمهما المالي للعبة كان مقلقاً للأندية قبل اندلاع الأزمة، فكيف الحال بعدها كما يقول رئيس نادي هوبس جاسم قانصوه في حديث مع «الأخبار».

الوضع المادي الصعب أوصل بعض الأندية إلى مرحلة عدم القدرة على تأمين رواتب لاعبيها الأجانب. عددٌ منهم سيقوم بترحيل أجانبه خلال 24 ساعة وبعضهم قد رحّلهم حتى قبل اتخاذ الاتحاد لقراره.

حيثيات القرار ترتكز على عدة اعتبارات كما يفنّدها رئيس الاتحاد اللبناني أكرم حلبي في حديث مع «الأخبار». يقول الحلبي عن القرار الذي يمكن أن يُتخذ اليوم «لا شك أنه قرارٌ صعب لكننا مجبرون على اتخاذه في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد وصرخة الأندية على الصعيد المادي». يعدد الحلبي أسباب اتخاذ القرار حيث ينطلق من «الوضع الكارثي» بحسب توصيفه خصوصاً على الصعيد المادي. فصرخة الأندية في هذا المجال عالية جداً، خصوصاً في ظل ضبابية الصورة بالنسبة إلى الرعاة والممولين في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة. «هناك أندية وصل بها الحال إلى درجة التفكير الجدي بالانسحاب كلياً من البطولة. طلبت منهم التريّث مع طرح فكرة التأجيل شهراً واحداً لتخفيف الأعباء المادية» يضيف رئيس الاتحاد اللبناني.

كلام أكرم حلبي يوافق عليه رئيسا ناديا الرياضي. بيروت مازن طبارة والمتحد. طرابلس أحمد الصفدي. من جهته يرى طبارة أن تأجيل البطولة شهراً واحداً سيكون في مكانه بهدف تخفيف الأعباء المادية، عبر سفر اللاعبين الأجانب وتوفير رواتبهم الشهرية وكلفة إقامتهم في لبنان. ويضيف طبارة في حديثه مع «الأخبار» سبباً آخر وراء ترجيح فكرة التأجيل، ألا وهو إفساح المجال لتبيان الصورة بالنسبة للرعاة والممولين، وإذا ما كانوا قادرين على الإيفاء بالتزاماتهم المادية في ظل الأزمة القائمة. ولا تتوقف الأمور عند الجانب المادي، فبراي طبارة هناك الاحتقان السياسي القائم والذي قد يرتد على المدرجات في الملاعب. أمرٌ يعتبره رئيس الاتحاد أكرم الحلبي من جهته أساسياً في قرار التأجيل. «لا أقبل أن تدخل السياسة إلى اللعبة وأن تصبح المدرجات في المباريات ساحة لإطلاق الشعارات السياسية» يقول الحلبي بحزم. «أضف إلى ذلك عدم إمكانية الطلب من الأجهزة الأمنية تأمين المباريات. فهذه الأجهزة مشغولة ولا يمكن إرسال طلب تأمين مباراة كرة سلة» يقول الحلبي عن الأسباب الأخرى وراء التأجيل.

بدوره، لا يبدو رئيس نادي المتحد أحمد الصفدي بعيداً عن هذا الطرح. «الظروف القاهرة الحالية تمر بها البلاد ووضع الأندية المادي الصعب بفرضان تأجيلاً للبطولة. هناك أعباء مادية كبيرة جرّاء التوقف وخسائر تصل إلى خمسين ألف دولار على صعيد نادي المتحد. وبالتالي فإن التأجيل يخفّف من هذه الأعباء، خصوصاً أن الصورة ضبابية على صعيد الرعاة. فنحن لا نعلم ماذا سيكون موقفهم بعد أن تستتبّ الأوضاع، وهل سيدفعون لنا أم لا؟ وعليه، فإن التأجيل مطلوب بانتظار تبلور الصورة» يقول الصفدي في حديثه مع «الأخبار».

> يبدو أن معظم الأندية هي مع التأجيل لتخفيف الأعباء المادية بانتظار تبلور الصورة

من جانبه، يذهب رئيس نادي هوبس جاسم قانصوه أبعد من ذلك، ليصل إلى الصورة العامة للبطولة ومستقبلها والخيارات المطروحة في ظل ما ستؤول إليه الأمور. «أنا مع قرار التأجيل كمرحلة أولى حتى تتوضح الصورة. فنحن كأندية كنا نتوقع إيرادات مالية معيّنة ومع اندلاع الأزمة لم يعد معروفاً ما ستؤول إليه الأمور. بالنسبة إلى نادي هوبس ومعظم الأندية، فإن موضوع شركتي الخلوي حسّاس جداً. فنحن نعتمد على الإيرادات الواردة من الشركتين بشكل أساس لتأمين ميزانيتنا. وفي حال توقف هذا المورد المالي فيجب أن تكون هناك إعادة نظر شاملة. لا شك أن التأجيل مطلوب، والحديث عن المرحلة المقبلة يكون بعد شهر بناءً على واقع الحال حينها» يقول رئيس نادي هوبس لـ«الأخبار».

إذاً هي مرحلة صعبة جداً تعيشها كرة السلة اللبنانية. صرخة الاتحاد خرجت قبل الدخول في الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وهذه الصرخة أصبحت أعلى اليوم في ظل الأزمة، وإمكانية خروج الرعاة لتصبح الأندية مكشوفة تماماً، وغارقة في دين مالي كبير. هي فترة حساسة ستكون المسؤولية كبيرة على الاتحاد وإدارات الأندية، بانتظار المستقبل القريب الذي لا يبدو واضحاً أبداً.

الكرة اللبنانية

استحقاق المنتخب يواجه أسئلة من خارج الحدود

يسابق منتخب لبنان لكرة القدم الزمن من أجل التحضير والاستعداد لمباراتيه مع المنتخبين الكوري الجنوبي في 14 تشرين الثاني الحالي، ومع الكوري الشمالي في التاسع عشر منه، ضمن التصفيات المزدوجة المؤهلة لكأس العالم 2022 في قطر، وكأس آسيا 2023 في الصين. يحاول القيمون على اللعبة أن يتصرفوا بشكل عادي في ظل أجواء غير عادية تعيشها البلاد. استدعى الجهاز الفني للمنتخب بقيادة المدير الفني الروماني ليفيو تشيوبوتاريو 21 لاعباً لإقامة حصتين تدريبيّتين اليوم الجمعة وغداً السبت على ملعب نادي العهد خلف أبواب موصدة. فالتمرينان سيكونان مغلقين أمام الجمهور والإعلام، حيث يهدف المسؤولون إلى إبعاد اللاعبين عن أي أمر قد يشتت تركيزهم. انحصرت لائحة الاستدعاءات باللاعبين اللبنانيين من دون لاعبي العهد المنشغلين بالتحضير لنهائي كأس الاتحاد الآسيوي المقرّر يوم الاثنين المقبل، إضافة إلى اللاعبين المحترفين في الخارج. وتم استدعاء كلّ من: مصطفى مطر، أحمد حجازي، كريم درويش، علي ضاهر، حسين رزق، حسن كوراني، نصار نصار، معتز بالله الجنيدي، عدنان حيدر، حسن معتوق، سوني سعد، حسن بيطار، حسن علي شعيتو، حسن سميح شعيتو، محمد زين طحان، أحمد جلول، يحيى الهندي، أحمد تكتوك، قاسم الزين، نادر مطر وعبدالله عيش.

تساؤلات عديدة طرحت حول بعض الأسماء والأسباب وراء استدعائها، لكن في نظرة هادئة للأسماء يلاحظ أن نصف اللاعبين لن يكونوا مع المنتخب بعد عودة لاعبي العهد وانضمام المحترفين في الخارج. ولعل السبب وراء إقامة الحصتين التدريبيّتين هو إدخال بعض اللاعبين في أجواء المنتخب بعد فترة التوقف.

دخول منتخب لبنان في مرحلة إقامة تمارين، جاء توازياً مع دخول الاتحاد اللبناني لكرة القدم مرحلة الإجابة على أسئلة عديدة تتعلق بالمباراتين مع الكوريتين. فاللقاءان المقرران في بيروت لا يزالان يواجهان خطر نقلهما إلى بلد آخر في حال استمرت الأزمة القائمة. فاتحاد اللعبة انتقل من مرحلة الترقب التي عاشها في الأسبوعين الماضيين، إلى مرحلة الإجابة على أسئلة سيطرحها الاتحاد الآسيوي حول الوضع في لبنان. فالاتحاد الآسيوي لا يمكن أن يوافق على إقامة المباراتين في لبنان إلا بحصوله على ضمانات أمنية، ليس من الاتحاد اللبناني لكرة القدم بل من الدولة اللبنانية. كما أن الأسئلة الأمنية ستكون عديدة من الاتحاد القاري ومن خلفه الاتحاد الدولي قبل الموافقة على إقامة المباراتين في لبنان.

هذه الأسئلة بدأت بالورود إلى الاتحاد اللبناني الذي سيبدأ في البحث عن أجوبة لها قد لا تكون بحوزته بل في حوزة الأجهزة الأمنية التي قد لا تكون جاهزة للإجابة عنها هي الأخرى بصورة واضحة تماماً، بفعل التطورات المتسارعة التي تشهدها البلاد، وتغيّر الوضع بين ساعة وأخرى. لا شك أن المسؤولين دخلوا في مرحلة الخطر وأصبحوا ملزمين تقديم أجوبة على أسئلة تأتي من خارج لبنان، قبل أسبوعين على المباراة الأولى وفي ظل ضبابية الصورة على صعيد الأزمة القائمة.

ع. س.

> استدعى المدير الفني للمنتخب ليفيو تشيوبوتاريو 21 لاعباً للتدريب اليوم وغداً

يستعد منتخب لبنان لخوض مباراتيه حساستين مع الكوريتين في 14 و19 الجاري (عدنان الحاج علي)

فورمولا 1

رقم شوماخر مهدد!
هاميلتون على موعد مع التتويج

يملك سائق مرسيدس البريطاني لويس هاميلتون فرصة جديدة لحسم لقبه السادس عندما يخوض سباق جائزة الولايات المتحدة الكبرى، المرحلة التاسعة عشرة من بطولة العالم للفورمولا 1، يوم الأحد المقبل على حلبة أوستن في ولاية تكساس الأميركية.

ويحتاج هاميلتون إلى إنهاء السباق بين الثمانية الأوائل لإحراز اللقب الثالث على التوالي والسادس في مسيرته الاحترافية ليتخطى رقم الأسطورة الارجنتينية خوان مانويل فانجيو المتوج في خمس مناسبات بين عامي 1951 و1957. ويصبح ثاني أكثر السائقين تتويجاً باللقب بعد الأسطورة الالمانية مايكل شوماخر الذي حقق القابه السبعة بين عامي 1994 و2004.

وكان هاميلتون على موعد مع الفرصة الأولى للتتويج في المرحلة السابعة عشرة في المكسيك، حيث كان يحتاج إلى حلول زميله في الفريق، الفنلندي فالتيري بوتاس في المركز الخامس وما دون، لكن الأخير جاء ثالثاً خلف البريطاني الذي حقق الفوز الـ83 في مسيرته والعاشر هذا الموسم، وسائق فيراري الألماني سيباستيان فيتل.

ووسع هاميلتون الفارق مع بوتاس، منافسه الوحيد على اللقب، في الترتيب العام إلى 74 نقطة (363 مقابل 289) وبات بحاجة إلى أربع نقاط في المراحل الثلاث الأخيرة بغض النظر عن نتائج زميله الفنلندي.

ويدخل هاميلتون جائزة الولايات المتحدة الكبرى، بمعنويات عالية عقب فوزه الرائع الأحد الماضي في المكسيك، عندما نجح بفضل استراتيجية الدخول إلى المرأب مرة واحدة، في الظفر بالمركز الأول بعدما انطلق من المركز الثالث خلف سائقي فيراري شارل لوكلير من موناكو وفيتل، وهي الاستراتيجية التي مكّنت فيراري من إحراز المركز الأول في أوستن العام الماضي عبر الفنلندي كيمي رايكونن الذي يدافع هذا العام عن ألوان ألفا روميو.

وسيحاول هاميلتون استعادة السيطرة على السباق الأميركي الذي توّج به خمس مرات في السنوات السبع الأخيرة التي شهدت عودته إلى المنافسات، حيث توقف عام 2007 بتتويج من البريطاني، وعاد عام 2012 وظفر به هاميلتون أيضاً ومن بعده فيتل (2012) قبل أن يتمكّن البريطاني من حسمه أعوام 2014 و2015 و2016 و2017.

ويتنافس سائقا فيراري لوكلير وفيتل على المركز الثالث حيث يتفوق الأول بفارق ست نقاط فقط عن زميله الألماني. وستكون الانطلاقة من المركز الأول هدفاً أساسياً في السباق كون المركز الأول منذ 2012 كان من نصيب أول وثاني المنطلقين فقط. ويبدو فريق فيراري الأقوى حالياً في فترة التجارب، بيد أن ذلك ليس كافياً للفوز بالسباقات، وهو ما أكده مدير الفريق الإيطالي ماتيا بينوتو بقوله: «لقد انطلقنا من المركز الأول في السباقات الستة الأخيرة، لكننا فزنا بثلاثة فقط ونريد أن نحقق أفضل من ذلك».

فيرشتابن للتعويض

ونال لوكلير المركز الأول في الانطلاق في سباق المكسيك الأحد الماضي، ولكن بعد معاقبة سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرشتابن بإرجاعه ثلاثة مراكز. وأنهى الهولندي التجارب أمام لوكلير وفيتل. لكن بعد انتهائها، فرض المنظمون عقوبة الإرجاع لثلاثة مراكز على فيرشتابن لعدم تخفيف سرعة سيارته كما يجب بعد تعرض بوتاس لحادث خطر خلال التجارب. وأثبت الهولندي الشاب (22 عاماً)، صاحب المركز الثاني في أوستن العام الماضي، هذا الموسم أن فريقه هوندا يمكنه التنافس مع مرسيدس وفيراري كونه السائق الوحيد الذي نجح في التفوق عليهما هذا العام بإحرازه المركز الأول في جائزتي النمسا في 30 حزيران/يونيو الماضي (أمام لوكلير وبوتاس وفيتل وهاميلتون) والمانيا في 28 تموز/يوليو الماضي (أمام فيتل والروسي دانييل كفيات).

وتكتسي جائزة الولايات المتحدة أهمية كبيرة بالنسبة لفيرشتابن كونه الـ10 في مسيرته في الفورمولا 1، كما أنها تأتي بعد خيبته في المكسيك عندما خسر الانطلاق من المركز الأول بسبب العقوبة وإنهائه السباق في المركز السادس.

وشهدت الأمتار الأولى من السباق المكسيكي احتكاكاً بين فيرشتابن وهاميلتون، وفي اللفة الخامسة، تجاوز الهولندي سائق مرسيدس الثاني بوتاس ليتقدم إلى المركز السابع، قبل أن يتجاوزه الفنلندي مجدداً مستغلاً ثقباً في الإطار الخلفي الأيمن لسيارة ريد بول إثر احتكاك بينهما في المحاولة الأولى، ما دفع السائق الهولندي للعودة إلى مرأب فريقه وخسر مراكز عدة قبل أن يعود بقوة وينهي السباق سادساً.

> وسع هاميلتون الفارق مع بوتاس في الترتيب العام إلى 74 نقطة

يقترب هاميلتون من لقبه السادس (أ ف ب)

لبنان: طبقيّة الاحتجاج وسوسيولوجيا النظام

ورد كاسوحة

أهم ما يميّز هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات في لبنان بالإضافة إلى تركيبها الطبقي هو الاستحالة التي تنطوي عليها في مواجهة نظام يقوم على المزاوجة بين حكم الأوليغارشيا والاجتماع الطائفي المديد. الاستمرارية هنا تصبح بمثابة تحدٍّ في ظل سيولة واضحة تصعّب حسم الهوية الاجتماعية للاحتجاجات ، وما إذا كانت بمثابة قطيعة فعلاً مع الاجتماع السياسي الطائفي المتحالف مع الأوليغارشيا، أم أنها مجرّد هزّة عابرة لهذا الاجتماع الذي بدا في الأيام الأولى هشّاً جداً، ومعرّضاً للكسر قبل أن يستعيد عافيته لاحقاً، ويبدأ مرحلة الهجوم المضادّ. المعطى السوسيولوجي هنا ليس تفصيلاً لأنه من عوامل قوّة السلطة التي بخلاف الاحتجاجات تعرف أنها استمرار ليس فقط لاتفاق الطائف، بل أيضاً لمنطق الحرب، بعدما أعيد إنتاج اجتماعها في السلم برعاية إقليمية ودولية. هذه المرّة لم تكن هذه الذاكرة حاضرة بالمقدار نفسه، حتى الحريرية السياسية التي كانت بمثابة المحرّك الاقتصادي للطائف غابت عن المشهد، ليس لأنها لم تعد مسؤولة بالقدر نفسه عن النتائج، بل لأنها هُزّلت إلى حدّ لم يعد ممكناً معه اعتبارها سبب انتهاء النموذج وانسداده. هذا الغياب المزدوج لسوسيولوجيا الحرب والسلم جعل المشهد يبدو وكأنه يولد من عدم، أو يمثّل استمراراً ليس لهذا الاجتماع السياسي بالتحديد، بل لمشاهد حصلت في الإقليم أكثر مما حصلت في لبنان، وحين انفجر الوضع في 17 تشرين الأول لم تحضر معه الشعارات المعتادة بل شعارات الاحتجاجات في تونس ومصر وسوريا وغيرها كدليل على عمق القطيعة المراد إحداثها مع هذا الاجتماع.

نموذج الاحتجاج

كان ثمة مشهد سابق مهّد لهذه القطيعة النظرية المنوي إحداثها، وهو احتجاجات عام 2015 على خلفية أزمة النفايات، ولكن المواجهة حينها لم تتنتهِ حتى بارجحية رمزية لقوى الاحتجاج، لكي يكون استمرارها عاملاً في المراكمة على ما أُنجز واستئناف المعركة مع النظام. الإنجاز الوحيد الذي تحقّق هو فتح كوّة في جدار الاجتماع السياسي الطائفي وإصطفافاته، وبروز قوى جديدة حاولت في ما بعد استثناف المعركة من ضمن القواعد المعمول بها، سواء عبر الانتخابات البلدية والنيابية التي يملك فيها النظام أرجحية دائماً، أم من خلال المعارك المستمرّة حول القوانين والتشريعات التي تُستثنى منها دائماً الفئات الضعيفة والمهمّشة مثل النساء والعاملات الأجنبيات واللاجئين وغيرهم. في هذه المرحلة أيضاً برزت قضية اللجوء بوصفها ليس فقط مسألة إنسانية نشأت على هامش الأزمة السورية بل بكونها، وخصوصاً في المرحلة التي أعقبت احتجاجات عام 2015 أحد العوامل التي ساعدت اللبنانيين على الخروج من إطار اجتماعهم السياسي الضيّق. الانخراط أكثر في المسألة السورية، سواءً عبر النقاشات أو من خلال الحراك الميداني بشقّيه المناهض والموالي جعل الفئة التي خاضت كلّ معارك الإصلاح السابقة تعتقد بوجود إمكانية لحصول تغيير لا يتمحور كالعادة حول «الخصوصية اللبنانية» التي تضع القطيعة مع ذاكرة الحرب واجتماعها كشرط مسبق. التعديل هنا ليس فقط شكلياً، بل هو في صلب استراتيجية الاعتراض، لجهة جعلها تتجاوز ولو مؤقّتاً «الخصوصية اللبنانية»، في انتظار تبلور تحالف طبقي عريض يمكن بعده الإفصاح عن الهوية الفعلية للاحتجاج حين يحصل، بما تمثّله من عمق اجتماعي شعبي متضرّر بشكل كبير من النموذج الذي تقوده طبقة الأوليغارشيا إلى جانب المصارف.

مركزية حضور المهمّشين

هذا الإطار النظري بدا يتحقّق فعلاً في الأيام الأولى، حيث برزت بوضوح معالم المسألة الطبقية، عبر الحضور الكثيف للفقراء في وسط المدينة، عقب إقرار الضريبة على مكالمات الواتساب. الخطأ الفظيع الذي ارتكبته السلطة بإقرارها مزيداً من الضرائب على الاستهلاك جعلها تنكشف أمام مدّ كبير من فقراء الضواحي والأحياء المجاورة للوسط. هذا المدّ تسبّب عبر موجات متتالية من الهجوم ليس فقط في كسر حواجز السلطة الدفاعية، بل أيضاً في استعادة الأجزاء الأكثر ثراءً من الوسط والتي تضمّ بالإضافة إلى المحال التجارية الفاخرة المصارف، وهي بالتحديد الجهة التي تسبّبت بكلّ هذه النقمة، إلى درجة اعتبارها هدفاً أساسياً من أهداف الاحتجاج. بعد ذلك، استقرّ المشهد قليلاً في الوسط مع حضور متزايد للطبقة الوسطى التي بدت مرتاحة لما فعله الفقراء ولكن من دون تبنّي أفعالهم أو شعاراتهم بالضرورة. وهو مشهد لم يقتصر على العاصمة بيروت فقط، ولكنه بدا أكثر حضوراً فيها، لأن احتجاجات الأطراف استغرقت وقتاً أكبر لتجاوز حاجز الخوف بسبب الطبيعة اللامركزية للسلطة هناك، وبالتالي المرونة المطلقة، سواءً في الاحتواء أو القمع. ومع ذلك، ساعدت هذه الانتصارات المؤقّتة في تكريس الطابع اللامركزي للاحتجاجات كمعادل «موضوعي» للامركزية السلطة وتفرُّعها، حيث ما إن تفرّغ ساحة بسبب الهجوم المضاد حتى تمتلأ أخرى متضامنة معها، وإن يكن بزخم أقلّ، كون الاحتجاج المركزي نفسه قد فقد الزخم بعد انسحاب فقراء الضواحي منه لمصلحة الطبقة الوسطى وطقوسها المحافظة. الملحوظ أيضاً في هذه الدينامية أنها كانت تحصل بالتزامن مع تغيّر بنية الاحتجاجات في كلّ ساحة، فاحتجاجات صور التي كانت الأكثر جذرية وتعبيراً عن المواجهة اختفت تماماً، وظهرت بدلاً منها ساحات إما فرعية أو رئيسية ولكنها تفتقد إلى الزخم، وتكاد تكون تعبيراً عن حضور ألطياف وشرائح اجتماعية لا غير. وهو ما ساعد في تكريس الطابع الاحتفالي لهذه الساحات على حساب الوجهة الراديكالية التي برزت في الأيام الأولى، وصنعت العنوان الأساسي للاحتجاج، والذي هو حضور المهمّشين كفاعلين أساسيين، وكمحرّكين لقوة الدفع التي هزّت بنية السلطة.

عمق السوسيولوجيا الطائفية

الانتصار الصغير الذي تحوّل إلى «هزيمة» لاحقاً ذكّر الجميع بالحقيقة الفعلية للمواجهة، وبأنها لا تقتصر فقط على هزّ السلطة في المركز بعد إظهارها بمظهر العاجز في الأطراف، بل بتحويل المواجهة إلى «ساحة حرب» حقيقية بالمعنى الطبقي، وهو ما كانت تفتقر إليه كلّ التصوّرات المسبقة عن المشهد. حتى الجهات التي فكّرت في إمكانية تجاوز «الخصوصية اللبنانية» عبر الساحات المتزامنة والمتضامنة مع بعضها عادت واصطدمت بواقع الحضور الكبير للقوى التي يمثّل اتفاق الطائف عمقها الفعلي، ليس بالمعنى السياسي وإنما سوسيولوجياً، حيث يتعذّر حصول تضامن فعلي بين الطبقات المنهوبة ما لم تتحرّر من «الجغرافيا الاجتماعية» الصغيرة التي تقبع فيها، والتي تبلورت في إطارها كلّ النضالات السابقة، ولكن أيضاً وبالقدر نفسه كلّ العوائق والحواجز. طبيعة النظام السياسي في لبنان هي التي حالت بهذا المعنى دون حصول تغييرات جدية فيه ليس فقط منذ الطائف، بل منذ اندلاع الحرب الأهلية، والتي سبقتها فعلياً أكثر المحاولات جدّية في تاريخ البلاد للتغيير. والحال أنها كانت بمعايير ذاك الزمن أكثر ثورية بكثير من المحاولة الحالية، لجهة جهوزية العامل الذاتي قبل الموضوعي، حيث لم يكن النموذج الريعي يعاني من مشاكل كبيرة، ولكن في المقابل كانت ثمة قوى اجتماعية فعلية وذات عمق شعبي كبير وامتدادات إقليمية ودولية تريد الحدّ من ترسمله على حساب الفقراء ومحدودي الدخل. الهزيمة التي حصلت لاحقاً بوقوع الحرب كانت خارجية إلى حدٍّ كبير، ولكن المساهمة الداخلية فيها كانت كبيرة أيضاً، لجهة تغليب البعد الطائفي للمواجهة على الطبقي، حيث لم تتمكّن المعارضة المختلطة حينها (الاشتراكية- الشيوعية) من مجابهة هذا المسعى، ليس لأنها لم تستطع بل لأن بنيتها كانت هي العائق إلى جانب بنية النظام أمام حصول تغيير يتفادى الحرب، ويدفع بالأجندة الاقتصادية الاجتماعية المناهضة للنموذج إلى حدّها الأقصى. عدم تبنّي الاشتراكية حينها كافق وحيد ممكن لتجاوز المسألة الطائفية جعل الحرب بديلاً انتهائها قبل حرب الإلغاء- والتي أضعفت اليمين بشكل كبير- لمصلحة القوى التي كانت تعارض تبنّي البرنامج المرحلي للحركة الوطنية. بعد الطائف تكرّست شرعية هذه القوى، ولكن مع هامش بسيط للمعارضة، قبل مجيء الحريرية السياسية التي حدّدت النيوليبرالية كوجهة للمرحلة، بالاعتماد المطلق على العمق الاجتماعي للطائفية السياسية، ليس فقط كنظام بل أيضاً كسوسيولوجيا يصعب، إن لم يكن يستحيل تجاوزها.

(هيثم الموسوي)

خاتمة

المشهد الحالي لا يساعد على تجاوز هذا المعطى التاريخي للمسألة الاجتماعية في لبنان، حيث لا تزال السوسيولوجيا المقيمة في مفاصل النظام تعيق أيّ محاولة لتجاوزها، وحين تحصل هزّة عنيفة كما حدث في الأيام الأولى للاحتجاجات الحالية يعيد النظام تموضعه بعد استيعاب الضربة، ويتصرّف في ضوء التحوّلات الحالية على أساس أنه سلطة ومعارضة معاً. وجود الجناح الأول في السلطة بعد معاودة التماسك يساعد على تحجيم الاحتجاجات وتعديل مطالبها لكي تتناسب مع العمل الذي يقوم به الجناح الآخر في المعارضة بعد انضمامه بزخم كبير إليها، وتحوّله إلى البديل الوحيد عن خروج مهمّشي الضواحي منها. حتى استقالة الحكومة لن تساعد على فكّ هذا الاستقطاب لأنّ المواجهة أصبحت برأسين، وسقوط أحدهما لا يعني بالضرورة سقوط الآخر، لا بل سيصبح النظام بعد الاستقالة أكثر قوّة لأنه تخلّص من الحلقة الأضعف التي يمثّلها سعد الحريري. بهذا المعنى، تكون الاحتجاجات قد أنجزت بالفعل نزع الغطاء عن الأوليغارشيا ولكن مع تركها تعمل لأنّ القطيعة الفعلية معها تتطلّب ليس فقط إسقاط الحكومة، بل تعطيل سوسيولوجيا النظام برمّتها، لكي يصبح بالإمكان التحرّك طبقياً خارج الاصطفافات التي يحدّدها الاجتماع السياسي الطائفي. عندها فقط، ينفتح الأفق أمام أشكال جديدة من التجاوز، ليس للاجتماع السياسي الحالي فحسب، بل أيضاً للنموذج الريعي الذي تقوده الأوليغارشيا ضد مصلحة الأكثرية، ولحساب الأقلية نفسها التي منعت البلاد قبل الحرب من الذهاب نحو أفق «اشتراكي» فعلي.

* كاتب سوري

إشكالات ودلالات الجمع بين النيابة والوزارة في لبنان

جهاد إسماعيل

إثر طرح بعض القوى السياسية، كذلك الأوساط الإعلامية، مسألة «الفصل بين النيابة والوزارة» إبان الاحتجاجات الشعبية، وبعد استقالة الحكومة، بعدما جرى تجاوز هذا المبدأ في خانة الممارسة السياسية تبعاً للجواز الدستوري المعمول به في المادة 28 من الدستور، يثار النقاش السياسي مجدداً حول إشكالات الجمع بين النيابة والوزارة، وإيجابيات وسلبيات «الفصل» على الساحة الدستورية والسياسية، خاصة في بلد كلبنان حيث تدم الممارسة عن خلل في عمل المؤسسات الدستورية لمصلحة التوازنات الداخلية والخارجية، وعدم تطبيق النصوص الدستورية والقانونية كما يجب. إذ أقر الدستور اللبناني مبدأ الجمع بين النيابية والوزارة في نصّ المادة 28: «يجوز الجمع بين النيابة والوزارة، أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما»، وفي المقابل أجاز الفصل، على غرار النظام البرلماني البريطاني، وسمح بإمكانية تشكيل حكومة من داخل المجلس النيابي (حكومة برلمانية) أو من خارجه (حكومة اكسترا برلمانية) أو تشكيل حكومة مطعمة من وزراء غير نواب (حكومة مختلطة)، بحيث يصار إلى المزاوجة مع العديد من التجارب البرلمانية في الدول الغربية لجهة الجواز بين الفصل والجمع.

وإنما، لا يمكن تقييم مبدأ الجمع بين النيابة والوزارة بشكل عام، وإغفال خصوصيات النظام السياسي لكل بلد على حدة أو طبيعة وحجم الأحزاب والتيارات السياسية السائدة فيه، لأن إعمال «الجمع» في بلد معين، تختلف نتائجه عما هو عليه في بلد آخر، وذلك بحسب عوامل سياسية معينة، فمثلاً، على الرغم من أن النظام السياسي الفرنسي يمنع الجمع بين النيابة والوزارة في سياق معين، يوجد هناك استقرار سياسي وحكومي، على خلاف النظام الإيطالي حيث يجوز الجمع في هذا البلد، لكن لا يوجد استقرار حكومي، ما يغاير تركيبة النظام السياسي في لبنان لناحية عوامل وركائز انتخاب البرلمان وتشكيل الحكومات، علاوة على الصيغة التوافقية المحكومة في التطبيق العملي، فما هي إيجابيات وسلبيات الجمع بين النيابة والوزارة في التجربة اللبنانية؟

الإيجابيات:

● لما كان الجمع وسيلة من الوسائل السياسية لعلاقة البرلمان بالحكومة، وتطبيقاً لمبدأ التعاون السائد في النظام البرلماني، كما تشير مقدمة الدستور اللبناني، فإن هذا النموذج من أكثر النماذج فعالية بين البرلمان والحكومة، لأن الوزراء يختارون من داخل المجلس النيابي، وإن من طبيعة الحياة البرلمانية أن يعودوا إليه، كما يبقيهم على اتصال دائم مع النواب، علاوة على بروز التنسيق بين الأعمال البرلمانية والأعمال الحكومية.

● إن اعتماد مبدأ «الجمع» يؤدي إلى شيء من الاستقرار الحكومي لكون الاتصال مؤمناً بين المجلس النيابي والحكومة، حيث إن الأخيرة ستسعى إلى إرضاء المجلس النيابي، وإلى تلبية رغباته، بغية الاستمرار في التمتع بالثقة كما يؤكد الفقيه الدستوري إدمون رباط.

● إن إقرار إمكانية الجمع بين النيابة والوزارة، بحسب بعض الفقهاء الدستوريين، يشكل أحد أهم الضمانات التي تسمح للنائب بالقيام بمهامه وتعزيز موقع البرلمان.

السلبيات:

● يؤدي الجمع بين النيابة والوزارة إلى بروز نوع من الطموح لدى النواب جراء طبيعتهم البشرية إلى المنافسة على التوزير، ولو على حساب الاستقرار الحكومي والمصالح العامة.

● إن تطبيق «الجمع» في ظل التركيبة السياسية اللبنانية، خاصة بعد إقرار قانون «الصوت التفضيلي» سيزيد الصراع السياسي على المناصب، ما سيؤدي إلى ارتفاع حالة الاستيزار عند الراغبين في العمل الحكومي.

> **السماح للعضو في البرلمان بأن يدخل الحكومة، يعني السماح، ولو ضمناً وممارسة، بجعل الرقابة والمحاسبة دون مضمون**

● إن اعتماد الجمع بين النيابة والوزارة يؤدي إلى إضعاف الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، لأن ذلك سيخلق إمكانية للوزير بأن يسخّر وزارته لإرضاء قاعدته الشعبية بهدف خوض الانتخابات النيابية، لا سيما أن الممارسة البرلمانية في لبنان بلغت، من حيث الرقابة والمحاسبة، نسبة كبيرة جداً في التعطيل والتقاعس، سواء في ظل وجود الجمع أو في ظل الفصل بين النيابة والوزارة.

● لما كانت المحاسبة من مهام البرلمان، فإن السماح للمضو في البرلمان بأن يدخل الحكومة، يعني السماح، ولو ضمناً وممارسة، بجعل الرقابة والمحاسبة دون مضمون، جراء التداخل بين الوظيفة البرلمانية والوظيفة الحكومية.

● إن تطبيق مبدأ الجمع، ولو أنه يجيزه الدستور، يؤدي إلى الالتفاف على الإرادة الشعبية أو على مفهوم الوكالة النيابية، لأن الناخب عندما منح صوته للنائب إنما شاء أن يمنحه التوكيل في إيصال صوته في الندوة البرلمانية بعد رقابة ومحاسبة الحكومة لا أن يكون عضواً فيها، لا سيما أن من شأن هذا التداخل أن يؤدي إلى ضعف التفرغ في التشريع وأعمال اللجان النيابية المختصة.

● إن اعتماد مبدأ الجمع، والإبقاء عليه كما هو في لبنان، يعني تكريس المفهوم الخاطئ للنيابة لدى البعض من عامة الناس، لأن الأحزاب السياسية في لبنان هي من تحدد اللعبة البرلمانية، وهي نفسها من ترسم التشكيلة الحكومية، ما يضع الناخب أمام هواجس تلبية احتياجاته وخدماته الخاصة من النواب (الوزراء وغير الوزراء) بفعل خلط المعايير، واتحادها في كنف واحد وهو الأحزاب، وهذا ما يجعل النائب - الوزير تحت وطأة الضغوطات والمراجعات اليومية، بحيث تتحول الوزارة، وبعض الوظائف البرلمانية، إلى مرجع إلزامي لتلبية حاجات الناخبين. إزاء ما تم سوقه من سلبيات وإيجابيات وملاحظات على مبدأ «الجمع بين النيابة والوزارة»، وإزاء ما يسود التركيبة اللبنانية من خلل يكتنف عمل المؤسسات الدستورية والسياسية، يمسي من الصعب الجزم بالاعتقاد أن «الفصل بين النيابة والوزارة» هو الخلاص مما هو قائم في لبنان، لأن الأهمية الكبرى تكمن في احترام المبادئ والأسس الدستورية، واعتمادها كنافذة لمعالجة واقع النظام اللبناني بكل تعقيداته، جراء الفساد المستشري والمحسوبيات والزبائنية في المرافق كافة، سواء بوجود الفصل أو بغيابه، لأن حتى مع إعمال مبدأ الفصل بين النيابة والوزارة، فإن الأمر لن يبقى بلا إشكالات ومعوقات، بسبب النقاط التالية:

- أصبحت الثقة بالحكومة الائتلافية مضمونة لأنها تحتل كل التيارات السياسية، وبالتالي لن تتخلى الصبغة اللبنانية عن إطارها الواقعي في ظل سيطرة الأحزاب الكبيرة على البرلمان، إذ بإمكان أي حزب سياسي تسمية وزراء غير نواب من دون أي خوف من إمكانية عدم إعطاء الثقة من قبل نواب كتلة الحزب، فمثلاً، لو سمى حزب المستقبل أو القوات أو حركة أمل أو التيار الوطني الحر إلخ.. وزراء غير نواب فلن تؤثر هذه المسألة على ثقة الحكومة، لطالما الثقة مؤمنة بفعل فعالية وهيمنة الأحزاب على البرلمان، ما يؤكد أن الفصل، مع هذا الواقع، مسألة تفصيلية من تفصيلات النظام في لبنان وما يعتريه من شوائب.

- عدم وجود قانون عصري للانتخابات النيابية يضمن التمثيل الصحيح، ويحقق بالتالي الهدف الأساسي من الانتخابات، بسبب الطابع الطائفي للقانون النسبي الجديد.

- عدم وجود قانون للأحزاب السياسية يضمن مسار عمل الأحزاب وكيفية تأثيرها في العملية السياسية.

- تعثر المحاسبة الشعبية في الاستحقاقات السياسية، بسبب الاعتبارات الطائفية والمذهبية، والتي باتت عائقاً كبيراً أمام مناخ الإصلاح السياسي.

- عدم وجود معارضة حقيقية، تعمل على أساس برنامج وأهداف واضحة، وتشتت الحالات الاعتراضية في زواريب السياسة الكيدية والتاريخية.

مهما يكن من أمر، فإن مسألة الفصل بين النيابة والوزارة على أهميتها تبقى مسألة جزئية أمام الإصلاح السياسي برمته، ومع ذلك، وأيّاً كان الموقف من النظام السياسي لجهة تطويره أو تعديله أو تغيير طبيعته، يبقى أن الفصل بين النيابة والوزارة في بلد كلبنان، خطوة تمهيدية على طريق الإصلاح وتفعيل العمل الحكومي والبرلماني، فهل ستتماشى القوى السياسية مع هذا الطرح عبر تعديل المادة 28 من الدستور، وإقامة الحظر في الجمع بين النيابة والوزارة؟

* باحث في القانون الدستوري

ملاحظات دستورية حول قبول استقالة الحكومة

وسام اللحام *

بعد تأخر ملحوظ، صدر بيان عن رئاسة الجمهورية في 30 تشرين الأول المنصرم، اعتبر فيه الحكومة مستقيلة، يطرح هذا البيان مسألة دستورية لا بدّ من معالجتها تتعلق بالصيغة التي تم فيها إعلان استقالة الحكومة، بحيث لم يعلن البيان قبول الاستقالة بل أشار إلى أن الحكومة تعتبر مستقيلة، بحيث انحصر دور رئيس الجمهورية في ملاحظة هذا الأمر من دون أي دور حقيقي له، ما يؤدي إلى الغاء التمايز بين قبول الاستقالة واعتبار الحكومة مستقيلة حكماً.

يميّز الدستور في أكثر من مادة بين قبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة. فالفقرة الخامسة من المادة 53 تنص صراحة أن رئيس الجمهورية «يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة». ويتكرر النص نفسه في المادة 54 والفقرة الرابعة من المادة 64 أي أن الدستور هو الذي يفرّق بشكل لا لبس فيه بين مرسوم قبول الاستقالة ومرسوم اعتبار الحكومة مستقيلة.

دأبت العادة بعد عام 1990 على صدور مرسوم بقبول استقالة الحكومة عندما يتقدم رئيس مجلس الوزراء باستقالته، وبالفعل كان آخر مرسوم صدر وفقاً لهذه الصيغة المرسوم رقم 14321 الصادر بتاريخ 19 نيسان 2005 عقب استقالة الرئيس عمر كرامي في 28 شباط من العام نفسه. وكانت رئاسة الجمهورية قد أصدرت في اليوم ذاته بياناً أعلنت فيه قبول الاستقالة وتكليف الحكومة تصريف الأعمال.

لكنّ تطوراً مستغرباً طرأ عام 2014 في عهد الرئيس ميشال سليمان. فبعد تقديم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي استقالته في 22 آذار 2013 صدر المرسوم رقم 11215 تاريخ 15 شباط 2014 والذي نصت مادته الأولى على اعتبار الحكومة مستقيلة بدل النص المعهود الذي كان يقول بقبول استقالة الحكومة. والأمر نفسه تكرر مع الاستقالة الحالية' إذ بدل صدور بيان عن رئاسة الجمهورية بقبول الاستقالة اكتفى البيان المذكور باعتبار الحكومة مستقيلة. لا شك أن هذا الخلل مردّه الدستور نفسه. فاتفاق الطائف قام بتحويل الممارسة الدستورية التي عرفها لبنان منذ الاستقلال إلى نصوص دستورية. فقبل الطائف كانت الحكومات تتقدم باستقالتها عند بدء ولاية رئيس الجمهورية وعند بدء ولاية مجلس النواب، علماً أنها لم تكن ملزمة كون الدستور كان خالياً من أي نص يشير فيه إلى الحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة. وإضافة إلى هذه الحالات التي نشأت من الممارسة الدستورية كان رئيس مجلس الوزراء يتقدم أحياناً من تلقاء نفسه باستقالة الحكومة، ما يؤدي إلى استقالة جميع أعضاء الحكومة. لكن استقالة الحكومة كانت دائماً تتم بكتاب استقالة يوجهه رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يصدر على إثر ذلك مرسوماً بقبول الاستقالة.

حوّل اتفاق الطائف هذه الممارسة إلى نصوص دستورية، فميّز بين قبول استقالة الحكومة واعتبار الحكومة مستقيلة. وبما أن الدستور كرّس صراحة في المادة 69 الحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة لم يعد من الضروري تقديم رئيس مجلس الوزراء لاستقالته كما كان يحدث قبل عام 1990 كون الاستقالة باتت حكمية وتتم بمجرد حدوث الواقعة التي يحددها الدستور. لكن اتفاق الطائف مستنداً إلى التجربة التي كانت سائدة حتى عام 1990 أدرك أن رئيس مجلس الوزراء قد يقدم استقالته خارج الحالات التي حددتها المادة 69 وهو أمر طبيعي وحدث مرات كثيرة منذ تبني الدستور عام 1926. لذلك أبقت الأحكام الدستورية على الفرق بين قبول الاستقالة التي يتقدم بها رئيس مجلس الوزراء وبين اعتبار الحكومة مستقيلة. لكن الذين صاغوا التعديلات الدستورية عام 1989 فاتهم التمييز الذي تم إدخاله بين قبول الاستقالة واعتبار الحكومة مستقيلة، وذلك في المادة 69 من الدستور التي تنص على أن «الحكومة تعتبر مستقيلة في الحالات التالية: 1) إذا استقال رئيسها...» أي أن الذين شاركوا في الطائف أرادوا تعداد الحالات التي تؤدي إلى استقالة الحكومة، فجمعوها في نص المادة 69 لكن ذلك لا ينفي أن التمايز يظل قائماً بين قبول الاستقالة واعتبار الحكومة مستقيلة، الأمر الذي كرّسته أكثر من مادة من الدستور وأكدته المراسيم المتعددة التي صدرت بين عامي 1989 و2005.

> **تكريس قبول الاستقالة دستورياً بمرسوم لا يتم بتاريخ البيان الذي يعلن فعلياً نهائية الاستقالة**

إن التشديد على الفرق بين قبول الاستقالة واعتبار الحكومة مستقيلة في سائر الحالات المحددة دستورياً لا يعني أن رئيس الجمهورية يحق له رفض الاستقالة الصريحة المقدمة من رئيس الحكومة، لكن الإبقاء عليها هو أمر ضروري للسماح لرئيس الجمهورية بممارسة حرية تقدير محدودة تتيح له تعليق الاستقالة في الظروف الاستثنائية، كما حدث عندما أرغم الرئيس سعد الحريري على تقديم استقالته من السعودية أو تتيح لرئيس الحكومة المستقيل العودة عن استقالته.

ولا بد من التشديد على أن أهمية البيان الذي يصدر عن رئاسة الجمهورية تكمن في جعل الاستقالة نهائية ولا رجوع عنها . فمجرد إعلان رئيس مجلس الوزراء لاستقالته يعني أن مجلس النواب لم يعد بمقدوره محاسبة الحكومة ونزع الثقة عنها، أي أن إعلان الاستقالة يحرر السلطة التنفيذية من رقابة البرلمان ما يستتبع فقدان الحكومة لصلاحياتها التنفيذية الكاملة والعادية، لكن صدور البيان عن رئاسة الجمهورية يجعل من الاستقالة نهائية ولا عودة عنها، علماً أن ذلك يجب أن يتم في المبدأ خلال مهلة قصيرة جداً.

وفي معرض شرحه لمفهوم تصريف الأعمال أكد مجلس شورى الدولة ضمنياً على ذلك، إذ اعتبر أن حكومة الرئيس عمر كرامي «قدمت استقالتها أمام المجلس النيابي بتاريخ 2005/2/28» (قرار رقم 575 تاريخ 2007/5/32) أي أنه اعتبر أن تصريف الأعمال يبدأ منذ إعلان الاستقالة بينما قبول رئيس الجمهورية للاستقالة يعني أن الاستقالة أصبحت نهائية ولا عودة عنها. مع الإشارة إلى أن الممارسة الدستورية في لبنان تساهم في اللغط الحاصل، كون مرسوم قبول الاستقالة لا يصدر مع البيان بل لاحقاً في النهار نفسه لتشكيل الحكومة الجديدة. أي أن رئيس الجمهورية يقبل الاستقالة ويعلن عنها في بيان ومن ثم بعد مرور فترة زمنية قصيرة أو طويلة يصدر مرسوماً بقبول الاستقالة، أي أن تكريس قبول الاستقالة دستورياً بمرسوم لا يتم بتاريخ البيان الذي يعلن فعلياً نهائية الاستقالة. وعلى سبيل الاستطراد، أعلن مفوض الحكومة لدى مجلس شورى الدولة «بأن صلاحيات الحكومة تقتصر على تصريف الأعمال منذ تاريخ إعلان تقديم الاستقالة» (قرار رقم 522 تاريخ 1999/5/5).

لذلك نؤكد أن تقديم الاستقالة يستوجب قبولها وتكريس هذا القبول في مرسوم صريح. صحيح أن رئيس الجمهورية ملزم بقبول الاستقالة التي يصر عليها رئيس الحكومة، لكن نفي الفرق بين قبول الاستقالة واعتبار الحكومة مستقيلة يؤدي إلى المسّ بدور رئيس الجمهورية وإلغاء ها القدر من حرية التقدير التي تسمح له بالتفريق بين الاستقالة الصحيحة وتلك التي يجب التريث بقبولها أو تلك التي يمكن لرئيس الحكومة العودة عنها.

* أستاذ جامعي

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب - حسن عليق - إيلي حنا - أمل الأتحري - شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 / 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

أهل الشام

ريبورتاج

السوريون واحتجاجات لبنان
عين على الجارة... وقلب على أنفسنا!

فجأة، وجد السوريون أنفسهم شديدي الاهتمام بالظروف المستجدة في لبنان. لا يتعلق الأمر هنا بمتابعة فصل جديد من فصول الاحتجاجات العربيّة فحسب، بل يتعداها الى كثير من السوريين إلى الخوف على تفاصيل حياتهم، بعدان بات لبنان، منذ سنوات طويلة، ممرّاً إجباريّاً لهم نحو كثير من دول العالم، وسفاراتها، وبالعكس

أمام طوق الانتظار لفتح طريق مطار بيروت فرّ البعض المغادرة سيرا على الأقدام (مروان طحطح)

مرح ماشي، مودة بحام

«قررت تأجيل سفري إلى بيروت بعدما تابعت الأخبار. ألغيت حجز الطيران بكل أسف، ريثما يتضح لي الوضع وما ستؤول إليه الأحداث في لبنان». بهذه الكلمات تحدث أحمد عن وضعه، بعدما قرر إلغاء رحلته التي خطط لها قبل أشهر عدّة للقاء عائلته. يوضح أحمد طباع، وهو سوري يقيم في مصر منذ سنوات، أنه خطط مع عائلته منذ أشهر للسفر إلى لبنان، هو من مصر، وعائلته من سوريا، في ما يشبه لقاء «لم شمل» مؤقت. لا يستطيع الشاب القدوم إلى سوريا، بسبب عدم التحاقه بالخدمة العسكرية الإلزاميّة، ولم يكن سفره من مصر متاحاً في ما مضى، بسبب مشكلات تتعلق بالإقامة. أخيراً، سُوّيت أوضاع الشاب، في مصر، قبل أن يتغيّر كل شيء. لا يعرف أحمد متى سيتمكن من تنفيذ المخطط المعلّق، خاصة أن «المظاهرات لا تزال قائمة في لبنان، ولا أحد يعرف إلى أين قد تتجه الأمور». وهو يخشى على أفراد أسرته من «مواجهتهم أي مشكلة خلال طريق السفر، لاسيما بعدما كثرت الشائعات والأقاويل حول منع مرور السوريين أو التعرض لسياراتهم»، وهي إشاعات لم يتمكن من إثباتها أو نفيها نظراً لكثرة ما يتم تداوله.

بيروت ممرّ إجباري

أحمد، واحد من السوريين الذين وجدوا أنفسهم مهتمّين بشدّة بالاحتجاجات الشعبية التي يشهدها لبنان منذ أسبوعين. إذ تسمّر كثير منهم أمام الشاشات يتابعون بلهفة مجرى الأحداث، وتناقلوا العديد من الفيديوهات عبر «السوشال ميديا». لم تكن هذه المتابعة من باب الفضول وحده، أو الإعجاب فقط، بل تُضاف إلى ذلك «مراقبة الوضع»، فتحركات المتظاهرين ومخططاتها مرتبطة بما يجري في لبنان بشكل حرفي. تخبرنا ليلى، بأن الوضع الحالي في لبنان أقلقها كثيراً، وهي تخاف من تطوره باتجاه سلبي، خوفاً على مصير دولة جارة في الدرجة الأولى، وخوفاً على مشاريعها الشخصيّة. فالسيدة، مضطرة للسفر إلى بيروت في الأيام المقبلة، بناءً على موعد لها مع السفارة الألمانيّة، من أجل الالتحاق بزوجها. تؤكد ليلى أنها باتت في الفترة الأخيرة تتابع الأخبار بشكل يومي، رغم أنها قاطعتها منذ سنوات. حرصت السيدة على متابعة كثير من الصفحات عبر «فايسبوك»، لا سيما تلك المتخصصة برصد حركة الطريق بين دمشق وبيروت. توضح السيدة أن القائمين على بعض مكاتب الرحلات، أكدوا لها أن الطريق لم ينقطع بشكل نهائي، ومهما كان الوضع سيئاً فثمة طرق بديلة يمكن اللجوء لها. وهو أمر يؤيده سائق سيارة أجرة على خط دمشق ـ بيروت. يوضح الرجل أن «ظروف الطريق تتغير من يوم إلى آخر. أحياناً نضطر إلى التنقل طوال الوقت عبر طرق فرعية، وأحياناً نتنقل ما بين فرعية ورئيسة، لكن في النهاية ننجح في الوصول». ويؤكد أن «طريق المطار مفتوح».

مصاعب قوم...

عبور السوريين بالاتجاه الآخر، من بيروت إلى الحدود السورية، يتطلب استخدام سيارة لبنانية يقودها سائق لبناني، يسهّل العبور من «الحواجز الشعبية» ويعرف مسالك الطرق الفرعية. كما أن معظم السيارات السورية العاملة على خط بيروت توقفت عن الدخول. يتطلب تأمين تلك السيارة وسائقها، دفع تكاليف عالية (وصلت إلى 200 دولار أميركي) للوصول بالمسافر إلى أحد المعابر الحدودية فقط؛ ليتابع بعدها رحلته بسيارة سورية ـ وفق تنسيق مسبق ـ يتقاضى سائقها قرابة 80 دولاراً أجرة الرحلة (من الحدود إلى اللاذقية، مثلاً)، فيما إذا كان المسافر يرغب في استقلال السيارة بمفرده (كانت الرحلة كاملة من بيروت إلى دمشق أو اللاذقية تكلّف المسافر بسيارة مشتركة نحو 27 دولاراً، وقرابة 100 دولار بسيارة خاصة).

العقبات المستجدة على الطرقات البرّية، دفعت الخطوط الجويّة إلى الدخول على الخط. فتحت شركة «أجنحة الشام» الخاصة الباب، وسارعت إلى تفعيل رحلات بين مطاري بيروت ودمشق، في الاتجاهين. ثم دخلت على الخط «السورية للطيران» الحكومية. غير أن التكلفة في نظر البعض مرتفعة، إذ يتجاوز ثمن التذكرة في اتجاه واحد حاجز المئة ألف ليرة سورية (150 دولاراً). ولا يعدّ هذا العائق الوحيد بين عدد من المسافرين، وبين اللجوء إلى خيار الطيران. ثمة عائق آخر، يواجهه سكان المناطق البعيدة عن دمشق. «لو اخترت السفر جوّاً، لكان عليّ الذهاب من مطار بيروت إلى مطار دمشق، ثم البحث عن وسيلة نقل للسفر من دمشق إلى اللاذقية»، يقول محمد. ما يعني، وفقاً للرجل، كلفة مالية إضافية، ما بين أجرة تاكسي إلى مطار بيروت، وأخرى من مطار دمشق إلى قلب العاصمة، ثم أجرة الطريق إلى اللاذقية. يُضاف إلى ذلك أن زمن الرحلة الإجمالي قد يتجاوز الثماني ساعات، ولن تكون الرحلة مريحة بطبيعة الحال.

> وصلت كلفة استئجار سيارة من بيروت إلى الحدود إلى نحو 200 دولار

اختار محمد السفر برّاً، واستغرقت رحلته من بيروت إلى نقطة العريضة الحدودية قرابة 4 ساعات، نصفها تقريباً لقطع المسافة بين طرابلس والعريضة، عبر طرق جبلية وزراعية وعرة وموحشة. أبو محمود، وهو سائق لبناني تخصص أخيراً في هذا النوع من الرحلات، يرفض تسمية الأمر استغلالاً. ويقول «تتقاضى أجرة تتناسب مع أجور النقل في لبنان، لسنا في سوريا. كما أننا نخاطر بأنفسنا وسياراتنا، لأنّ استغلال بعض الزعران للظروف العامة وارد، ما يجعلنا معرضين لمخاطر الاعتداء هنا أو هناك». يضحك أبو محمود وهو يوافق على أنّ العمل ازدهر في ظل الأزمة المستجدة. يقول «صرلو شهور الشغل سيء، بهالأسبوعين تغير الوضع كتير». يُعلق على استقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري بالقول «لنشوف، يمكن تتصلح الأمور بسبب استقالتو، وتخلص الأزمة، وساعتها بيوقف شغلنا».

برعاية «الموتسيك»!

قبل قرابة أسبوعين، وصل غيث إلى دمشق، قادماً من فرنسا عبر مطار بيروت. يخبرنا الشاب بأن سفره تزامن، لسوء حظه، مع إغلاق طريق المطار. يومها بقي غيث عالقاً في المطار ساعات طويلة، على أمل انفراج الوضع. بدأ السائقون يقدمون حلولاً واقتراحات، وانتشر الاضطراب بين الناس في المطار. وأمام طول الانتظار، قرر البعض المغادرة سيراً على الأقدام، وهو حل لم يكن يسيراً بالنسبة للكثيرين، خاصة من يحملون حقائب كثيرة، أو برفقتهم أطفال. في حين اختار آخرون الاستعانة بدراجات نارية في مقابل أجرة «تحولت إلى ما يشبه الاستغلال». أحد وجوه الصعوبة في هذا الحل، كان ركوب المسافر على دراجة، فيما حقائبه على دراجة أخرى، ما فتح الباب أيضاً أمام احتمال فقدان الكثيرين لأغراضهم. كان غيث واحداً ممن لجؤوا إلى حل الدراجات النارية، وبعد رحلة صعبة وصل إلى الحدود، ثم تمكن من الوصول بأمان إلى دمشق. اليوم، يشعر الشاب بالقلق من فكرة السفر مرة ثانية، ويخشى من تعرضه لموقف مشابه، وهو يفكر في السفر قبل يوم من موعد إقلاع طائرته، ولو كلّفه الأمر النوم في المطار.

«لا أمل في الاستقرار»

يعلّق علي (اسم مستعار)، وهو مهندس سوري، أنه باق في لبنان بحكم الطرق المقطوعة، إذ أنه كان يفضل العودة المؤقتة إلى سوريا ريثما تستقر الحال. الموظف الوحيد الذي يلتحق بعمله كل يوم في إحدى الشركات الخاصة، بسبب قرب منزله من مقر عمله، ما يسمح بتسيير الأعمال جزئياً. مشهد إشكال البداوي في طرابلس، قبل أيام، أثار هواجسه، بشأن اجتياز الطريق البحري شمالاً للمضي إلى عائلته في الساحل السوري. يعلّق ببأس على ما يجري قائلاً: «علي اتخاذ قرار بشأن خطوة استبعدتُها طويلاً. سفر نهائي مع عائلتي الصغيرة بعيداً عن هذه المنطقة التي لا تهدأ». بحزن يقول الشاب الأربعيني: «لا أمل في الاستقرار في سوريا ولبنان. لست مستعداً للمراهنة على الزمن. لديّ أولاد. لو كنت بمفردي لأعود إلى سوريا وأزرع أرضنا وأعيش». ويضيف: «أنا مع أي حراك يقلب الطاولة على السلطة في هذا الشرق. إنما لستُ مع ما يترتب على ذلك من تحويل المنطقة إلى كرة من النار. لا أمل لهذه المنطقة».

قلق مالي

تغصّ العاصمة السورية بالسيارات اللبنانية بشكل مضاعف هذه الأيام. ومع تدقيق إضافي في الأمر، يتبيّن أن ذلك ليس بسبب حركة نزوح لبنانية إلى سوريا، بل تعود السيارات إلى سوريين مقيمين في لبنان، مضوا إلى بلادهم حتى تتبين وجهة سير الأمور في بلد الإقامة المؤقتة. يذكر مروان، تاجر خمسيني، أن الوضع في لبنان يُقلق السوريين المقيمين هُناك، أو أقله من لديه أرصدة مصرفية في أحد المصارف اللبنانية. وإذ منعت المصارف السوريين من فتح حسابات مصرفية، بحكم الحصار الأميركي على القطاع المصرفي في لبنان، فإن استثناءات للبعض سمحت بإيداعهم ودائع مالية بمبالغ كبيرة. يروي مروان، المقيم في لبنان، أن أحد المصارف سمح له بفتح حساب رغم الحصار، في حال كانت الوديعة تتجاوز 100 ألف دولار، وهو ما فعله. 300 ألف دولار قيمة المبلغ الذي أودعه مروان، ليكون لبنان ملاذه، إضافة إلى الكثير من الأثرياء السوريين، ممن لم يهاجروا إلى أوروبا وأميركا. قلق مروان لا يضاهي على ماله المودع في لبنان، مواصلاً صلواته كي لا يخسر مجدداً. من جهة أخرى، فقد نما تخوّف لدى السوريين العاملين في المنشآت الخاصة وأصحاب المهن من عدم تحصيل راتب بداية الشهر. يذكر عادل، شاب عشريني، أن لا تحركات له في منطقة سكنه، أسوة برفاق السكن من سوريين آخرين، خشية حدوث أي إساءات متوقعة. لا يمكن لعادل أو أي من زملاء سكنه العودة إلى سوريا، باعتبار أن معظمهم لا يملكون تأجيلاً للخدمة الإلزامية، أو ينتظرون انتهاء مدة الاغتراب وتأمين المبلغ اللازم لدفع بدل الخدمة العسكرية. وهذا ما يُقضي، بحسب عادل، إلى ضرورة التفكير في وجهة نهائية نحو بلد أكثر أماناً واستقراراً.

وجوه

راميار وشيركو: عفرين في الانتظار

يبتسم راميار، ابن الخمس سنوات، وهو يتحدث بثقة عمّا يريد أن يكونه في المستقبل. «بدي صير مهندس، وأبني بيت لبابا وماما». لا تقتصر آمال الطفل على بناء البيت، بل يحدّد سلفاً البقعة الجغرافية المنشودة لذلك البيت، إنها مدينة عفرين، في ريف حلب الشمالي، إحدى المدن الخاضعة اليوم للاحتلال التركي. يقول الطفل، إنّه يحب حلب، حيث يعيش وأسرته اليوم، لكنّه يؤكد أنه يحب عفرين أكثر. لراميار شقيق يكبره بثلاثة أعوام، اسمه شيركو، ولديه أيضاً «خطط للمستقبل». اسم راميار، يعني باللغة الكردية «عاشق الفكر»، أو المفكّر، أما شيركو فهو «أسد الجبال». يقول شيركو «عمو، أنا بس أكبر بدي صير صحافي متلك». يؤكد الطفلان حبهما للبلاد، ويتهذيبٍ بالغ، يبتسم كلّ منهما على حدة، استعداداً لالتقاط الصور، في حضور والدهما. يحفظ راميار تاريخ تهجيره وأسرته من عفرين، يحدّق إلى الكاميرا بثبات، ثم يقول «بدنا نحرّر عفرين، لعيونك يا فلسطين».

لم تكن ذكرى تعرف الكثير عن الحرفة الفنية التراثية التي تمارسها اليوم بحبّ كبير. تعرفت إلى بعض دلالاتها، ورمزيتها التاريخية والدينية، ضمن ورشة تعليمية لإحدى المنظمات التي تعنى بالتراث في «خان الزجاج القديم» في حي باب شرقي، قبل عامين. من هُناك بدأت رحلة الصبية مع فنّ الأيقونة البيزنطية. وهو فن كنسيّ روحاني، انتشر في القرن الثاني للميلاد، منطلقاً من فكرة تجسيد الصورة المقدسة للسيد المسيح، ووالدته مريم العذراء، وللقديسين والقديسات. في بعض الأحيان، تكون الأيقونة نصاً كاملاً مصوّراً بالخطوط والألوان.

مع اشتعال الحرب فيها، نزحت ذكرى (30 عاماً)، عن دير الزور، وهي على مقاعد التخرج. في دمشق، راحت تبحث عن هوية جديدة لفتاة سُلبت كل شيء إلا حبها الطفولي للرسم والألوان. واجهت الشابة وضعاً معقداً بعض الشيء، لأن كلية العلوم في دير الزور احترقت بالكامل، ومع أن ذكرى كانت على استعداد لإعادة السنة الرابعة بأكملها، غير أن محاولات استكمال الدراسة في دمشق اصطدمت بكثير من العوائق البيروقراطية والمادية. وبعد محاولات عديدة ويائسة، تخلّت عن الدراسة الجامعية نهائياً، وانتقلت إلى العمل، بالتوازي مع إتباع دورات الرسم والفنون.

تقول ذكرى لـ«الأخبار»: «لم تكن ممارسة فنّ محسوب على ديانة مختلفة مشكلة لدي. على العكس، في كل مرة أرسم فيها الأيقونات، أشعر بروحي تنساب بين ألوانها وخطوطها. مشكلتي الحقيقية كانت مع المحيط، وبالتحديد مع عائلتي المسلمة الملتزمة، التي لم تتقبل الفكرة إلا بشقِ الأنفس. لكي أكون صادقة سأقول إنهم استسلموا».

تصرّ الفتاة وهي تتنقل اليوم بين الكنائس، لتخطِ الأيقونات فوق جدرانها، على ترسيخ فكرة أن «الاختلاف لا يولِد الخصومة». وأن التعمق بديانة أخرى «لا يُنقص من إسلامها شيئاً»، بل يملأ فراغات وعيها، ويوسّع مدارات فهمها لإيمانها، كما أنه أصبح وسيلة لشرح ذاتها للآخرين. وفي ظل ما قاسته طوال السنوات الماضية، ترى ذكرى أن «الأيقونة كانت فرصة مثالية لتجسيد الآلام، ونزف الجراح بالألوان». اليوم، وبعد أن أطيحت أحلامها المرتبطة بعلم الفيزياء، بات لدى الشابة حلمٌ جديد، وهو المُحافظة على فن الأيقونة، الإرث الثمين، و«نقله إلى من يستحق».

ذكرى العلي: من مخابر الفيزياء إلى الرسم في الكنائس

حين غادرت ذكرى العلي مسقط رأسها، دير الزور، عام 2012، لم تكن تبدل منزلاً أو مدينة فحسب. لقد كانت تغيّر، وهي تصل إلى العاصمة، شكل حياتها وخط سير مستقبلها بالكامل، بعد أن منعتها الحرب من استئناف دراستها الجامعية وتحصيل شهادة الفيزياء. لتغدو اليوم أصغر الحرفيين الذين يرسمون الأيقونة البيزنطية في سوريا.

لقطة

«ديفالي» الهند: صلوات لسوريا

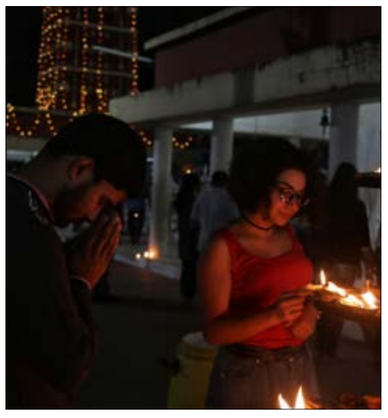

رهاج زوان

تُسمع أصوات الاحتفالات في كثير من شوارع المدن الهندية، وتزيّن الأضواء سماواتها معلنةً بدء احتفالات «ديفالي»، أو ما يُعرف بـ«عيد الضوء». هي، وفقاً لمعتقدات الهندوس، ذكرى عودة «سيتا» إلى الوطن، برفقة حبيبها «الإله راما»، الذي خلّصها من الشيطان «رافانا»، معلناً انتصار النور على الظلام، والمعرفة على الجهل. كثيرة هي الأعياد في الهند، ولا يكاد يمر شهر من دون احتفال بعيد، أو مناسبة دينية أو تاريخية. ويحتفي الهنود بمناسباتهم كلّ مرة وكأنّها المرّة الأولى، مشبعين بالمحبة والفرح، ما يعطي المناسبة بهجة مضاعفة. لا يقتصر الاحتفال بعيد الضوء على الهندوس، بل يحتفل به السيخ، والبوذيون أيضاً. هذا العام، اجتذب «ديفالي» (قد تُكتب «ديوالي» أيضاً) أكثر من خمسمئة طالبة وطالباً سوريين، يتابعون دراستهم هنا، فانخرطوا في الاحتفالات وطقوسها. ويمتد العيد على مدار خمسة أيام، في الشهر الهندوسي «لأشوايجا» الذي يقابل عادة شهري تشرين الأول وتشرين الثاني. تُشعل غالية باكير (18 عاماً) شمعةً لأسباب تختلف عمّا تعوّدته في بلادها، إنّها شمعة العيد الهندي. تقول الشابة، وهي إحدى الطالبات السوريات في الهند، «حصلت على الشهادة الثانوية عام 2018. كنت أدرس وسط ظروف انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 12 ساعة يومياً. ومع ذلك نجحت بعلامات جيدة». تؤكد باكير لـ«الأخبار» أنّ «وجود عيد لانتصار النور على الظلام، والعلم على الجهل، شيءٌ عظيمٌ» ويستحق أن يحتفل السوريون به». لا يستغرب المحتفلون الهنود اندماج السوريين السريع في احتفالاتهم وأعيادهم. فالنقاشات الكثيرة بين الطلاب السوريين وأقرانهم أوضحت مدى توق السوريين إلى أي بصيص فرح. يتتالى إشعال الشموع وسط أضواء ساطعة، ويردد الجميع هنا، هنوداً وسوريين، أمنيات وصلوات تأمل عودة النور إلى سوريا، وانتصاره على الظلام.

سوريا

الأسد: لا تواصل مع واشنطن
نشاط روسي لافت لضبط جبهات شرق الفرات

تتشابك خيوط الملف السوري بين اجتماعات «اللجنة الدستورية» في جنيف وتطورات الميدان في شرقي الفرات وإدلب، والتي باتت رهينة قنوات تفاوض عدّة ومصالح متضاربة أو رهانات مختلفة. لترسم مشهداً مركباً قابلاً للتطور في مسارات عدّة يغلب عليها التصعيد. فبينما تتزاحم النقاط الإشكالية

> أكد الأسد وجود تواصل مع تركيا على المستوى الأمني فقط

على طاولة تنفيذ «اتفاق سوتشي» الروسية - التركية، وسط معارك متقطعة على جبهات ريف الحسكة الشمالي الغربي، لا تزال القوات الأميركية تعيد الانتشار وفق «هدف مرحلي» جديد هو «تأمين النفط». وبدا أمس أن دمشق حريصة على تظهير مواقفها من تلك التطورات بوضوح، إذ خرج الرئيس بشار الأسد في مقابلة تلفزيونية مطوّلة، أجاب خلالها على معظم الأسئلة المتعلقة بخيوط المشهد السوري الحالي.

الموقف الأبرز كان تكذيب الرواية الأميركية التي تضمّنت شكراً لدمشق بما يوحي بوجود «تعاون ضمني» معها في العملية الأمنية التي استهدفت زعيم تنظيم «داعش»، أبي بكر البغدادي، في إدلب. إذ نفى الأسد وجود تواصل بين بلاده وأيّ مؤسسة أميركية، مُشكّكاً في سيناريو «عملية البغدادي» على اعتباره «جزءاً من الخدع الأميركية... إلا إذا أتوا بالدليل». كذلك، كان لافتاً في حديث الأسد تأكيده وجود لقاءات على المستوى الأمني فقط مع الجانب التركي، بالتوازي مع هجوم حادّ على الرئيس رجب طيب أردوغان، واطماعه في الملف السوري. وقال إن عدة لقاءات تمت برعاية وحضور روسيين، بعضها في معبر كسب الحدودي، وبعضها الآخر في روسيا، لافتاً إلى قناعة بلاده بأن عدداً كبيراً من أفراد السلكين العسكري والأمني في تركيا «يكرهون أردوغان»، في حين وصف الأخير بأنه «لصّ» يمارس «الزعرنة السياسية».

وعن قراءة دمشق للاتفاق الروسي - التركي الأخير في سوتشي حول شرقي الفرات، اعتبر الأسد أنه «مؤقت... يلجم الجموح التركي باتجاه احتلال المزيد من الأراضي السورية»، كما أنه «يقطع الطريق على الأميركي»، معتبراً أن تركيا تتصرف بالوكالة عن واشنطن. ولفت إلى أن وجود إجراءات هامة يجري العمل عليها يتيح انخراط أبناء المنطقة التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديموقراطية» في كنف مؤسسات الدولة الرسمية، وزارتَي الدفاع والداخلية (وما قد يصدر لاحقاً عن وزارات ومؤسسات عامة أخرى). وشدد الأسد على أن دخول الجيش السوري إلى مناطق الشمال الشرقي «هو تعبير عن دخول الدولة السورية بكل الخدمات التي تقدمها... على رغم وجود بعض العقبات»، مؤكداً «حق الدولة في الدفاع عن وحدة أراضيها والحدّ من الطروحات الانفصالية». واعتبر أن دور الدولة في مقاومة الاحتلال الأميركي «تهيئة كلّ الظروف وكلّ الدعم لأيّ مقاومة شعبية تحصل ضد المحتل... فالمقاومة بحاجة لحالة شعبية نقيض العملاة».

أما عن إدلب وتطوراتها، فقد لفت إلى أن كلّ المسلحين هناك يمكن عدّهم «جيشاً تركياً... وهم أقرب إلى قلب أردوغان من الجيش التركي نفسه». وأكد أنه «في حال لم يخرج الإرهابيون إلى تركيا (باتفاق) سيكون أمامهم خياران فقط، إما العودة إلى حضن الدولة وتسوية الأوضاع أو الحرب». وخرج الرئيس السوري بمواقف لافتة تخصّ «اللجنة الدستورية»، إذ أكد أن الحكومة غير ممثلة هناك بشكل رسمي، ولكن الوفد «يحمل توجهات الدولة، وهو مدعوم منها». وقال إن عمل اللجنة محصور بصوغ الدستور، في حين تبقى قضية الانتخابات «تحت إشراف الدولة السورية وبسيادتها»، وهي تختار من تدعو إلى مراقبتها أو الإشراف عليها. ونوّه إلى أن دمشق ستوافق على أي شيء ينتج من لقاءات «الدستورية» شريطة أن «يتوافق مع المصلحة الوطنية حتى لو كان دستوراً جديداً».

قال الأسد إن دور الدولة هو تهيئة كل ظروف الدعم لأي مقاومة شعبية ضد الاحتلال الأميركي (أ ف ب)

هدوء نسبي على خطوط التماس

ميدانياً، تزامن الهدوء النسبي على الجبهات في أرياف تل تمر وراس العين في ريف الحسكة، مع لقاءات منفصلة أجراها الجانب الروسي مع «قوات سوريا الديموقراطية» والحكومة السورية ونظيره التركي. إذ عقدت الدوريات الروسية، التي جالت أمس بين القامشلي والدرباسية، اجتماعين منفصلين مع العسكريين الأتراك، في بوابتي نصيبين والدرباسية الحدوديتين. النقاشات تضمنت شقين رئيسين وفق المعلومات المتوفرة، هما الإفراج عن 18 عسكرياً سورياً كانوا أسرى لدى الجيش التركي، وتنسيق الدوريات المشتركة. وتزامنت هذه الاجتماعات مع لقاءات متكررة يجريها الروس مع قادة «قسد» وضباط في الجيش السوري، لبحث ترتيبات المرحلة الثانية من «اتفاق سوتشي» الأخير، والعمل على وقف إطلاق نار ثابت في المنطقة. وأثمرت الجهود الروسية أمس تحرير العسكريين السوريين (بينهم ضابطان برتبة ملازم) عبر معبر الدرباسية. وتعكس هذه الخطوة نجاح روسيا في ضبط إيقاع المواجهات بين الجيشين السوري والتركي، وتجنب توسيع رقعتها وحدّتها، كما في فرض «وقف إطلاق نار مؤقت»، تُرجم هدوءاً على جبهة طويلة من عين عيسى وحتى أطراف الدرباسية، في انتظار خطوة تسيير الدوريات، والتي ستكون حاسمة لجهة توسع العملية التركية، أو استمرار تعليقها.

وعلى رغم إيجابية التحركات الروسية، لا يزال تيار كبير في «قسد» يراهن على الأميركيين، وينظر إلى الروس على أنهم «يعملون لخلق واقع جديد» لا وجود لهيكلية «قسد» الحالية فيه. وهو ما يؤكّده مصدر كردي مقرّب من «قسد» في حديث إلى «الأخبار»، إذ قال إنهم ينتظرون «تطبيق وعود أميركية بحماية مناطقهم من أيّ هجمات تركية جديدة، بعد إتمام الانسحاب من الشريط الحدودي». ولفت إلى أن «عودة الأميركيين إلى صرين وريف دير الزور، وعودة الدوريات الأميركية للمنطقة الممتدة بين المالكية والقامشلي، هي جزء من هذه الوعود». ومع كل هذه التطورات، تؤكد مصادر مطلعة على التنسيق الروسي - التركي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الاتراك يرفضون القبول بأيّ وجود عسكري كردي سواءً من الوحدات أو قسد أو الأسايش... ويبدون حزماً في استعدادهم لمتابعة العملية العسكرية، في حال لم ينفذ الأكراد انسحاباً كاملاً من المنطقة الحدودية بعمق 32 كيلومتراً»، لافتة إلى أن «الروس يبذلون جهوداً كبيرة لتجنيب المنطقة معارك جديدة، مع جهود لتجنب أي مواجهة سورية - تركية واسعة».

وبخلاف التوتر الذي ساد بين الحكومة السورية و«قسد» نتيجة البيانات المتضادة، دفع الجيش السوري، بتنسيق مع «قسد»، أمس، بتعزيزات عسكرية تتضمن أسلحة ثقيلة، للمرة الأولى إلى الحسكة. وتوجّهت التعزيزات إلى جبهتي ريف تل تمر الشمالي، وإلى جنوب طريق حلب - الحسكة الدولي، بهدف تحصين مواقع الجيش، استعداداً لوصول القوات الموجودة على أطراف الرقة، وفتح طريق إمداد بري باتجاه الحسكة.

(الأخبار)

مصر

التملّك الزراعي في سيناء ... عبر المخابرات!

(من الويب)

للمرة الأولى منذ سنوات، تتيح الدولة المصرية فرصة تملّك أراض زراعية في سيناء، ضمن تجمّعات عمرانية يُفترض تخصيصها للشباب ما بين 20 و50 عاماً، وفق شروط وضوابط تبدو سهلة، اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر المقبل. فكرة التجمّعات التي ستقام وسط سيناء وجنوبها، تقوم على توفير 10 أفدنة ومنزل لكلّ شاب، مع توفير مساعدات من الدولة في سداد تكلفة الأرض، وتسهيلات يصل بموجبها متوسط سعر الأفدنة العشرة والمنزل إلى أقلّ من 700 ألف جنيه (44 ألف دولار تقريباً)، شرط أن يكون المتقدّم مصرياً ولا يحمل أيّ جنسية أخرى.

اللافت أن بعض المناطق المطروحة وسط سيناء لا تزال خارج السيطرة الأمنية الكاملة، فيما يُتوقع اصطدام المالكين المحتملين للأراضي بالبدو الذين يضعون أيديهم عليها منذ عشرات السنين. ولذلك، منحت أجهزة الدولة نفسها فرصة أشهر لمراجعة الأوراق جيداً؛ إذ إن الأراضي التي أعلنت قبل نحو شهر مثلاً يستغرق قرار تخصيصها عاماً تقريباً. وإلى جانب وضع شروط مُقيّدة للتصرف في الأراضي بعد الحصول عليها، يبدو أن التفصيل الأهم هو ضرورة حصول المستفيد على موافقة الجهات الأمنية والمخابرات في المقام الأول. إذاً، المخابرات هي صاحبة القرار الأول والأخير في مسألة التملّك، وسط توقعات بإقبال عدد كبير من المواطنين، وهو ما سيفتح باباً من الجدل حول أولويات التخصيص، ولا سيما أن هناك توقعات بإقبال

> بعض المناطق المطروحة وسط سيناء لا تزال خارج السيطرة الأمنية الكاملة

عسكريين على الشراء والاستثمار في الأراضي التي ستحدّد أنواع المزروعات الخاصة بها وفق طبيعة كل منطقة، وبإشراف كامل من وزارة الزراعة المصرية. ومن هنا، جاء شرط ألّا يحمل المتقدّم أيّ جنسية أخرى، أو حتى أن يكون قد حصل عليها ثم تخلّى عنها، مع وجود بنود تسمح بسحب الأرض والحجز على الأموال في حال مخالفة التعليمات، أي من دون اللجوء إلى القضاء أصلاً.

وستوفر «الزراعة» مياه ريّ في هذه المنطقة عبر حفر آبار باعماق مختلفة، مع عدم السماح ببناء أيّ مبانٍ إضافية على الأرض التي يُفترض تخصيصها للزراعة، فيما ستكون المحاصيل الأكثر زراعة وفق طبيعة التربة هناك هي الخضروات والزيتون. وتتضمن المرحلة الأولى من التجمعات 18 تجمعاً سكنياً سيُخصّص 60% منها لأبناء سيناء، فيما الـ 40% الباقية لأبناء المحافظات الأخرى. كما تُقرّر إجراء قرعة علنية بين المتقدّمين الذين يحصلون على موافقات من المخابرات، في ظلّ وعود بتنظيم زيارات للأراضي لمن يسحبون كراسات الشروط قبل القرعة. واللافت في فتح باب التملّك في تلك التجمعات هو ضرورة تقديم الأوراق في مقرّ «الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء» في القاهرة، مع سداد الرسوم والتوقيع على إقرار بالالتزام بشروط التملك التي تضعها الدولة. ولن يكون من حقّ غير المقبولين التظلّم على القرارات سوى على الورق فقط، وخاصة أن أسباب الرفض لن يُفصح عنها لأنها أمنية.

تقرير

تعاظم التهديدات الإسرائيلية: نهاية «المعركة بين الحروب»؟

يحيى دبوق

رفعت إسرائيل، أمس، إلى أعلى المستويات، تحذيراتها من هجوم إيراني عليها، مشابهٍ للهجوم على المنشآت النفطية السعودية في أيلول/ سبتمبر الماضي، توازياً مع بدء الإقرار العلني بفشل استراتيجية «المعركة بين الحروب»، وبأنها استنفدت فاعليتها، وشارفت على نهايتها. وتأتي هذه التحذيرات استكمالاً لسلسلة مواقف وإجراءات وجلسات تقدير، من بينها جلستان أخيرتان للمجلس الوزاري المصغر، تركّزتا على استعراض التهديدات الإيرانية والاستعداد لمواجهتها، وإن اقترن كلّ ذلك بشبه تسليم بأن الدفاعات الإسرائيلية «غير مهيّأة» للتعامل مع مستوى القدرة الإيرانية الذي تجلّى في الهجوم الأخير على السعودية.

وكرّر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس، في ختام دورة ضباط في الجيش الإسرائيلي، تهديداته، لافتاً إلى أن «المنطقة من حولنا عاصفة وتغلي، والتهديدات تبرز في كل مكان، في سوريا ولبنان وقطاع غزة، وكذلك أيضاً في العراق واليمن ومباشرة من إيران، (وإذا كانت) قوات إيرانية تعمل على التسلّح من دون توقف، فإننا لن نتردّد في توجيه ضربة قاسية لِمَن يحاول استهدافنا». وأشار نتنياهو إلى أن «مستوى جرأة إيران في المنطقة بات مرتفعاً، وهو يزداد أكثر فأكثر، على ضوء غياب الردّ على عدوانها في المنطقة»، في انتقاد واضح لإحجام الولايات المتحدة عن الردّ على الهجمات الإيرانية في الفترة الماضية. من جهته، قال قائد سلاح الجو الإسرائيلي، عميكام نوركين، إن منظومات الاعتراض الصاروخية جاهزة للتصدّي لتهديد الصواريخ الجوالة الإيرانية، على رغم إقراره بأن «التحدّي الدفاعي أصبح أكثر تعقيداً»، مضيفاً إنه «بينما نتحدث الآن، منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي على مختلف أنواعها وطيقاتها في حالة تأهّب، وهي تشمل الحيتس والباتريوت ومقلاع داود والقبة الحديدية». وكانت مصادر استخبارية قد ذكرت، في حديث إلى موقع «إنتيليجنس أونلاين» الفرنسي أمس، أن إيران قررت اعتماد استراتيجية جديدة في مواجهة أيّ هجوم إسرائيلي يستهدف مواقع لها في المنطقة، مبيّنة أن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري، قاسم سليماني، هو الذي بلور استراتيجية الردّ تلك، والتي حظيت بموافقة المرشد الأعلى، علي خامنئي.

كلّ تلك التصريحات والمواقف، مترافقةً مع الإجراءات الميدانية، تشي بأن ثمة تقديراً لدى إسرائيل فحواه أن إيران متوثّبة في هذه المرحلة للردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، وربما بأحجام غير تناسبية. ويعود ذلك إلى جملة متغيرات طرأت على ميزان القوى بين المعسكرين المتقابلين في المنطقة، أفضت إلى تغيير في موقف إيران وتموضعها، من الدفاع إلى الردّ التناسبي، وربما أيضاً الهجوم الابتدائي على إسرائيل. ومن أهم المتغيرات المشار إليها، ما يرتبط تحديداً بإيران نفسها وحلفائها، مع تكشّف ما لديهم من قدرات عسكرية وتشغيلية كانت حتى الأمس القريب موضع إنكار إسرائيلي لافت، مضافةً إليها «الجرأة» على اتخاذ القرار بتفعيل هذه القدرات لاستهداف الطرف الآخر. إلا أن هذا لا يلغي وجود أسباب أخرى مرتبطة بسعي الجيش الإسرائيلي إلى تركيز اهتمام المستوى السياسي على تسريع تطوير المنظومات الدفاعية إزاء القدرات الهجومية الإيرانية.

على خطّ موازٍ لتعاظم التهديدات، بدأت إسرائيل، في تحوّل لافت، بتظهير تقديراتها لما آلت إليه «المعركة بين الحروب»، والتي حكمت اعتداءاتها في السنوات القليلة الماضية، في معظم ساحات المواجهة مع أعدائها. و«المعركة بين الحروب» تُعرَّف في إسرائيل بأنها سلسلة عمليات هجومية بوتيرة منخفضة، تُنفَّذ في الفترة التي تسبق الحروب، وتهدف إلى منع تعاظم الأعداء عسكرياً وإبعاد الحرب الواسعة، التي إن اندلعت لاحقاً، تكون إسرائيل قادرة على حسمها سريعاً بأقلّ قدر من الأثمان. انطلاقاً من تلك الاستراتيجية، نُفّذت الاعتداءات الصاخبة وغير الصاخبة في أكثر من ساحة في المنطقة، وتحديداً في الساحة السورية، في استغلال إسرائيلي لانشغال الدولة السورية في مواجهة الحرب عليها. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، تركّزت «المعركة بين الحروب» على منع «تمركز إيران» في سوريا، وكبح تعاظم حزب الله، ومنعه من التزوّد بوسائل قتالية نوعية، وتحديداً بصواريخ دقيقة.

أين هي هذه الاستراتيجية الآن؟ وهل لا تزال حية؟ الإجابة جاءت أمس على لسان مصدر أمني إسرائيلي رفيع سابق، في حديث إلى موقع «المونيتور» بنسخته العبرية، حيث قال إن «المعركة بين الحروب» وصلت إلى نهاية طريقها، عازياً ذلك إلى أسباب متراكمة: نقل الأنشطة الإيرانية (التسليحية) من سوريا إلى لبنان الذي لا تهاجمه إسرائيل منذ أكثر من 13 عاماً؛ ردود الفعل الروسية التي باتت أكثر إشكالية بالنسبة إلى إسرائيل؛ الثقة الإيرانية بالنفس، والتي تَسبّب بها غياب الفعل والانكفاء الأميركيين عن المنطقة. وأضاف إن «إسرائيل تفهم أن استمرار المعركة بين الحروب معناه اندلاع حرب، وليس أكيداً أن هناك في القدس (المحتلة) من سيتخذ قراراً كهذا الآن».

السعودية

مؤتمر الاستثمار: غياب ابن سلمان وخاشقجي!

في نسخته الثالثة، بدا لافتاً غياب ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عن فعاليات مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» الذي اختتم أعماله في الرياض مساء أمس، على رغم المشاركات الرفيعة المستوى التي طبَعت النسخة الراهنة. وما بدا لافتاً أيضاً، أن المملكة بدأت بطيّ صفحة جريمة اغتيال جمال خاشقجي، والتي تسبّبت بمقاطعة للمنتدى الاستثماري العام الماضي.

ولدى افتتاح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء الفائت، وَعد وزير الطاقة، عبد العزيز بن سلمان، بألا يتحدّث عن الاكتتاب العام لـ«أرامكو». لكن ذلك لم يحدث، إذ أكّد في ثاني أيام المؤتمر أن موعد الطرح الأولي لأسهم عملاق النفط «سيحدث قريباً، في الوقت المناسب، وبالمقاربة المناسبة»، وأن «القرار سيكون سعودياً بالتأكيد، وتحديداً بيد الأمير محمد».

وأعلنت «الهيئة العامة للاستثمار السعودية»، أمس، توقيع 26 اتفاقاً بقيمة إجمالية تُقدَّر بأكثر من 20 مليار دولار خلال مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار». وأضافت إنه تمّ توقيع اتفاقين يوم أمس، الأول في مجال إدارة منصات مواقع التواصل الاجتماعي، والثاني لإنشاء أكبر مركز تسوّق ترفيهي في الرياض. وتضمّن الاتفاق الأول بين شركة «سمات» وشركة «سبنكلر» الأميركية تعاوناً مشتركاً يتم بموجبه تبادل «ونقل الخبرات في مجالات إدارة منصات مواقع التواصل الاجتماعي، ورفع كفاءة الظهور الرقمي للعملاء، إضافة إلى تحسين تجارب العملاء في الخدمات الرقمية»، فيما تضمّن الاتفاق الثاني بين شركة «تربل فايف» الأميركية والشركة العقارية السعودية تعاوناً دولياً لإنشاء أكبر مركز تسوق ترفيهي متعدّد النشاطات في مشروع الوديان في الرياض.

وكانت الهيئة قد أعلنت سابقاً عن توقيع 24 اتفاقاً ضمن فعاليات المؤتمر. وتضمنت الاتفاقيات عدداً من النشاطات الاستثمارية في مختلف «القطاعات الاستراتيجية»، من أبرزها قطاع الطاقة والمياه، إضافةً إلى قطاع الدواء والخدمات اللوجستية والبتروكيميائيات والتقنية وريادة الأعمال والابتكار.

(الأخبار)

العراق

تسارع الاتصالات لتحصين الحكومة

تجاوب «صدري» مع الوساطات

تسارعت، في خلال الساعات الماضية، الاتصالات بين عادل عبد المهدي ومقتدى الصدر وهادي العامري، من أجل تحصين الائتلاف الحكومي الذي بدا أخيراً أنه على وشك الانفراط. ووفقاً للمعلومات، فإن الصدر يبدي تجاوباً حيال مساعي التوسط. في ما يمكن أن يسفر عن حلّ للأزمة، وتخفيض لحدّة التوترات الأمنية

نور أيوب

ثلاثة خطوط متوازية تسيّدت المشهد السياسي العراقي أمس. الأول، من شأنه أن يكون منطلقاً لحلّ الأزمة المفتوحة التي تعيشها البلاد، وهو يقوم على تطويق الخلاف بين زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر من جهة، والحكومة برئاسة عادل عبد المهدي وزعيم «تحالف الفتح» هادي العامري من جهة ثانية. ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن «العمل جارٍ على تفعيل خطوط الاتصال بين الأطراف الثلاثة»، الأمر الذي بدأ بالفعل خلال الساعات القليلة الماضية، سعياً إلى الملمّة الأزمة، درءاً لأيّ مضاعفات أمنية كالتي وقعت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وتفيد المعلومات بأن «تطوراً إيجابياً ولافتاً ظهر أخيراً على خط العلاقة التي توتّرت في الأيام الفائتة، وهو ما سينعكس إيجاباً على التشكيلة الحكومية وأدائها»، إلى جانب التعاون على ضبط الشارع، وامتصاص النقمة الشعبية، والعودة بالمشهد إلى ما كان عليه قبل 1 تشرين الأول.

الصدر، الذي حُمّل مسؤولية الكثير مما يجري، أظهر في خلال الجولة الأخيرة من الاتصالات استعداداً للتعاون مع العامري، الذي سبق أن رفض مقترحه بالمضيّ في سحب الثقة من عبد المهدي، والبحث عن بديل له، على اعتبار أن القوى السياسية المكوّنة لـ«الفتح»، والمنبثقة من «الحشد الشعبي»، ترفض، شأنها شأن مكونات محلية أخرى وقوى إقليمية فاعلة في العراق، إسقاط الحكومة قبل إتمام ولايتها القانونية، وهذا ما سرى حتى على حكومة حيدر العبادي. وعليه، فإن أيّ حديث، وفق معلومات «الأخبار»، عن إسقاط الحكومة أو استقالة عبد المهدي، هو بعيدٌ من الواقع، فيما يجري العمل على إيجاد مخرج من المأزق الراهن، في ظلّ اقتناع بأن ركوب موجة الشارع لتحقيق أغراض سياسية بات

> **يقدّم برهم صالح نفسه كـ«ضامن» للمطالب الشعبية ووكيل إنقاذي للبلاد**

لعبة واضحة، وأن استطالة الأزمة القائمة من شأنها خدمة طرف واحد هو واشنطن وحلفاؤها في المنطقة. إذ إن «المشروع الأميركي بإحداث فوضى دامية في العراق لا يزال قائماً» وفق ما يقول مصدر مطلع لـ«الأخبار»، مضيفاً إن «لحظة الاقتتال الأهلي يُعمل على تهيئة ظروفها، وإن جميع الأطراف قد تُستدرج إليها في لحظة مجنونة».

على خطّ ثانٍ موازٍ، ثمة ترقب اليوم لخطبة «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، بعد الخطبة الماضية التي دعت إلى الالتزام بـ«سلمية التظاهر»، وعدم اعتداء كُلٍّ من القوات الأمنية والمتظاهرين على بعضهم البعض. وخرجت، أمس، دعواتٌ عن قوى محسوبة على «الحشد» إلى المشاركة في تظاهرات اليوم في «ساحة التحرير» وسط العاصمة بغداد، ورفع صور السيستاني، والالتزام بتوجيهاته، «للدفاع عن العراق وأهله ضد الفاسدين والدخلاء». دعواتٌ سارع مصدرٌ مسؤول في مكتب السيستاني إلى الردّ عليها بالتشديد على «ضرورة عدم استغلال اسم المرجعية أو رفع صورها من قِبَل أيّ مجاميع مشاركة في التظاهرات من أنصار القوى السياسية أو غيرهم»، والتأكيد أن المرجعية «تدعم وتؤيّد المطالب الإصلاحية للمتظاهرين السلميين، ولا تفرّق بين أبنائها المطالبين بالإصلاح على اختلاف توجهاتهم». وهو موقفٌ قرأ فيه البعض «ضربةً للمحسوبين على طهران، ورفضاً من قِبَل النجف لوضعها في معسكر دون آخر»، فيما أكّدت مصادر في «الفتح» أن «عصر اليوم سيشهد حراكاً لجميع القوى»، لافتاً إلى معلومات عن نية «ممثلي المرجعية قيادة تظاهرات سلمية بعد صلاة الظهر، تطالب بالإصلاح وتحقيق المطالب المعيشية، ونحن سنكون جزءاً منهم، لأننا منهم».

وإن كان من الطبيعي، وفق مصادر «الفتح»، نزول فئة ترى أن من حقها المشاركة في التظاهرات من دون أن «تركب موجتها»، أو تحاول استحصال مكاسب منها، فإنه وعلى الخط الموازي الثالث، ثمة من يحاول المضيّ في استثمار الشارع من أجل تعزيز حضوره في المشهد السياسي. وفي هذا الإطار، بدا لافتاً أمس أن رئيس الجمهورية، برهم صالح، حاول فرض نفسه كخيار إنقاذي للبلاد، مكرّراً مضمون رسالة عبد المهدي إلى الصدر، محاولاً من خلال ذلك التشديد على ضرورة استقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، على أن يكون هو «الضمانة الدستورية» لإجرائها. موقفٌ يظهر أن صالح حاول من خلاله مداراة فشله والقوى السياسية في الإعلان عن «وثيقة إصلاحية» سرى حديثٌ عن إمكانية صدورها خلال الساعات الماضية. وليس تصريح صالح أمس هو الأول الذي يثير علامات استفهام، إذ إن مجمل الأداء السياسي للرجل يأتي مضموناً مشابهاً لرسالة عبد المهدي، ومكرّراً لمضمون «وثيقة الشرف» التي أطلقها قبل أسابيع، ما يعني أن الرجل يحاول أن يكون «صمّام أمان» للعملية السياسية، وأن يكون «الرجل المناسب في الوقت المناسب» لإنقاذ البلاد.

من التظاهرات المستمرة في «ساحة التحرير»، وسط العاصمة بغداد (أ ف ب)

تقرير

سحب «الدعم السريع» من اليمن: «حميدتي» يبيّض صفحته؟

تتضاءل التقديرات في شأن قيام محمد حمدان دقلو (حميدتي) بسحب قوات تقترب من نحو 10 آلاف مقاتل من اليمن. فما بين الموقف السعودي من ذلك، والتخوّف من تسلّل عناصر من «بوكو حرام» إلى السودان، والطموح السياسي لدقلو، يبدو أن الثابت الوحيد هو محاولة الرجل تحسين صورته في الشارع

الخرطوم ــ مي علي

على نحو مفاجئ، أعلن قائد «قوات الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو، الشهير بـ«حميدتي»، سحب عشرة آلاف من قواته المشاركة في الحرب التي يشنها «التحالف» بقيادة السعودية على اليمن. وعلى رغم أن سحب تلك القوات يأتي مع انتهاء مدة خدمتها، إلا أن «حميدتي» أكد أنه لا ينوي استبدال قوات أخرى بها، ما يعني تخفيف عدد المشاركين في حرب اليمن، والذين يُقدَّرون بنحو ثلاثين ألف مقاتل وفق إحصاءات غير رسمية. ويقول مصدر في الجيش، لـ«الأخبار»، إن الأسباب التي دفعت حميدتي إلى قراره ذاك هي «الحاجة إلى تلك القوات في التصدي لجماعة بوكو حرام التي تنشط في الجنوب الغربي من حدود البلاد وتتمدّد حتى الحدود مع ليبيا، وهي باتت تشكل خطراً على السودان». وفي هذا الإطار، كان لافتاً التحذير الذي أطلقه المفكر السوداني، الحاج وراق، الأسبوع الماضي، من تسلّل عناصر من «بوكو حرام»، إذ قال في منتدى في الخرطوم: «لديّ معلومات عن تسلل عناصر من بوكو حرام تحت عنوان تطبيق الشريعة الإسلامية، في محاولة لاستمالة العاطفة العامة للمسلمين». وفي تعليقه على هذه التصريحات، ناشد القيادي في قوى «الحرية والتغيير»، محمد عصمت، الأمن «أخذ الحيطة والحذر من هجمات إرهابية محتملة». والواقع أن تمدّد «بوكو حرام» داخل السودان غير مستبعد، كما يرى المختص في الشأن الأفريقي، حسن مكي، الذي يلفت إلى أن الجماعة موجودة «في مثلث البرنو الذي يمتدّ من نيجيريا إلى تشاد والكاميرون والسودان... التواصل عبر القطاع القبلي موجود، لذا من غير المستبعد تمدّد الجماعة داخل هذا المثلث». ويضيف مكي، في حديث إلى «الأخبار»، إن تمركز الجماعة الأساسي هو داخل منطقة ميدغري (عاصمة ولاية البرنو)، وهي حالياً «تسعى إلى إعادة سيطرتها على الإقليم كله».

في مقابل السبب الذي تسوقه مصادر الجيش، ذكرت وكالات أنباء عالمية أن قائد «الدعم السريع» اتفق مع السعوديين على أنه لن تحلّ محلّ القوات المعادة قوات أخرى، لأن «القتال على الأرض تضاءل خلال الأشهر الأخيرة». لكن دقلو وافق على بقاء آلاف من الجنود هناك «لتدريب القوات اليمنية»، من دون الكشف عن عديد القوات التي غادرت على مدى الشهرين الماضيين. وعلى رغم أن السبب المُعلَن لخطوة سحب «حميدتي» يبدو واقعياً، إلا أنه من وجهة نظر البعض يمثل غطاءً لأسباب مغايرة. إذ تزامنت عودة الجنود من اليمن مع سحب قوات من «الدعم السريع» من نقاط مختلفة من الخرطوم، لتتمركز مكانها قوات تتبع الجيش قبالة القصر الجمهوري وعند مداخل الجسور التي تؤدي إلى العاصمة. كما

> **لم يُعلن بدقّة عدد القوات التي سحبت، لكن لن يُرسل بديل منها**

رافق ذلك حضور كثيف على المستوى الشعبي عبر تسيير القوافل الصحية إلى الولايات، والمساهمة في حلّ أزمة المواصلات بتسخير السيارات التابعة لـ«الدعم السريع» لنقل المواطنين، وهو ما يُقدَّر أن يسهم في محو الصورة السلبية لدى الشارع عنها، وخاصة أنها المتهم الرئيس بارتكاب مجزرة القيادة العامة في حزيران/ يونيو الماضي. ومن هنا، يرى مراقبون أن تلك الخطوات تندرج في إطار سعي «حميدتي»، في ظلّ انشغال حكومة عبد الله حمدوك بالمشكلات الاقتصادية الموروثة من العهد السابق، إلى تكوين دولة داخل دولة، بالاستفادة من الثروة الهائلة التي يمتلكها من سيطرته على ذهب جبل عامر في دارفور (غرب)، والتي نضخ في خزينته الخاصة، وفق مصادر مطلعة، ما يربو على مليون دولار شهرياً. ويلفت أصحاب هذا الرأي إلى أن طموحات دقلو لن يحدّها منصب عضو في «السيادي»، ولذا فهو يسعى إلى دور في المشهد السياسي.

في المقابل، يرى المحلل السياسي، حاج حمد، أن سحب «الدعم السريع» وتجنب إرسال آخرين «خطوة في الاتجاه الصحيح، شريطة أن يتم ذلك باتفاق مع دول التحالف، وأن يكون الانسحاب متدرّجاً... هكذا يكون الانسحاب خطوة في إكمال سياسة السودان الخارجية الجديدة». ويقول حمد لـ«الأخبار» إن «تعقيدات الوضع الإقليمي تتطلّب عدم اتخاذ موقف أحادي من حميدتي، بل يجب أن يكون موقف دولة تتبعه خطوات دبلوماسية لتوضيح أن السودان ليس طرفاً في الحرب على اليمن»، مضيفاً: «يُفترض أن تتبع ذلك إعادة هيكلة الجيش ودمج الدعم السريع فيه، ولا سيما مع مساعي السلام التي تتبنّاها الحكومة مع الحركات المسلحة لإعادة دمج قواتها ونزع سلاحها. هذا كلّه يتطلب وجود جيش موحد دون قوات موازية له». يُذكر أن سحب القوات السودانية من اليمن شكّل أحد أبرز مطالب الثورة التي أطاحت عمر البشير، ولا سيما بعد فقدان الكثير من الأرواح هناك. غير أن القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس «المجلس السيادي»، عبد الفتاح البرهان، لطالما أكد التزام السودان بما تم الاتفاق عليه في السابق مع السعودية والإمارات في شأن اليمن، راهناً مغادرة القوات السودانية بما يقرره «التحالف».

تزامن إعلان الانسحاب مع إخلاء «الدعم السريع» مواقع مهمة في الخرطوم وتسليمها للجيش (من الويب)

تقرير

انطلاق إجراءات عزل ترامب رسمياً: نحو جلسات استماع علنية

اتخذ مجلس النواب الأميركي، أمس، خطوة كبيرة ضمن جهوده لمساءلة دونالد ترامب، تمهيداً لعزله. ووافق المجلس على قواعد المرحلة التالية في التحقيق الذي يقوده الديموقراطيون، ومنها عقد جلسات علنية

بدأت معركة عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب الحقيقية، أمس، مع انتقال الآلية المخصّصة لهذا الإجراء إلى مرحلة جديدة أكثر خطورة، تمثلت في تصويت الديموقراطيين في مجلس النواب على مشروع قانون يحوّل جلسات الاستماع إلى العلن، في إطار التحقيق في الفضيحة الأوكرانية. عناوين تفصيلية كثيرة تظهر هنا، تبدأ من التحدّي العلني لحجج الرئيس وتبريراته ولا تنتهي بإجراحه أمام الرأي العام، خصوصاً إذا ما أُخذت في الاعتبار شخصيته المثيرة للجدل ومواقفه المتناقضة والقابلة للدحض أو التأويل من قبل الخصم والحليف.

فور التصويت، ندّد ترامب عبر موقع «تويتر» بـ«أكبر حملة مطاردة سياسية في التاريخ الأميركي»، بينما حرصت الرئيسة الديموقراطية لمجلس النواب، نانسي بيلوسي، على تأكيد أن «الديموقراطيين على المحك»، بمعنى أكثر دقة وتعبيراً عمّا ذهب إليه كل من ترامب وبيلوسي ـ كلٌ وفق وجهة نظره ـ فقد أسّس مجلس النواب ذو الغالبية الديموقراطية لخطوة تاريخية تضع مصير الرئيس على المحك، عبر اعتماده قراراً يرسي إطاراً رسمياً لعمليات التحقيق، بتأييد 232 نائباً مقابل معارضة 196، وذلك بعد أكثر من عشرين عاماً على آخر عملية تصويت افتتحت بها الية عزل ضد الرئيس بيل كلينتون. وبينما برّرت بيلوسي السبب وراء نقل الجلسات إلى العلن، حتى يتمكن الأميركيون من «تكوين رأيهم الخاص بشأن الوقائع»، فقد ردّ البيت الأبيض مُعلناً أن «هذا غير عادل وغير دستوري ومعاد لأميركا في جوهره»، فيما نَدّد النواب الجمهوريون بـ«مهزلة» تهدف إلى إسقاط نتائج انتخابات 2016.

ما هو مؤكد أن الأمور في الولايات المتحدة تتجه إلى نوع جديد من الكباش السياسي، في الوقت الذي يستبسل فيه الديموقراطيون في استخدام كل ما يمكن أن يساعد في إزاحة ترامب من البيت الأبيض، بينما يحارب الرئيس وحلفاؤه بكل ما لديهم من وسائل، فبعد سنوات على التشكيك في سلوك ترامب من زوايا عديدة، يسعى الديموقراطيون الآن إلى تقديم حالة أكثر ثباتاً، تتركز على محاولات ترامب إجبار الحكومة الأوكرانية على التحقيق في أعمال خصمه الرئاسي المحتمل جو بايدن. المزايا التي يعتمد عليها الديموقراطيون ضمن هذه المقاربة، هي أنها مدعّمة بشهادات شهودهم، فقط في حال قبل رئيس لجنة الاستخبارات بذلك. وإذا رفض، فإن هذا الأمر سيخضع لتصويت اللجنة كاملة. كذلك، سيُسمح للرئيس ومحاميه بالمشاركة وطرح الأسئلة على الشهود، ولكن ليس قبل انتقال الإجراءات إلى لجنة القضاء. ولعل أبرز خروج عن السوابق هو أحد الأحكام الذي يتعلق باللجنة القضائية، والذي ينص على أنه إذا رفض الرئيس «بشكل غير قانوني» تقديم الشهود أو الدلائل للجان التحقيق، فإن رئيس اللجنة يملك السلطة التقديرية لفرض الحل المناسب لذلك، بما فيها رفض طلبات محدّدة من ترامب أو محاميه لاستدعاء أو استجواب الشهود. وهذا ما جعل البيت الأبيض يندّد بما اعتبره «احتيالاً»، في حين ردّت بيلوسي، مؤكدة أن «القواعد عادلة». من جهة أخرى، تبدو مثل هذه القواعد حاجة أساسية، لا سيّما أن المخاطر كبيرة جداً، والتهم الموجهة لترامب خطيرة جداً. فقد كان الديموقراطيون قد استعموا إلى حوالى 12 دبلوماسياً ومستشاراً للبيت الأبيض في جلسات مغلقة، وتفيد المعلومات التي تسرّبت عن هذه الجلسات بأن سفراء ومسؤولين كباراً أدلوا بإفادات مُقلقة، بعضها يدين البيت الأبيض. كذلك، كشفوا الجهود التي بذلها لأشهر مقرّبون من الرئيس، بمن فيهم محاميه الشخصي رودي جولياني، على هامش القنوات الدبلوماسية الرسمية، لدفع كييف إلى تقديم معلومات مُحرجة بشأن بايدن.

بالرغم من كل ما تقدّم تجدر الإشارة إلى نقطة أساسية، وهي أن الدستور الأميركي لا يعطي سوى الخطوط العريضة لعزل الرئيس. لذا، اكتفى بتكليف مجلس النواب بتوجيه الاتهام إليه، ومنح مجلس الشيوخ صلاحية محاكمته. ونظراً إلى سيطرة الأغلبية الجمهورية على مجلس الشيوخ الذي تعود له كلمة الفصل، تبدو إقالة الرئيس غير مرجّحة في المرحلة الحالية. ولكن يبدو أن كل ما يسبق هذه الخطوة سيحصل بالفعل، على الرغم من أن الجدول الزمني لذلك يبقى غامضاً. لذا، يعمل الديموقراطيون على عدم التورّط في معارك قضائية ربطاً بكل وثيقة أو شاهد عدائي كسباً للوقت، ولا سيما أن عدداً من الشهود كانوا قد حوّلوا طلب استدعائهم للمثول أمام لجنة الاستخبارات، إلى القضاء.

> **نَدّد ترامب بـ«أكبر حملة مطاردة سياسية في التاريخ الأميركي»**

(الأخبار)

بيلوسي: الجلسات العلنية حتى يتمكن الأميركيون من «تكوين رأيهم الخاص بشأن الوقائع» (أ ف ب)

العالم
تقرير

تقسيم كشمير أمراً واقعاً: مودي يعزّز قبضته

مزيدٌ من التحوّلات فُرضت على إقليم كشمير، مع دخول قرار تقسيم ولاية جامو وكشمير الهندية حيّز التنفيذ، بعد نحو ثلاثة أشهر من إلغاء حكمها الذاتي، وتالياً خفض مرتبتها إلى منطقة إدارية، مع ما يعنيه ذلك من إلغاء الهوية الوطنية الخاصة بالكشميريين، وإخضاع منطقتهم لقبضة رئيس الوزراء الهندي، ناريندا مودي، وحكومته الهندوسية القومية.

يوم أمس، بدت شوارع الشطر الهندي من كشمير، حيث أغلقت المتاجر والمكاتب أبوابها، مهجورة، مع بدء سريان قرار الحكومة الهندية إلغاء الحكم الذاتي للإقليم وتفكيكه ليصبح مكوّناً من إقليمين منفصلين إدارياً، هما: «جامو وكشمير» و«لاداخ». قرارٌ يُشكّل إخضاعاً كاملاً لشطر الإقليم الذي تسيطر عليه الهند، فضلاً عن كونه يعزّز قبضة حكومة ناريندا مودي في منطقة متنازَع عليها مع الجارة اللدودة، باكستان.

منذ الخامس من آب/ أغسطس الماضي، تفرض الهند إغلاقاً شبه كامل لإقليم جامو وكشمير وسط إجراءات أمنية مشدّدة، بعد إلغائها الوضع القانوني الخاص (المادة 370 من الدستور) الذي كان يتمتّع به الإقليم. وأثار قرار مودي تغيير وضع الإقليم غضب إسلام آباد التي ذهبت الى حدّ التحذير من اللجوء إلى ردٍّ عسكري ضدّ نيودلهي، قبل أن تُخفّض مستوى التصعيد.

> توقّع مودي «مستقبلاً مشرقاً» لمنطقة الهيمالايا التي شهدت نزاعات دامية

لكن سياسة الهند هذه تجاه كشمير تتلاءم مع النهج الأوسع نطاقاً تجاه باكستان، كونها عمدت إلى جعل الإقليم المتنازَع عليه أرضاً خاضعة لسيادة تشاركية، وجرّدته من صفته باعتباره قضية نزاع سياسي مع جارتها. وفيما سعت إلى المحافظة على الوضع الإقليمي الراهن كما هو، كانت مساعي إسلام آباد تصبّ في خانة «تدويل» النزاع، على أمل تدخّل أطراف ثالثة للضغط على حكومة مودي. من هنا، جاء عرض الولايات المتحدة التدخّل «برضى الطرفين»، إلا أن الهند لطالما أكّدت أن قضية كشمير مسألة داخلية، وأنها ترفض الانتقادات الخارجية ومقترحات الوساطة في الأزمة، خلافاً لما سعى إليه رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان.

واعتباراً من منتصف ليل الأربعاء ـ الخميس، دخل قرار تقسيم الإقليم إلى منطقتين إداريتين منفصلتين، تحكمهما نيودلهي بشكل مباشر، حيّز التنفيذ. وفيما توقّع مودي «مستقبلاً مشرقاً» لمنطقة الهيمالايا التي شهدت على مدى سنوات نزاعات دامية، قال وزير الداخلية الهندي، أميت شاه، الذي يقود استراتيجية التعامل مع كشمير، إن «حلم دمج جامو وكشمير تحقّق».

وفيما بدأت الهند، التي تشهد صعوداً ملحوظاً، تنظر إلى نفسها نظيراً للصين وليس منافساً لباكستان، وترى أن الوقت حان للتوقّف عن تبديد طاقاتها بالمنافسة مع جارتها، تعارض بكين بشكل قاطع ما أقدمت عليه نيودلهي، ذلك أن الأخيرة «أعلنت رسمياً إقامة ما يسمّى منطقة جامو وكشمير ومنطقة اتحاد لاداخ التي تضمّ بعض أراضي الصين داخل اختصاصها الإداري»، كما أنها «غيّرت بشكل أحادي قانونها الداخلي وتقسيمها الإداري في تحدٍّ لسيادة الصين ومصالحها. هذا أمر فظيع وباطل وغير فعّال بأي شكل من الأشكال، ولن يغيّر حقيقة أن المنطقة تخضع للسيطرة الفعلية للصين»، بحسب الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية، غينغ شوانغ.

في موازاة ذلك، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من مغبّة مضي السلطات الهندية قدماً في تقسيم الإقليم المتنازَع عليه، مناشداً الطرفين الهندي والباكستاني «اللجوء إلى الحوار، لأنه الحل الوحيد لمشكلة إقليم كشمير».

(الأخبار)

وفيات ◄

باسمه تعالى
«إذا مات العالم ثُلِم في الإسلام ثلمة لا يسدها شيء الى يوم القيامة»
الامام الصادق (ع)
بمناسبة مرور أسبوع على رحيل فقيد العلم والحوزات العلمية
سماحة آية الله العلامة الممقق
السيد جعفر مرتضى العاملي
«طاب ثراه»

يقام احتفال تأبيني لذكراه العطرة يتحدث فيه الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله، وذلك اليوم الجمعة 1/11/2019، الساعة الثانية والنصف بعد الظهر في مجمع الإمام المجتبى (ع).
كما ويقام احتفال تأبيني لروحه الطاهرة يوم الأحد 3/11/2019، الساعة التاسعة والنصف صباحا في حسينية بلدته عيتا الجبل.
للفقيد الرحمة وعلو الدرجات.
الأسفون: عائلة الفقيد والحوزات العلمية وحزب الله

نتائج اللوتو اللبناني

2 12 15 27 28 39 26

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1763 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 2 - 12 - 15 - 27 - 28 - 39 - 26
الرقم الإضافي: 26
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- عدد الشكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مع الرقم الإضافي):**
- عدد الشكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 53,737,740 ل.ل.
- عدد الشكات الرابحة: 23 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,336,423 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 53,737,740 ل.ل.
- عدد الشكات الرابحة: 1,113 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 48,282 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 129,928,000 ل.ل.
- عدد الشكات الرابحة: 16,241 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 429,645,816 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 55,945,915 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1763 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 28838
■ **الجائزة الأولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 75,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية: 0 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8838.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 838.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 38.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 938 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 915
● يومية أربعة: 4279
● يومية خمسة: 04451

استراحة

كلمات متقاطعة 3297

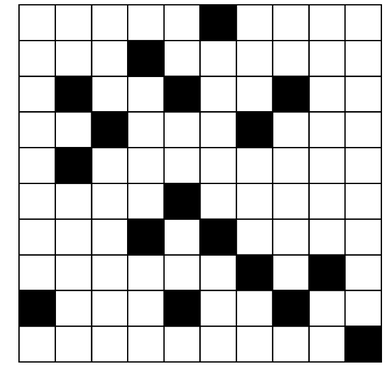

افقيا
1- طائر حسن الصوت – شاعر هندي راحل من أعلام الأدب العالمي إمتاز شعره بروح التدين والوطنية نال جائزة نوبل عام 1913 – 2- من الأزهار – إمارة عربية – 3- ضعف ورق – شعور – بسط قدميه – 4- في الطليعة – فؤاد – للتفسير – 5- إسم أطلق قديماً على آسيا الصغرى هي اليوم منطقة تركية تشتهر بالسياحة وتعتبر المناطيد ذات الهواء الساخن من الأنشطة التي تجتذب السيّاح – 6- عاتبوه – ضارب الدفّ – 7- بضيء الليالي المظلمة – يأتي بعد – 8- من أدوات المطبخ – 9- رشح الحائط – مأوى الدجاج – ماء قليل – 10- عالم وشاعر فارسي رقيق له في الشعر الرباعيات

عمودياً
1- عاصمة جزيرة كريت – 2- مدينة بولونية سياحية في جبال تاترا – بيت العنكبوت – 3- أصل البناء – مدينة يونانية – 4- سلاح قديم – طابق في بناية – برد – 5- يعطوه الماء لكي يشرب – ضمير منفصل – 6- وزن مقداره ألف كيلوغرام – خاصتك – من الأزهار – 7- مادة سامة لقتل الحشرات والجراثيم – شق وصدع يُحدثه الزلزال – 8- أعضاء في الجسم تفرز مواد خاصة الى خارج الجسم أو في الدم – عائلة ممثل ومسرحي لبناني راحل عُرف بشخصية بلبل أفندي في مسلسل الدنيا هيك – 9- تهيّأ للحملة في الحرب – عائلة مؤسس جمعية الأخوان المسلمين في مصر – 10- عاصمة أوروبية

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- فيلا مدبتشي – 2- قبو – نهرو – 3- صل – ازرق – قس – 4- ليل – ابر – 5- سوار – اكرا – 6- رومل – أن – سَل – 7- وت – كيس – جوخ – 8- دورن – بورما – 9- يان – فا – 10- نزار قباني

عمودياً
1- فيصل – رودان – 2- ليسوتو – 3- لق – لوم – ريّا – 4- ابا – الكنار – 5- موزار – نقّ – 6- ري – أسبَ – 7- ينقّبان – وفا – 8- همّ – رك – جران – 9- شرق – رسوم – 10- يوسف الخال

sudoku 3297

4		9	8			7	
1		7		2	8		
5		3		4	6		
	3		6	1		9	
	7					8	
	4		5	8		6	
2		8	9				6
		6	7				2
	9			1	3		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3296

8	6	4	3	1	5	2	7	9
9	1	3	7	2	8	4	5	6
2	5	7	9	6	4	3	8	1
1	3	9	5	4	7	6	2	8
5	7	6	8	3	2	1	9	4
4	2	8	6	9	1	7	3	5
7	9	1	4	5	3	8	6	2
6	8	2	1	7	9	5	4	3
3	4	5	2	8	6	9	1	7

مشاهير 3297

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مهندس حربي روسي (1863-1945) وعالم رياضيات تطبيقية مشهور وكاتب مذكرات. تزوّجت إبنته من عالم الفيزياء الشهير بيوتر كابيتسا الحائز على جائزة نوبل

= 1+2+10+2+1 الكفيل والمفوّض ■ 9+8+3+10+2 = 4+5+7+6 = مقعد الجلوس ■ 11+8+2 = حيوان ضخم

إعداد نعوم مسعود
حل الشبكة الماضية: **ابراهيم ناجي**

إعلانات رسمية ◄

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
ينفذ الأعتماد المالي ش.م.ل. بالمعاملة 582/2016 بوجه غالب سمير بجالي وإيفات جوزف باباس سندات دين موثقة بعقد تأمين تحصيلاً لمبلغ 61,400/د.أ. عدا الفوائد واللواحق ويجري التنفيذ على العقار 387/ زيتون مساحته 1515/م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل سليخ تزرع حبوب مفرز عن العقار 194/ وبالكشف تبين ان العقار يقع في اول القرية عبر مفرق جهة اليمين من الاوتستراد وضمنه بناء مؤلف من اربعة طوابق سفلي أول وسفلي وأرضي وطابق أول.
- كل طابق مؤلف من شقتين غير أن الطابقين الأرضي والأول كل شقة مقسومة إلى ثلاثة أقسام.
- الطابق الأول مبلط أما الأرضي والسفلي والسفلي اول قيد الإنجاز.
- أما تحت السفلي لجهة الغرب يوجد مسبح.
والعقار يقع في حي كعب الطروح.
تاريخ قرار الحجز: 2016/4/1 وتاريخ تسجيله: 2016/4/16
بدل تخمين العقار /387/ زيتون: 573,500/ د.أ. وبدل طرحه بعد التخفيض 226391,131/د.أ. أو ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع بيوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/12/10 الساعة 11 قبل الظهر في قاعة محكمة كسروان.
للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لأمر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان أو تقديم كفالة وافية من أحد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له مقاماً مختاراً والا عد قلمها كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة بالشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عندراني
موجه للمستدعى ضدهم: رشيده وسعدى يوسف الصوص، وتريزا جوزف، ويوسف سمعان الصوص المعروف بإسم سام جوزيف، وجان ن. جوزف سمعان الصوص، وريمون جوزف سمعان الصوص، ولوسيا سمعان الصوص المعروفة بإسم لوسيل جوزيف وإيلين برنس سمعان الصوص، وهالن كوري سمعان الصوص، وهم من بلدة ايطو اصلاً، ومجهولي الإقامة حالياً.
بالدعوى 2019/30 تدعوكم المحكمة لاستلام الإستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعية سلوى انطونيوس الصوص بوكالة المحامية ليلى منلا بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقارين /799/ و/801/ منطقة سرعل العقارية، خلال مهلة 30 يوماً من تاريخ نشر الإعلان، واتخاذ مقام لكم ضمن نطاق المحكمة وابداء ملاحظاتكم الخطية على الدعوى بمهلة 15 يوماً من تاريخ التبليغ والا يعتبر كل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة رقم 2017/132
الرئيسة جيهان عون
المنفذ: بنك بيروت ش.م.ل. وكيله المحامي فادي شلفون
المنفذ عليه: نبيه خالد نابت المنصورية - المتن.
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ المتن تحصيلاً للدين البالغ 113400/د.أ. ومبلغ /1001/ د.أ. بموجب سندات دين عدا اللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2016/9/30 - تاريخ تسجيله: 2016/10/20
المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار رقم 3075 صليما:
قطعة ارض بعل مشجرة صنوبر غير مبنية.
مساحته /2300/ م2 تقريباً
حدوده: غرباً وشرقاً مجرى ماء وشمالاً طريق عام وجنوباً طريق سيارات.
التخمين: 230,000/ د.أ. الطرح بعد التخفيض: 5%: 112,401,86/ د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة:
وقد تحدد موعد المزايدة نهار الأربعاء في 2019/11/20 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة إيداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول بإسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا أو تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة كما عليه وخلال ثلاثة أيام من قرار الإحالة إيداع باقي الثمن تحت طائلة إعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الإحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس القلم
انطوان الحلو

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة مايا فواز
وعضوية القاضيين جسيكا شحود واحمد عيسى سنداً للمادة 3 من القانون 82/16.
ابلاغ المستدعى ضدهما: محمد عبد علي سعد وغازي فيصل التونجي والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: فايز محمد شمعون بوكالة المحامي مصطفى فرحات والمسجل بالرقم 255/ش/2019 بموضوع: ازالة شيوع للعقار 4097/ منطقة الخيام العقارية او توكيل المحامي محمد حجازي فيصل التونجي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعية: رانيا محمد خفاجة بوكالة المحامي محمد حجازي بموضوع: ازالة شيوع للعقار 2311/حبوش والتسجيل برقم اساس 2014/114/ش مدور 37/ش/2019 واتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر وإلا سيتم ابلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة القاضية مايا فواز
وعضوية القاضيين جسيكا شحود واحمد عيسى سنداً للمادة 3 من القانون 82/16.
ابلاغ المستدعى ضدهم: مريم علي عبيد وفاديا حسن عبيد وفياض محمد عبيد وعلي محمود عبيد وحسين وشريف مهدي مكه وزينب محمد بشروش ومحمد حسين حميد واسماعيل ودياب الدياب وهيام علي عبيد وملاك حسن عبيد وسوسن مهدي مكه والهام محمد حلال وابتسام علي حلال ومحمد علي حلال وفاديا علي حلال ولينا ومنال وريما الدياب وامنة عابدين وهدى وفريال وفاتن وصفاء وعلي ومحمد وحسين وجمال مصطفى جوني وهدى محمد جوني ونبيلة علي علي عبد العزيز ومحمد ونرمين ونجلاء وحسام مشهور قانصو والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: حسين جميل قبيسي بوكالة المحامي محمد حجازي بموضوع: ازالة شيوع للعقار /1186/ حبوش العقارية والمسجلة برقم اساس 2017/30/مدور 84/ش/2019 واتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر وإلا سيتم ابلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة القاضية مايا فواز
وعضوية القاضيين جسيكا شحود واحمد عيسى سنداً للمادة 3 من القانون 82/16.
ابلاغ المستدعى ضدهم: توفيق رافع بهجه وجورج وجوزيف وجورجيت توفيق رافع بهجه وايلي وادال وجورجينا كليم بهجه المجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: حسان سلامة سويد بوكالة المحامي فادي كحيل بموضوع: ازالة شيوع للعقار /441/ جديدة مرجعيون العقارية والمسجل برقم اساس 2019/212/ش واتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر وإلا سيتم ابلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان
طلب الاستاذ وسام حمود بالوكالة اثبات بيانات السيدة صالحة علي كرشت في العقارين ذي الرقمين 322 و268 منطقة شيحين العقارية.
للمعترض 20 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري في الجنوب
محمد الحاج علي

إعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ جزين
برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل /2400/ سهم في العقار رقم 4/121/ منطقة لبعا العقارية وذلك في المعاملة التنفيذية رقم 2019/141
طالبة التنفيذ: المحامية ابتسام الحلبي
المنفذ عليه: حنا فارس فارس
السند التنفيذي: تنفيذ عقد اتعاب محاماة بقيمة 14000/د.أ. إضافة الى الفائدة القانونية والنفقات والمصاريف.
تاريخ التنفيذ: 2018/8/7
تاريخ تبليغ الانذار: 2019/3/15
تاريخ قرار الحجز: 2019/4/9
تاريخ تسجيله: 2019/4/10
تاريخ محضر وصف العقار: 2019/5/7
تاريخ تسجيله: 2019/6/27
العقار رقم 121 4/1 لبعا
محتوياته: إن القسم رقم /4/ يقع في الطابق السفلي من البناء وهو كناية عن ثلاث محلات يوجد في احداها مطبخ وحمام.
حدوده: غرباً طريق - شرقاً العقار رقم 119 - شمالاً طريق - جنوباً العقار 120 وطريق.
مساحته: 77 م2
بدل تخمين: 46200 د.أ.
بدل طرحه: 27720 د.أ.
تعقد جلسة المزايدة العلنية في مقر محكمة جزين عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2019/12/10
على كل راغب بالاشتراك بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ جزين، قبل المباشرة بها لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة، مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وأن يعين مقاماً مختاراً له ضمن نطاق دائرة تنفيذ جزين وإلا اعتبر قلمها مقاماً له. وعلى المشتري الذي ترسي عليه المزايدة أن يقوم بدفع الثمن كاملاً خلال ثلاثة أيام تلي قرار الإحالة ورسم دلالة قدره خمسة بالمئة تحت طائلة إعادة البيع على عهدته.
رئيس قلم دائرة التنفيذ
بتريسيا بو راشد

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمعاملة التنفيذية رقم 2015/138
المنفذ: المحامي نزيه محاسب الذي حل بالحق والإجراءات محل المنفذ محمد علي كرنيب.
المنفّذ عليها: لارا جبرائيل بطش - الفنار - مقابل المونتي بللو - بناية فرحات.
السند التنفيذي: سبعة عشر سند دين بمبلغ /960000/د.أ. واللواحق.
المعاملات: تقرر الحجز بتاريخ 2016/3/24 وسجل بتاريخ 2016/4/12. تاريخ محضر الوصف: 2016/12/7 سجل بتاريخ 2017/1/24
المطروح: حصة المنفذ عليها البالغة /1200/ سهماً في القسم رقم 32 من العقار رقم 58 جل الديب المؤلف من مدخل وممر وغرفتين ودار وطعام ومطبخ وحمامين وثلاث شرفات. ويقع في الطابق الخامس في بناية ابو جودة وحبيقة الكائنة - في الشارع الرئيسي الداخلي في جل الديب التي تحوي في الطابق الأرضي منها بنك الاعتماد اللبناني والقسم مجهز بتمديدات تدفئة مركزية مع راديـاتورات معطلة حالياً والبناء مجهز بمصعد كهربائي.
مساحته /184/م.م. تقريباً.
قيمة التخمين: /119600/ د.أ.
قيمة الطرح : /71760/ د.أ.
المزايدة: ستجري المزايدة عند الساعة الحادية عشر من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/11/27 أمام رئيس دائرة تنفيذ المتن في قاعة المحكمة في جديدة المتن. فعلى راغب الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ المتن لدى صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة قيمة الطرح او ان يقدم كفالة مصرفية معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ المتن اذا لم يكن له مقام فيها والا اعتبر قلمها مقاماً مختاراً له وعلى المشتري خلال ثلاثة ايام تلي الاحالة ايداع كامل الثمن والا يعد ناكلاً وتعاد المزايدة حكماً بزيادة العشر واذا لم يتقدم احد للشراء وجبت اعادة المزايدة فوراً على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تسديد كامل الثمن ويتوجب على الشاري رسم الدلالة 5% ورسم التسجيل.
رئيس قلم دائرة تنفيذ المتن
جان انطون

للبيع ◄

عقار كورنيش النهر/ الاشرفية، خلف TVA، 1200 م2 زاوية 20%، (شركة)، 4000$ المتر. ت: 76/679391

رحيل

أمجد ناصر ختم مرثيته... وغادر «مملكة آدم»

خليل صويلح

بطريقةٍ ما، كنّا إزاء «قصة موت معلن» باختلاف بسيط يتعلق بأمجد ناصر (1955- 2019) نفسه، أول من أعلن بأنه ذاهب إلى موتٍ وشيك، ذلك أن تقارير الأطباء لا تحتمل تزييف الحقائق. كما أن لعنة السرطان لا تحتمل المزاح، السرطان «صائد الغفلات اللعين». على وقع هذه التراجيديا، كتب الشاعر الراحل مرثيته الأخيرة «مملكة آدم» بأقصى طاقته على النزيف وشخب الدم وطبقات الجحيم الدنيوي، فيما توشك الروح أن تحلّق عالياً في رحلتها النهائية. ما حدث لاحقاً، بتأثير الصدمة والفجيعة والفقدان، أن أنصتَ صاحب «مرتقى الأنفاس» إلى مراثي الآخرين له بما يشبه بروفة جنرال لانطفاء الجسد فوق الخشبة. هكذا غادر لندن عائداً إلى هواء صحراء المفرق، ليدفن في مسقط الرأس باحتمالات طفيفة للنجاة. لم تكن الصورة الأخيرة له تشبه أمجد ناصر، ولا حتى صورة الفتى البدوي يحيى النميري التي هجرها إلى مدن الغرباء باسم مستعار. كان الوقت يعبر بجرعاتٍ مؤذية، وكان موعد الموت يقينياً، لكن الشاعر المريض قاوم بشجاعة، في الوقت المستقطع، غير عابئ بأن يذهب إلى تأبينه حيّاً على كرسي بعجلات. مشهد فجائعي لم تنقذه التكريمات والجوائز والأوسمة، في استدراكٍ متأخر لأهمية هذا الشاعر المتفرّد حقاً، الشاعر الذي حدّق بالموت بتمام صلابته وكتب مرثيته بحبرٍ صافٍ، مذكّراً إيانا بمرثية مالك بنً الريب، بفارق أن أمجد ناصر كان قاطع طريق شعرياً، لا قاطع طريق وحسب. ما هو مؤكد أنه أنجز أكثر من غزوة شعرية مفارقة، زلزلت طمأنينة الطريق ورتابة الإيقاع وأسباب السفر، لجهة التوقيت والكشوفات البلاغية والبصمة الشخصية في نحت المفردة وصقل العبارة ولمعان المعنى.

كان الشعراء السبعينيون - شاعرنا أحدهم - أسرى أوهام مختلفة عمّا استهلكه الستينيون بخصوص الهزيمة وفداحة الخسارة وأنماط الحداء في المدن المتصحّرة. أتى أمجد ناصر بهجرة معاكسة، وتجربة شعرية لا تنقصها المغامرة في خلخلة الإيقاع، قبل أن ينقضّ بجناحي نسر نحو قصيدة النثر، ولكن بسكة محرات مختلفة، في اكتشاف الكنوز المدفونة تحت الصخور. نبرة بدوية في مقاربة أسئلة المدن المعدنية، من دون أن يهدر حنجرته بالهتاف، رغم انخراطه في المنظمات الفلسطينية كخيار ايديولوجي مقاوم. بقيت قصيدته، ديواناً وراء آخر، في منأى عن الأعشاب الضارة التي غزت حقل قصيدة النثر ووضعتها في مرمى التماثل لفرط تكرار التفاصيل ذاتها، بصرف النظر عن أسماء شعرائها، ههنا بذور مختلفة ومدهشة ومشغولة بعناية، من دون أن تفقد إيقاعها الداخلي باستراتيجيات تنهض على الحذف والكثافة والمفارقات البلاغية. قصيدة نتوءات لا أرض مسطحة، ابتكرها صاحبها على مهل، ليشق طريقه بعيداً عن السرب، باستصلاح حفر الطريق وترميمه بما يكفي الرحلة إلى بريّة أوسع، وانزياحات لغوية

> نبرة بدوية في مقاربة أسئلة المدن المعدنية، من دون أن يهدر حنجرته بالهتاف، رغم انخراطه في المنظمات الفلسطينية كخيار أيديولوجي مقاوم

تضيء بجسارة ألغاز العاطفة في احتداماتها واندحاراتها، بجرعات جمالية آسرة تغذّي المتن الشعري بنكهة لاذعة. لن نهمل إذاً باكورته الشعرية «مديح لمقهى آخر» كمفتتح لمغامرة أرادت أن تدير ظهرها باكراً لما هو مُداس قبلاً بأثر أقدام الآخرين وبلاغتهم المستقرة، فوقف عند التخوم مستكشفاً المشهد العمومي كي لا يعبر الطرق ذاتها نحو التفاح المحرّم. وإذا به يخترع بوصلته الخاصة في معرفة الجهات كقاطع طريق بسكين من حرير وأصالة وشم بدوي، وشهوة فارسٍ جوّال، بغنائية تتكئ على معرفة عميقة بالموروث الشعري القديم ومقترحات الحداثة، وتقطيرها لاحقاً إلى أكسير شعري يخصّه وحده. أكسير يعتني بالطلال، بلحظة الهجران والمغادرة، كأنه يعمل على ترميم الأسى وتوثيق الأفول، على الأرجح بسطوة الترحال بين الأمكنة، و«خبط الأجنحة»، وتذكارات الأرض الأولى وهي تنأى بعيداً بكامل أسباب الفقدان.

لا يكتفي صاحب «رعاة العزلة» بترحال المعنى، إنما ما انفك يرتحل من فضاء جمالي إلى آخر مطوّراً تقنيات قصيدته وتزييت عجلاتها التعبيرية بين مسافةٍ وأخرى. في ديوانه «سُرَّ من راكِ» (1994) سيباغتنا بإيروتيكية غير مسبوقة في هبوب قصيدة الجسد، بالاشتغال على المتواري والمتوثب في عمل الحواس، واكتشاف كنوز الشهوة والرغبة بسبكٍ صارم ورصين، مؤسساً أطلساً شعرياً في الغواية، وخرائط حسيّة بأقصى حالات المكاشفة والاعترافات والإحالات وقوة المجاز «وإذا رأى ما رأى/ أطرقت/ وضمّت/ وجهلت/ اجلسي/ أرجوك/ بهذين الحقلين المحروثين/ بقرني ثور سأضمن القطاف/ اجلسي/ وباعدي/ قليل من الهواء للغصن المنحني بكمثراه». الانعطافة الثانية في مشغل أمجد ناصر الشعري تتمثل في كتابه «الحياة كسرد متقطع» (2004)، ههنا يقوم بما يشبه الانقلاب على اشتغالاته السابقة متلمساً جماليات السرد في إثراء نصوصه، والمجازفة بمناوشة الشفوي والمحكي والموروث ودسّه في المتن بضربات إيقاعية متوترة تتيح له توسيع تخوم حقله خشية استنفاد متطلباته الجمالية السابقة، وكذلك الحذر من طول الإقامة في الفضاء نفسه، فكان أن فتح ثغرة نحو خطاب آخر يحمل الدهشة ذاتها التي خبرناها في شعره. هذا التحوّل، أو الانقلاب منح تجربته جرعة إضافية في الفرادة وتأصيل المتن بما هو ذاتي ومهمل ومنسي «لا أعرف كيف متى وصل إليّ هذا الكتيب الموسوم بـ«ديوان الإمام شهاب الدين السهروردي» الذي بدا، عندما رأيته في مكتبي أول مرة، كخطأ مطبعي كبير، ولكن ما أن فتحته حتى شممت رائحة دم جاف ثم ما لبثت أن رأيت يداً مقطوعة راحت تنزف، ثم كأنني رأيتها تتحول منديلاً طارت به هبة ريح مفاجئة». أما الحركة الثالثة في تجربة صاحب «وصول الغرباء»، فتتمثل في عمله الأخير «مملكة آدم» (منشورات المتوسط - 2019) باستنفاره أكثر من معجم في ترتيب متطلبات رحلة العودة إلى إيثاكا الفجيعة، مستثمراً الميثيولوجيا والأسطورة والروح الملحمية في توصيف الألم البشري وأسباب الطغيان برؤية كونية تستنطق الذات وأهوال المأساة بفجيعة عالية: «أنا نبيٌّ من دون ديانةٍ ولا أتباع. نبيّ نفسي. لا ألزم أحداً بدعْوتي، ولا حتّى أنا، إذ يحدث أن أكفر بنفسي، وأجدّف على رسالتي. نبيّ ماذا؟ ومن؟ لا أعرف شيئاً في هذه الظّلمة التي تلفّني. لا أحمل صليباً على ظهْري، وليس لي ناقة تنشقّ من الصخر. أتلمّس طريقي بالضوء الصادر من عينيّ، ولا أرى يدي التي تلوّح لجموع وهميةٍ، تموج تحت سفح الجبل» يَقول.

رحل أمجد ناصر «وحيداً كذئب الفرزدق»، لكن نصوصه ستبقى علامة ترشد التائهين والغرباء إلى ما يؤنس وحدتهم، وما يوقظ الأسى في ضلوعهم، وهم يستنشقون رائحة «شقائق نعمان الحيرة».

في عمله الأخير «مملكة آدم»، استثمر الميثيولوجيا والأسطورة والروح الملحمية في توصيف الألم البشري

خسرنا قصيدة

عواد ناصر *

حين التقينا، عام 1979، في بيروت الحرب الأهلية صرنا صديقين، نحن الهاربين من أوطاننا المستوطنة، لنلوذ بالثورة الفلسطينية، هناك، حتى أنني لم أعرف أنه أردني المولد، إلا بعد سنوات لسبب بسيط: كان أمجد فلسطيني الروح والفكرة.

حزناً، افتقدنا قصيدة عنوانها «أمجد ناصر»!

هذه القصيدة التي انشقت عن حزب الشعر العربي، حتى حديثه.

قصيدة سكنت الغائب وسكنها.. واختارت المختلف واختارها.

قصيدة جريئة من حيث صعوبة المسعى في مواجهة سلطة الشعر العربي الحديث، أو ما يسمى كذلك، وأصنامه العاتية.

إن الحرية الداخلية التي يتمتع بها أمجد أحد الأسباب الأساس في انبثاق قصيدته الجريئة، جمالياً تحديداً.

هكذا يقيم أمجد في زمنه الخاص ومكانه الخاص، رغم عنايته القصوى بزماننا العام ومكاننا العام، زمن الناس ومكانهم.

في لندن، استمر تواصلنا معاً، ولكنني عندما اتصلت به هاتفياً لأطمئن على حالته الصحية، ردت زوجته، السيدة هند، عندها وضعت يدي على قلبي.

كتب W.H.Auden يرثي William Butler Yeats يقول: «...وهناك في مكان ناءٍ عن مرضه/ كانت الذئاب تتراكض عبر الغابات دائمة الخضرة/ ولم تستطع السدود الحديثة/ أن تغوي النهر القروي/ وحجبت الألسن النائمة/ خبر موت الشاعر عن شعره».

وداعاً أيها الإنسان
أيها الشاعر
أيها الصديق
أيها الأمجد.

* شاعر عراقي لندن

مختارات شعرية

كان أمجد ناصر، منذ بداياته، مع ديوانه الأول، شاعراً ناضجاً ومكتملاً، قادماً من تجربة طويلة وعميقة في القراءة، رغم فتوة ابن الـ 24 سنة آنذاك، قراءة المتن الشعري التراثي والحديث، عَرَبيِّهِ وغَرْبيِّهِ، فسرعان ما أسس — بتأثر وتحفيز من سعدي يوسف، الذي استَنبَتَ بدوره في العربية، نصاً وترجمةً، تقنيات وأسلوبية الإغريقي يانيس ريتسوس — لما صار يُسَمَّى في الشعر والشعرية العربية مدرسة التفاصيل اليومية، قصيدة المشهد اليومي. سيعرف بعدها شعر أمجد ناصر طفرات عديدة بتجريبه موضوعة القصيدة الأيروتيكية، ثم استعادة المكان الأندلسي، لينتهي بالرسو على شكل ما سيُسمِّيه «قصيدة الكتلة»، غير المضبوط نقدياً، في محاولة للانزياح على مصطلح «قصيدة النثر» الضبابي والخِلَافي في الممارسة الشعرية عربياً. سمح انتقال أمجد ناصر لشعريات النثر، بتواز مع كتابته لليوميات والرحلات، ببلورة كل هذه الأنواع الأدبية بكتابة ثلاث روايات لا تقل في قيمتها الفنية عن شعره. أما ديوانه الأخير، «مملكة آدم»، الذي استلهم فيه جحيم دانتي لصوغ سرديته الشخصية للطوفان السوري، فينبغي مقاربته باستحضار مفاهيم نظرية الإنتاج الأدبي (الانحياز السياسي للشاعر، الوسائط الإعلامية التي يشتغل فيها، ناشر النص، السياق الإيديولوجي لتسويق الكتاب والترويج له)، لاستخلاص أن سرديته كانت متحيّزة لا لعذابات الإنسان في سوريا، بل لرؤية مختَزَلَة لم تستحضِرْ كل الوحوش التي استُقْطِبَتْ وجُلِبَتْ إلى الأرض السورية. سيبقى شعرُ أمجد ناصر فتياً طازَجاً لأمد طويل، متقشّفاً في لغته المادية المحتفية بالأشياء والمحسوسات. وستفتقده، لا القصيدة العربية فحسب، بل كل الصحافة الثقافية التي رَفَدَها بزخم كبير ضمن حيز صُحُفٍ بيروتية، قبرصية ولندنية، بحيثُ وَضَعَ الأدب والفكر، نصّاً وترجمةً وحواراتٍ، في نِدِّيَّةٍ مع صفحات السياسة والخبر والرياضة والاقتصاد. هذا الملف تحية لذكرى أمجد ناصر الذي رحل عنا مساءَ أول من أمس في عَمَّان، بعد معاناة مريرة مع المرض اللعين

اختيار وتقديم **رشيد وحتي**

بوسعك، أنت الذي لا يكلّ من الارتهان، بوسعك أن ترحل الآن

1. مقهى آخر [مقطع]

بوسعك،
أنت الذي لا يكلّ من الارتهان
بوسعك أن ترحل الآن:
لا وجهة
لا حقائب
لا ماء في جرة العُمر
لا زوجة في الثياب النظيفة
لا مطرا في المسالك
لا نجمة في الفضاء الذي يكسرُ الظَهر
منذ انحسار الرضا
صحيح!
ولكنه كفن واحد ثم ترتاح!

[مديح لمقهى آخر، 1979]

2. الذهب [قصيدة إلى سعدي يوسف]

بأيدٍ توهجَ فيها الذهب
يحملونَ الحقائبَ.
جلدُ الحقائب
ينبتُ فوقَ ظهورِ الجياد
وهم يقتلونَ الجيادَ
لصنع الحقائبِ والقبعات.
بيروتَ، /1978/

[مديح لمقهى آخر، 1979]

3. أصّيصٌ

هذا ما تريدُه، إذن:
بندقيةَ الصيّد
وسَرجَ الحصانِ
وصرُّةَ التبغِ المعلّقةَ في السّقفِ.
هذا، إذن،
ما دعاكَ إلى العودةِ
خُذ أيضاً
حزمةَ الأوراقِ الملونةِ
فما تزالُ تصلُحُ لإشعالِ الحطب
وأدواتِ الحلاقة - تلك - التي على الرَّفِ
وسترةَ الجلدِ..
وأيضاً زجَاجاتِ النبيذِ المطمورةَ في القشِّ،
لا تأسَ
فأزهارُكَ تنبتُ، الآنَ،
في أصّيصٍ آخرَ.
بيروت، نيسان 1980

[منذ جلعاد كان يصعد الجبل، 1981]

4. تعْزيم

يدك الْجاهلة على الرّكْبة البيْضاء بيْضاء
السّاقان أبيضان ولوْح الصّدْر أبيض
نهْداك الجافلان بيْضاوان
وبيْنهما برْزخ أبْيض
قبّتك بيْضاء وسقْفها أبْيض
نوْم البنفسج بيْن رخامتيْن بيْضاوينْ أبْيض
حقْواك الهضيمان أبْيضان
وانثناؤك أبْيض
مشْيتك بيْضاء ومجالها أبْيض
قميصك المتْروك كيْفما كان أبْيض
ورائحتك فيه بيْضاء
لمْستك طرف الوصال بيْضاء
وتنمّرك في السّرير أبْيض
شهْقتك بيْضاء

ودمي الّذي تشفكين
أبْيض أبْيض.

[سُرَّ من راكِ، 1994]

5. القلعة

جسدُكِ قاطعٌ كالكلمةِ التي رميتِها فصار تفاحُ القبلةِ نرداً، كسكينٍ تقطعُ وتقطعُ ولا تتركُ أثراً. جسدُكِ قاطعٌ وكتيمٌ إلى درجة أشكُّ فيها بمصدر هذا الشميم الذي يمهد الطريق إلى طيرانٍ بلا أجنحة، فكيف في هذه الأرض الضيّقة يمكنُ للخشخاش أن يذرّ بقرنه.

جسدُكِ قاطعٌ وكتيمٌ وضيّقٌ كعينِ الحسود ولكنني بأطوال نايات أسلافي أدخلُ وأجدُ ريشاً ملوناً وعظاماً ليّنةً ولا أصلُ إلى ما أخفاه اسمُكِ عندما تقدم إليَّ بجرسه الأمر.

جسدُكِ قاطعٌ وكتيمٌ وضيّقٌ يقرّبُ خدماً وأوباشاً من جاهلي إعجازه ويغلقُ قلعتَه على نفسه.

[حياة كسرد متقطع، 2004]

6. قسمة

حِصّتي بين سيّافين هواءٌ مشطور.

[كلما رأى علامة، 2005]

7. دليل

الأعمى يعرفُ أنَّه في حماكِ.
لا البصيرةُ
لا اليدُ
لا الرائحةُ
لا الحفيف دَلَّهُ
بل الضوءُ الذي فضَّضَ
محجريه المُظلمين.

[كلما رأى علامة، 2005]

8. بيروت صغيرة بحجم راحة اليد، يوميات 1982-2012

10 حزيران 1982. للنساء اللواتي يظهرن في الشرفات ويتحرّكن في دواخل الغرف بثياب النوم رائحة ألفة أفتقدها. هن اللواتي يعطين للحياة معنى. مجرد وجودهن إشارة إلى أن الحياة لا تزال متواصلة رغم كل شيء.

■■■

27 حزيران 1982. ليس هناك مكانٌ لم تصله أنفاس التنين المحرقة [..] رغم ذلك، شاهدت امرأة من نافذة مقابلة لبناية الحمرا سَنْتَرْ تتزين أمام المرآة مواصِلة التقاليد الأنثوية لزمن السلم.

■■■

28 حزيران 1982. من لا يخاف؟ ربما غالب هلسا. إنه رجل بلا أعصاب. بارد إلا حد الإزعاج. لعله الوحيد الذي لم أر علامة خوف أو توتر عليه حتى في أسوأ لحظات القصف.

■■■

3 تموز 1982. هذا الواقع أقوى وأشرس من أن تحتضنه القصيدة. تصعب معالجته بالشعر. أحد مصادر الشعر هو الكلام، وهذا لدينا منه الكثير. ولكنه ليس الشعر. ربما لا تصلح الانفعالات القوية للشعر [..] ظل سعدي يوسف محافظاً على صوته الهادئ وتمسكه بالعين المدققة في المشهد، شعره يشبه شعر ريتسوس من هذه الناحية.

■■■

26 تموز 1982. كثيرون دبجوا قصائد عرمرمية وإنشائيات طنانة ونشروها في «المعركة» وغيرها من الصحف والمنشورات اليومية، ولكنني لم أفعل. استجابتي الشعرية ضعيفة أمام الحدث. الشعر انفعال بطيء ومكتوم، والحدث يتطلب انفعالاً سريعاً وظاهراً. أرى أن الضغط الذي نعيشه لا يمكن أن ينتج إلا نصوصاً عديمة القيمة والتأثير، رغم أهمية التعبئة النفسية في مثل هذه الظروف.

■■■

26 تموز 1982. قبل أربعة أيام، زارنا أبو عمار على نحو مفاجئ. أمضى معنا أكثر من ساعتين. كان مرحاً ورابط الجأش. توضأ وصلى وطلب منا إبرةً وخيطاً ليخيط بنطاله المفتوق، فتسابق الشباب عارضين خدماتهم، لكنه رفض وقال مازحاً: «أنتم متزوجون، والمتزوج لا يعرف هذه الأمور!»، خلع بنطاله العسكري وظلّ في الشورت الخليلي، رتق الفتق في بنطاله ولبسه. كلما جاء يخلع قبعته فيبدو شخصا آخر. إنه أصلع تماما وذو رأس أصغر مما هو عليه عندما يرتدي القبعة. تحدث مع الجميع تقريباً وسأل عن تفاصيل صغيرة. لا يمكنك إلّا أن تقدر هذا الرجل الذي يجلس أمامك يخيط بنطاله بينما تبحث الطائرات الإسرائيلية عن مقره لتقصفه. ففي تلك اللحظة بالذات كان الطيران الإسرائيلي يبحث عنه ويقصف هنا وهناك. والمفارقة هي أن سلاح جو بأكمله يبحث عن رجل في مدينة محاصَرة ليقتله.

■■■

17 آب 1982. الخروج من بيروت أصبح في حكم المؤكد. مشاعرنا فاضت لتغمر المدينة المشظاة من كلّ جانب، المدينة التي شهدت صعود الحلم وانهياره، المدينة التي كوفئ الذين قاتلوا دفاعاً عنها بالرحيل منها تاركين أصداء ضحكاتهم وخفقات قلوبهم على أرصفتها.

■■■

12 آب 1982. لابنتي ذات الأعوام الثلاثة التي لم أرها منذ القذائف الأولى التي سقطت على بيروت أقول: تذكري أنهم أخرجونا من شراشفنا ورموا بنا على أرصفة نائية. تذكري أنك رفعتِ رأسك فلم تَرَيْ في السماء سوى أسراب طائراتهم، وفي الأفق سوى دخان قذائفهم، وفي الأنحاء سوى اللحم يتبعثر. ولهذه السماء المسلطة فوق رؤوسنا كسيف من لهب أقول: النسيان ابن الأمس. الغضب أقوى من المغفرة.

■■■

22 آب 1982. البحر الذي أحببناه يوماً وغمرنا أجسادنا الناحلة بزرقته المديدة تحول إلى شفرة تحزّ الروح. ها هو البحر أمامنا. إلى أين تمضي بكل هؤلاء أيها البحر؟ السفن رابضة مثل قلاع مبهمة، القلوب واجفة.. المصائر المقبلة أكثر غموضاً من هذا البحر. أما جنود المارينز الذين جيء بهم لحراسة الرحيل فهم لا يفهمون شيئاً مما يجري. يتطلعون إلى اللحظة التي يسدل فيها الستار على هذا المسرح العبثي ليعودوا إلى حيتانهم الحديدية.

■■■

1995. تعود إليّ تلك اللحظة التي أُفْرِغَ فيها القلب من الخفقان عندما اندفَعنا إلينا في قبو المجلس الثوري لحركة فتح غبارُ بناية أبو إياد المجاورة. رغم ماركسيتي وجدتني أنطق بالشهادتين! سيأخذ الرب وديعته عما قليل. لكنه، على ما يبدو، امتحن معدنها، رازها وتركها إلى حين. طلعنا بعدما خف القصف قليلاً لنجد البناية متقوضة كعلبة من الورق المقوى. كان ذلك، على ما أظن، أول استخدام للقنبلة الفراغية.

■■■

ربيع 2012. أرى طائرات تسدّ السماء وشباناً يصوبون رصاصاً يائساً على تلك القلاع الطائرة، ويطفو وجه امرأة تدأب على ممارسة زينتها أمام المرآة، وأشم أرغفة خبز ساخنة، كمعجزات صغيرة، بيد طفل يخرج من فرن في ساقية الجنزير، وتتراءى لي شراشف سرير طفل مزينة برسوم متحركة في بيت هجرته عائلته ولا أعرف إن كانت عادت إليه مرة ثانية.

[بيروت صغيرة بحجم راحة اليد، 2012]

9. دسكرة

دسكرته ليست معروفةً بالرّمان ولا بشيءٍ آخرَ سوى أنها نورجٌ للقيظ والغبار ولكن عابثاً إلهُ الرّيح والمطر فَرَكَ كعبه هناك فطلعت شجرةُ رمانٍ كُتِبَ على حبَّاتها ألّا تكبر أو تصغر. قطف لي منها حَبَّةً قبل أن يصعد السلّم الحجريَّ درجتين درجتين إلى القصر المهجور، لم يعلم أنني أنا سليلة إله الزراعة ذات الزندين المتموجين بحرائق الحصاد علَّقتُ رمانته الشقراء تذكاراً من اليد التي تلمَّست صدري العاري على الجدار جاهلةً بما ستنفخُ فيه من صورها الأحلام.

[لم تُنْشَرْ في كتاب]

10. عدمُ اهتمام

تظنّ أنَّ الذين تمرّ بهم كوعلٍ مذعورٍ في لقطةٍ بطيئةٍ لا يرونك، فالبقّالُ يواصلُ رفعَ الأوراق النقديّة إلى عينيه الضيقتين للتأكّد من سريان المادّة التي تحفظها من الفساد، ومصففةُ الشَعر التي كانت فتاةَ غلافِ مجلةٍ محليّةٍ في السبعينات تنحني على رؤوسِ مُسِنّاتٍ مستسّلماتٍ لمقصّها الغضوب والمشرّدُ الخلاسيُّ الذي يهرولُ بين محل الرّهانات وناصيةِ الشارع لا يتذكّر أنّك نفحتَه شيئاً في الذهاب فيطالبُك بحصّته التي قرّرها، من جانبٍ واحدٍ، في جيبك المثقوب في الإياب، إنس، طبعاً، النادلة الحسناء التي تطلبُ منها يومياً نفس كوب القهوةِ السوداء بقطعتينِ من السّكر، ولكن جرِّب أن تخرج عن هذا المدارِ قليلاً لترى كم كنتَ قريباً من أنفاسٍ باردةٍ تركتْ ندباً على جسدٍ تنساه، أحياناً، في آخرِ قطار يشقُّ الليل.

[لَم تُنْشَرْ في كتاب]

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 1 تشرين الثاني 2019 العدد 3898

ما وراء الصورة

من الاستديو إلى الشارع ذهاباً وإياباً
الطائفية عادت في ليلة الشائعات الطويلة

محتجون يقطعون الطريق عند مفرق عيات ـ طريق عكار العتيقة (الجديد ـ تويتر)

زينب حاوي

تفرض المعطيات السياسية نفسها على ساحات التظاهرات وعلى شاشات التلفزة. بعد «استقالة سعد الحريري ليس كما قبلها»، كما قال نائب «مستقبلي» على إحدى الفضائيات السعودية. هذا ما أظهره الميدان الذي خلا نسبياً من المتظاهرين، لصالح شارع آخر غوغائي ظهر في بيروت ليلة الاستقالة، ليمارس عراضاته ويقطع الطرقات ويجري وراءه الإعلام، لا سيّما lbci التي التصقت بهؤلاء وفتحت لهم الهواء في لحظة حسّاسة يمرّ بها لبنان. وأوّل من أمس، اتّسع المشهد في طرابلس والبقاع الغربي الذي خرق مشهد الحراك الشعبي، وتحوّلت الساحات إلى حفلات تضامنية مع زعيم «المستقبل». في اليوم نفسه، كانت قد فُتحت الطرقات بمعيّة الجيش وظلّت القنوات تنقل ما يحدث على الأرض إلى ساعات ما بعد الظهر، ليتغيّر المشهد إلى برمجة عادية وعرض للمسلسلات بعيد نشرة الأخبار المسائية. بعد 13 يوماً من تحشيد وضخّ إعلاميين غير مسبوقين، وتلوين الشاشات بالأعلام اللبنانية، توقّفت التغطية المتواصلة وتراخى الإعلام المحلي في المواكبة الميدانية، وسط شائعات أعيد بثّها عن قمع تتعرّض له السلطة الرابعة وضغوط لإيقاف التغطية المباشرة اليومية. بدت الشاشات بعد الاستقالة كأنّ الحدث انتهى، فيما انسحب المراسلون وانتهت ساعات البث المباشر والهواء المفتوح طيلة الأسبوعين الماضيين، واستُئنفت الأعمال الدرامية. بينما كانت تتصاعد أصوات على السوشال ميديا، تتحدث عن غياب القنوات عن التغطية، خصوصاً بعد الإشكال الذي حصل في منطقة العبدة (عكار ـ شمال لبنان) بين الجيش اللبناني ومتظاهرين، بدأت الفيديوات بالانتشار على المنصات التفاعلية، ومنها شرائط وثّقت مباشرة ما يحدث هناك، ترافقت مع تعليقات تحريضية وأجواء مشحونة.

> استصراحات غوغائية على الهواء للمحتجين سمحت بمزيد من الشحن السياسي والمذهبي

سريعاً، تحرّكت القنوات وقطعت بثها لتنشر الفيديوات نقلاً عن السوشال ميديا. حتى أنّ الأمر وصل أيضاً إلى الإعلام الخليجي. توزّع المشهد أوّل من أمس، بين البقاع والشمال، مع خروج رجال دين يواكبون التحرّكات التي بايعت مجدداً سعد الحريري وحجزت لنفسها جزءاً من «ساحة النور» التي كانت قد انتفضت في الأيام الماضية على كلّ المظاهر المتشدّدة وأعطت صورة جميلة عن الحراك، ليُطلق على طرابلس اسم «عروس الثورة».

هكذا، انتشر على السوشال ميديا مقطع مصوّر لأنصار الحريري وهم يتوسّطون الساحة الطرابلسية ويهتفون بحياته، ليسارع الإعلام ويعيد التغطية بدءاً من «الرينغ» (بيروت) التي عاد المتظاهرون إليها وصولاً إلى العبدة وطرابلس والبلدات البقاعية التي شهدت قطعاً للطرقات.

إذاً، اختلف الحدث وذهبت وجهته إلى مكان آخر. ومع انتشار الشائعات على تطبيق «واتساب» احتدمت الأجواء أكثر وعلا منسوب القلق، خصوصاً مع خروج شخصيات كانت مختفية طوال هذه الفترة لتشدّ عصب الشارع، كما فعل خالد الضاهر حين قصد ساحة العبدة. قبل ذلك، رأينا استصراحات غوغائية على الهواء للمحتجين، سمحت بإثارة مزيد من الشحن السياسي والمذهبي، خصوصاً مع إقحام حزب الله في هذه المعمعة والتحريض على الجيش. ظهر هذا الأمر لدى ربط ما حدث في وسط بيروت من اعتداء على المتظاهرين وإحراق خيمهم فيما وقفت القوى الأمنية متفرجة، بينما جرت في العبدة محاولة فضّ الاعتصام بالقوّة. هذا ما تردّد بكثرة على الشاشة الصغيرة والسوشال ميديا وأسهم في توليد أجواء مشحونة. وهذا الأمر عائد طبعاً إلى فتح هواء القنوات (على رأسها lbci) للشارع المشحون في لحظة تخلّي بعض القنوات عن مسؤوليتها الوطنية، وفلترة ما يُنشر على السوشال ميديا، وحتى ما تستصرحه على الهواء.

المسؤولية الكبرى عمّا جرى تجلت بداية في التراخي الإعلامي واعتبار أنّ ما تمرّ به البلاد انتهى مع استقالة الحريري، قبل أن نشهد فوضى وأسئلة حول المصير المجهول، وقودها الشائعات والتصاريح العشوائية.

الإعتداء على المراسلين والمراسلات: لم يسلم أحد من «عنف» الشارع

زكية الديراني

منذ اليوم الأوّل للحراك الشعبي الذي تشهده الشوارع اللبنانية، كان ولا يزال مراسلو القنوات المحلية في عين «العاصفة». لكن في الوقت الذي جرى التركيز فيه على مضايقات واعتداءات مستنكرة تعرّض لها بعض هؤلاء، شهدنا تعتيماً على جانب آخر من الصورة. نحن نتكلّم عن معاناة مراسلي/ات الشاشات «المحسوبة على السلطة». طوال ساعات الليل والنهار، كان المراسلون يتناوبون على تعبئة الهواء المفتوح، ما عرّضهم للعديد من المشاكل. من الشتائم والتضييق والسخرية إلى العنف الجسدي! صحيح أنّ معظم المراسلين واجهوا العنف على اختلاف أنواعه خلال عملهم، لكن الأكثر عُرضةً له كان العاملون في otv التي اعتُبرت بمثابة «عدوّة» للمتظاهرين الذين صبّوا جُلّ غضبهم على مندوبيها على الأرض.

في البداية، خرجت otv لتغطية الأحداث من اليوم الثاني للتظاهرات التي انطلقت في 17 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، وتوزّع المراسلون في مختلف المناطق للقيام بواجباتهم المهنية. لكن مع تصويب المتظاهرين على الرئيس ميشال عون وصهره وزير الخارجية جبران باسيل، وقعت المحطة في مشكلة كبيرة: كيف تغطّي الحراك من دون استفزاز المواطنين المشاركين فيه؟

هنا، طلب القائمون على otv من المراسلين التخلّي عن اللوغو الذي يغطّي الميكروفون عادةً، منعاً لأيّ احتكاك مع الناس. وُضعت ريما حمدان ولارا الهاشم وجويل بو يونس وجويس نوفل في موقع لا يُحسدن عليه، غير أنّهن أكملن عملهن بشكل عادي قدر الإمكان. فقد تعرّضت المراسلات الأربع لشتّى أنواع العنف الجسدي واللفظي، حتى ظهر التنمّر بصورة واضحة. في هذا السياق، توضح

> تخلّت otv عن اللوغو منعاً لأيّ احتكاك مع الناس

لجات رشا الزين إلى القضاء

حمدان في اتصال مع «الأخبار» أنّها كانت تغطي التظاهرات في منطقة ذوق مصبح، حيث كان «العنف منوّعاً، مع أنني لم ألجأ إلى أساليب الاستفزاز أبداً، بل على العكس فتحت الهواء للمواطنين للتحدث والتعبير عن أوجاعهم. لكن قوبلت دائماً بالشتائم من العيار الثقيل، ووصل الأمر إلى حد التعرّض لي والطلب مني الانسحاب من تغطية التظاهرات في هذه المنطقة». وتابعت: «فوجئت بالأساليب العنفية التي مورست ضدّي أنا وزميلاتي، وظهرت أحياناً على الهواء مباشرة وأمام المشاهدين». تتوقف حمدان عند نقطة أساسية وهي مساندة الزملاء من باقي القنوات لها في مواقف عدّة: «وجدت تضامناً من زملائي الذين عملوا على حمايتي». أما عند سؤال ريما الهاشم عن العنف الذي تعرضت له، فتجيب: قائلة «دفع، عنف لفظي... كل أنواع العنف... حدّث ولا حرج». وتضيف: «لم نكن ندافع عن أي طرف سياسي خلال تغطيتنا، لكن بات لوغو otv مستفزّاً للمتظاهرين، لذلك تخلّصنا منه. قرّرنا نقل صوت الناس والابتعاد عن الشتائم في حقّ أي سياسي. لقد كنت أغطّي التظاهرات في رياض الصلح وساحة الشهداء (بيروت)، حيث واجهت مشاكل عدّة ومُنعت من إكمال عملي، حتى إنّني تعرّضت للتهديد».

لارا تحدّثت أيضاً عن تكاتف الزملاء في قنوات أخرى معها، لا سيّما أنّهم «عمدوا إلى حمايتي دائماً. وهناك جزء من المتظاهرين ممن رفضوا الإساءة إليّ وساندوني كذلك».

تُعتبر جويل بو يونس الأكثر تعرّضاً للعنف بين زميلاتها، فقد وصلت الشتائم الموجهة إليها إلى حدّ الإهانات الشخصية، إلى جانب ترداد عبارات مستفزّة وأداء أهازيج تشتم باسيل وعون أمام الكاميرا.

ليست قناة otv وحدها من اختبرت مواقف مشابهة، بل كان لمراسلة قناة nbn رشا الزين نصيب أيضاً. خلال تغطيتها لإقفال الطرقات في منطقة برجا (قضاء الشوف)، تعرّضت الزين مساء أوّل من أمس إلى العنف الجسدي. توضح رشا لـ «الأخبار» أنّها منذ اليوم الأوّل للتظاهرات كانت تنقل الوضع بكل هدوء، حتى إنّها كانت شبه مستقرّة في منطقة برجا لنقل صورة الشارع هناك. «أول من أمس (الأربعاء) كنت أقوم بمهمّتي الإعلامية بنقل التظاهرات في تلك المنطقة، وفجأة اختلطت الأمور وتبدّلت بشكل مخيف، قبل أن أتعرّض لهجوم من قبل المتظاهرين، ووصل الأمر إلى حد تحطيم هاتفي مع التعرّض لي جسدياً وكيل الشتائم في حقي»، تقول. ثم تكمل: «أعاني من رضوض قوية في جسمي، ومن إصابة في الرأس. لقد رفعت دعوى شخصية وأخرى قضائية في حقّ من ضربني وتهجّم عليّ... تلقيت العديد من الاتصالات من أهل برجا للاعتذار مني، لكن رغم ذلك لن أتنازل عن الدعويَين إطلاقاً».

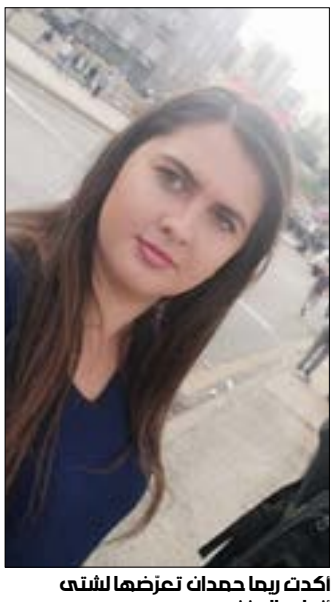
أكدت ريما حمدان تعرّضها لشتى أنواع العنف